

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩٠٩

مرفوع

من جناب السراةن غورست قنصل دولة أنكلترا الجنرال
ووكيلها السياسي في مصر الى جناب السراةرد جري
ناظر خارجيتها

ترجم في مطبعة المقلم وطبع في مطبعته

سنة ١٩١٠

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩٠٩

مرفوع

من السراةن غورست الى السراةن اءورء ءراي

القسم الاول

مصر

مقدمة

مصر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

مولاي

اأشرف برفع أقريري عن الأءءم الذي أأ في مصالء الءكومة المصرية
سنة ١٩٠٩ م

DL 28560.85.100/1909

"1909"



ALS

الباب الاول

في فصول عامة

«١» — الحالة العمومية

حدث في الايام الاخيرة من المدة التي تنطوي تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم الفظيمة العديمة الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين الى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ . ففي يوم الاحد الموافق ٢٠ فبراير بينما كان المرحوم بطرس غالي باشا رئيس النظار السابق خارجاً من مكتبه جرح جروحاً مميتة من يد شاب لثيم ضعيف الادراك مبلبل الافكار من الذين يورطهم مجرمون اكبر منهم بتحريرهم اياهم على اتخاذ وسائل العنف والقوة التي لا يجرأون هم على اتخاذها بأنفسهم

اما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي ولم يكن للقاتل ثار شخصي على القتل ولا كان مدفوعاً بعامل التعصب الديني الى ارتكاب جريمته ولما دافع عن نفسه سرده التهم التي اعتادت الصحافة الوطنية ان تعزوها الى بطرس باشا في كل زمان ومكان مفرغة في قالب الطعن والوعيد . ومع ان القاتل الشقي المغرور الذي اضلته اقوال المحرضين سيقلى جزاء ما فعل فلست اتردد في ان اقول ان زعماء الحزب الوطني مسؤولون ادياً عن قتل بطرس باشا فانهم قضوا السنين وهم يطعنون و يقذحون ويهاجمون عالمين حق العلم ان اقوالهم الموجهة الى الشباب الجهلاء الشديدي التهييج لا تلبث ان تحملهم على ارتكاب الجنایات التي يتظاهر اولئك الزعماء الآن بالاصتياء من وقوعها . ومن غرائب الاقدار ان تقع الضربة التي نجت عن تحريض اولئك الذين يلقبون انفسهم بالوطنيين على اول رجل من صميم المصريين بلغ ارفع منزلة في خدمة بلاده .

ولد بطرس غالي باشا سنة ١٨٤٦ وبعد ان خدم الحكومة خدمة طويلة ممتازة تقلد منصب الوزارة في سنة ١٨٩٣ فعين ناظراً للمالية وفي السنة التالية عين ناظراً للخارجية وبقي فيها الى يوم وفاته . ولما اعتزل مصطفى فهمي باشا رئاسة مجلس النظار في نوفمبر ١٩٠٨ كلفه الخديوي فألف الوزارة التي انتهت على غير انتظار بوفاته . واراني في غنى عن تعداد الخدمات الجليلة التي خدم بلاده بها ووصف الولاء والامانة اللذين اظهرهما في احوال صعبة ومازق حرجة فان

OL 28560.85.100(1909)

"1909"



MES

الباب الاول

في فصول عامة

« ١ » - الحالة العمومية

حدث في الايام الاخيرة من المدة التي تنطوي تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم الفظيعة المدمية الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين الى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ . ففي يوم الاحد الموافق ٢٠ فبراير بينما كان المرحوم بطرس غالي باشا رئيس النظار السابق خارجاً من مكتبه جرح جروحاً ممينة من يد شاب لثيم ضعيف الادراك مبلبل الافكار من الذين يورطهم مجرمون اكبر منهم بتحريرهم ايام على اتخاذ وسائل العنف والقوة التي لا يجرأون هم على اتخاذها بأنفسهم

اما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي ولم يكن للقاتل ثار شخصي على القتل ولا كان مدفوعاً بعامل التعصب الديني الى ارتكاب جريمته ولما دافع عن نفسه سرده التهم التي اعتادت الصحافة الوطنية ان تعزوها الى بطرس باشا في كل زمان ومكان مفرقة في قالب الطعن والوعيد . ومع ان القاتل الشقي المغرور الذي اضلته اقوال المحرضين سيلقى جزاء ما فعل فلست اتردد في ان اقول ان زعماء الحزب الوطني مسؤولون ادياً عن قتل بطرس باشا فانهم قضا السنين وهم يطعنون ويقدحون ويهاجمون عالين حق العلم ان اقوالهم الموجهة الى الشباب الجهلاء الشديدي التهييج لا تلبث ان تحملهم على ارتكاب الجنايات التي يتظاهر اولئك الزعماء الآن بالاستياء من وقوعها . ومن غرائب الاقدار ان تقع الضربة التي نجمت عن تحريض اولئك الذين يلقبون انفسهم بالوطنيين على اول رجل من صميم المصريين بلغ ارفع منزلة في خدمة بلاده

ولد بطرس غالي باشا سنة ١٨٤٦ وبعد ان خدم الحكومة خدمة طويلة بمنازاة تقلد منصب الوزارة في سنة ١٨٩٣ فعين ناظراً للبالية وفي السنة التالية عين ناظراً للخارجية وبقي فيها الى يوم وفاته . ولما اعتزل مصطفى فهمي باشا رئاسة مجلس النظار في نوفمبر ١٩٠٨ كافئه الخديوي فألف الوزارة التي انتهت على غير انتظار بوفاته . واراني في غنى عن تعداد الخدمات الجليلة التي خدم بلاده بها ووصف الولاء والامانة اللذين اظهرهما في احوال صعبة ومازق حرجة فان

ذلك كله معروف ومشهور فموته الآن خسارة على مصر لا تعوض . وسينتضي زمان طويل قبل ان يجد الحديوي وبلاده خادماً يفوقه اخلاقاً ومقدرة وولاء

وبعد وفاة بطرس باشا عهد في رئاسة مجلس النظار وتأليف الوزارة الى محمد سعيد باشا الذي قضى ١٦ شهراً في نظارة الداخلية ثم في خلالها اصلاحات مهمة تيسر انفاذها بحسن العلاقات بينه وبين المستشار فتألفت الوزارة كما يأتي

لرئاسة مجلس النظار والداخلية محمد سعيد باشا

للحقانية سعد زغلول باشا

للخارجية حسين رشدي باشا

للمعارف احمد حشمت باشا

للاشغال العمومية والحربية اسمعيل مري باشا

للمالية يوسف سابا باشا

ومع ان بعض النظار انتقلوا من نظارة الى أخرى فليس بينهم ناظر جديد سوى يوسف سابا باشا الذي تولى ادارة البوصة عشرين سنة اكتسب فيها شهرة واسعة بكفاءته ونشاطه وغيرته في الادارة وقد وقع تعيينه ناظراً وقفاً حسناً في البلاد بأسرها

ولما كانت وقع المصيبة التي اصابت سمعة مصر وحدثت قلقاً عمماً انحاء البلاد لا يزال جديداً في النفوس فيصعب جداً على الناظر الى احوال سنة ١٩٠٩ ان يبدي فيها رأياً مجرداً عن الهوى فقد كانت الدلائل تدل قبل وقوع الكارثة على ان سياسة التثقل والحكمة التي اتبعها بطرس باشا وزملاؤه وامتناعهم عن ان يجحدوا عن خطة الاعتدال بتأثير المتطرفين من الجانبين تؤيدان بالتدريج الى تحسين الاحوال فأخذ الحزب الوطني ينحصر نفوذه وخفت الحدة في المدارس وظهر ان التلامذة عادوا الى الانهماك بدروسهم . ثم ان تنشيط الحكومة لمجلس شورى القوانين حتى تزداد فائدته من حيث كونه عاملاً في هيئة الحكومة وتوسيع نطاق سلطة مجالس المديريات

كل هذه الامور اخذت تقنع غير المكابرين من المنتقدين ان سياسة تدريب المصريين على الحكم الذاتي حقيقة مقصودة . ومن المصيبة ان التجسين الذي بدأ في خطة البلاد مع حكماها تلاشي حماقة فرد وات بصوب رأي العناصر الكثريرة التي تشير بسياسة الشدة والعنف . فخير ذكر لبطرس باشا غالي يحويه زملاؤه السابقون المسؤولون عن انفاذ سياسته هو ان يجروا على خطة تهدئة الخواطر التي امتازت به مدة وزارته القصيرة

وفي اوائل سنة ١٩٠٩ أعيد قانون المطبوعات فانفذ يرفق كثير وربما بولغ في الرفق في انفاذ فانذرت جريدتان عربيتان والغيث جريدة ثالثة بعد ان اوقفت بحكم قانون المحاكم الاهلية وحكم على محررها بالسجن اثني عشر شهراً وحكم ايضاً على الشيخ شاويش محرر اللواء بالسجن ثلاثة اشهر لكتابه مقالة تضمنت قذفاً شنيعاً في المرحوم بطرس باشا وموظف آخر مصري كبير ولكن هذه الانذارات لم تقلح في منع الصحف الوطنية المشطرفة من المثابرة على نشر المثالب والمطاعن على ولاية الامور والازدراء بهم ولعل الحكومة ملومة على عدم استعمالها السلطة التي لها في وضع حد لهذه المساوي فان النظر الذين وجه اليهم الكتاب الوطنيون هذه المطاعن لم يشاؤا الالتجاء الى قانون المطبوعات لدرء المطاعن الشخصية التي وجهت اليهم بل فضلوا ان يقابلوا التهم الباطلة والقذف فيهم بالسكوت والاحتقار ولكن التجارب المحزنة دلت على ان هذه الخطة لا تكفي في القطر المصري وقد يمكن ان الذين قضاوا السنوات الاخيرة في اهاجة الشهوات الشريرة في صدور البسطاء والسذج يشعرون انهم يلعبون بالنار فيعودون الى تقويم اعوجاجهم ولكني لا ارجح ذلك فاذا لم يفعلوا فلا بد من انفاذ قانون المطبوعات بشدة اكثر من قبل اذ ليس بين واجبات الحكومة ما هو اولى بالاهتمام من حماية حياة ومهمة الذين يقفون حياتهم على خدمة بلادهم

اما حالة البلاد المالية في الاثني عشر شهراً الماضية فام ما فيها ان محصول القطن هبط عن متوسط السنوات الاخيرة مع وفاء النيل وملاءمة الاحوال الجوية . نعم ان ارتفاع الاسعار عوض بعض النقص في المحصول ولكن النتيجة خيبت آمال الذين كانوا ينتظرون محصولاً وافراً يزيل الكساد الذي لازم البلاد منذ ازمة سنة ١٩٠٧ وعلاوة على ذلك فان كشف البنك الزراعي تدل على ان تأثير هذا الكساد الطويل وصل الى صغار الفلاحين وان البنك يلقي صعوبة في استيفاء ديونه

وبما يدل ايضاً على ان آثار الازمة لم تزل نقص الواردات مع ان بعض هذا النقص ناتج عن رخص اثمان اهم اصناف الغذاء وكذلك نقص ايرادات الحكومة لاسيما الايرادات التي تعتمد على مقدرة الجمهور على الانفاق اي رسوم الجمارك وايرادات سكة الحديد فقد نقصت الاولى ١٨٣.٠٠٠ ج . م . والثانية ١٧٥.٠٠٠ ج . م . عنها في السنة السابقة وجميع ذلك يدل على انه لا مندوحة عن الصبر قبل ان تسترد البلاد سيرها الماضي تماماً على اني لا ارى مجالاً للقلق الكثير مادامت الزراعة ناجحة . والبحث جارٍ الآن للوقوف على اسباب عدم اقبال موسم القطن في السنة الماضية وعندني انه يمكن مداواة معظم الآفات التي تصيب

زراعة القطن في القطر المصري . ولا ينبغي ان جميع البلدان الزراعية معرضة لتفاوت عظيم في محصولاتها وليس ثمة ما يحمل على الظن ان نتائج السنة الماضية تدل على ما يكون في المستقبل

وفي شهر ابريل من السنة الماضية اتجهت الانظار الى اكتشاف البترول في رأس جمسه الواقع على ساحل البحر الاحمر على بُعد ١٦٠ ميلاً من السويس في الناحية المعروفة بينايع زيت البحر الاحمر حيث كانوا قد حاولوا حفر الآبار لاستخراج البترول فلم ينجحوا فان احدى الشركات قضت سنة وأكثر في البحث عن البترول هناك برخصة من الحكومة المصرية وأول بئر حفرتها اخرجت البترول تحت الضغط الشديد عن عمق ١٢٩٠ قدماً ثم سدت من دون ان يحدث حادث وفي شهر مارس سنة ١٩٠٨ شرعت الشركة في حفر بئر أخرى الى الشمال الغربي من الاولى وعلى بُعد ١٥٠ يرداً منها وفي شهر سبتمبر الماضي خرج الزيت منها عن عمق ١٦٦٠ قدماً وهذه البئر سدت أيضاً

وقد اجلى تحليل هذا الزيت عن نتيجة حسنة والهمة منصرفة الآن الى الوقوف على موقع الارض التي تنتج الزيت ومساحتها . واخذت شركات أخرى تبحث عن الزيت بهمة ونشاط في الاراضي المجاورة

وبدأت مصلحة المساحة في منح تلك الجهة مسجماً طبوغرافياً وجيولوجياً . واخذوا أيضاً يبحثون عن الزيت في مواضع أخرى يظن انها ملائمة لوجوده او ان فيها دليلاً عليه

وفي السنة الماضية دارت مفاوضات طويلة شاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس على اقتراح الشركة لتمديد امتيازها واخيراً تم وضع المشروع وعرض على مجلس النظار في الحريف الماضي واهم مواده اطالة الامتياز اربعين سنة من سنة ١٩٦٨ حين ينتهي الامتياز الحالي وقسمة الارباح بعد هذا التاريخ مناصفة بين الحكومة والشركة. اما نصف الارباح الذي تأخذه الشركة في المدة الجديدة فتدفع مقابلته ٤٠٠٠٠٠٠ ج . م . وجانباً من الارباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ يزداد بالتدريج ولا ريب في ان الحساب الذي قدرت به مبالغ التعويض التي تدفعها الشركة لا يخلو من تخمين كثير لانه يتوقف على معدل زيادة الارباح في المستقبل ولا يمكن الجزم بمقدارها ولكن العارفين الذين يصلحون للحكم في هذه الامور يرون ان الاتفاق صفقة حسنة لمصر . وبعد الاخذ والرد واعمال الروية في جميع وجوه المسألة اتفق النظار بالاجماع على ان هذا الاتفاق في مصلحة مصر اذا قبلت الشركة بعض التعديلات التي لا تمس الامور الجوهرية وقرّر قرارهم ايضاً -

وفي رأيي انهم اصابوا — على انه وان تكن المسألة ليست من المسائل التي يضطر القانون النظامي الحكومة الى عرضها على الجمعية العمومية فانهم لا يريدون الفصل فيها نهائياً قبل الوقوف على رأي الجمعية العمومية في مد الامتياز لما للمسألة من الشأن والاهمية للجبل الحاضر والاجيال المستقبل. فلذلك جئت الحكومة تلك الجمعية في اوائل فبراير الماضي فعينت الجمعية لجنة من اعضائها لدرس المشروع وقد قدمت اللجنة تقريرها واشارت في ختامه برفض المشروع على ان لهجة التقرير والادلة التي اوردها واضموه لتأييد نيتهم لم تحقق الآمال بأن المشروع ينظر فيه بالعين المجردة عن الهوى وقد اظهر هذا التقرير عدم الثقة بمقاصد الحكومة وحسن نيتها . لم تبدر الجمعية رأيها في الامر حتى كتابة هذه السطور

ويرى من فصول هذا التقرير التالية ان اصلاحات كثيرة مهمة أدخلت في سنة ١٩٠٩ وقد جاء قانون النفي الاداري وبعض القوانين الاخرى الاضافية التي سنت بطلب نظارة الداخلية بنتائج سريعة فعالة فاقت آمال واضعيا في توطيد اركان الامن العام في المديرية وتلافي حالة طلما ضج الناس منها فقد تقصت الجرائم الكبرى في الاشهر القليلة التي نفذ هذا النظام فيها ٢٧ في المئة . وسن قانون للاولاد الذين يعملون في المعامل فأفاد في ازالة المساوئ التي حوت اليها الانظار . وقد فصل في مسألة ماء الشرب في القاهرة فصلاً يزيل الشكاوي الصحيحة التي كان سكان المدينة يشكونها ويضمن اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لاستقاء ماء نقي . وبدى في انفاذ مشروع المصارف ومضى تم تصحيح القاهرة من احسن مدن العالم مصارف

اما في أمور التشريع التي تشمل الاجانب فيسوّني ن اقول انهم لم يخطوا خطوة واحدة في سبيل التقدم مع ان لدى الدول اقتراحات عرضت عليها منذ بضع سنوات وعلة هذا البطء انه يقتضي قوة الجباية لحمل خمس عشرة دولة على التسليم بأي تعديل او تغيير في القانون المختلط فاذا لم يغير اسلوب التشريع الحالي فعلى الاجانب المقيمين في القطر المصري او الذين لم مصالح فيه ان يحنملوا والنقص والقصور في القانون بالصبر والتسليم للاقدار

«٢» — مجلس شوري القوانين

ذكرت في تقرير الماضي ان النظار عرضوا ان يحضروا جلسات المجلس ليشتركوا في مناقشاته بانفسهم وقلت ايضاً ان القرار على جعل الجلسات علنية يشهدا الجمهور ومندوبو الصحف . وقد حدث بعد ذلك ان النظار اعربوا عن استعدادهم للجابة على جميع الاسئلة التي يسألها الاعضاء عن الامور الادارية التي انهم الجمهور وقيدوا ذلك بقيود لا غنى

عنها لانتظام سير اعمال المجلس فيتضح بعد مئخ هذا الامتياز المهم ان الحكومة فعات كل ما تستطيع لتتمكن المجلس من اداء وظيفته الاستشارية بما يستطاع من الكفاءة والجد
فلهذه الاعتبارات يجدر بي ان أعيد النظر في اعمال المجلس في الفصل الاول من
فصول جلساته التي ادخلت فيها هذه التغييرات ليرى مبلغ تأثيرها في زيادة فائدته في
الشؤون العمومية. ففي جلسات شهر يونيو ١٩٠٩ فرغ من ١٦ مشروع قانون بعد ان تناقش
الاعضاء فيها بدقة وعناية وكان بعض هذه المشروعات معروضا عليه منذ زمان طويل ولم
ذلك بحضور النظار فشرحوا هذه المشروعات شرحا وافيا فكانت النتيجة ان الحكومة
استطاعت ان تقبل تقريبا جميع التعديلات التي اقترحها المجلس. وكان بين هذه القوانين ما
هو في المنزلة الاولى من الامة والشأن كتوسيع نطاق سلطة مجالس المديرين وتخويل
ولاة الامور في احوال معينة حق وضع الاشقياء تحت مراقبة البوليس. وسأبسط الكلام
على هذين القانونين في موضع آخر من هذا التقرير. وفي ذلك الفصل عينه وافق المجلس على
تغيير دستوري شديد الامة سلمت الحكومة به وهو يقضي بان يكون فصل الجلسات من
١٥ نوفمبر الى آخر مايو من السنة التالية عوضا ان يجتمع المجلس مرة كل شهرين طول السنة كما
كانت العادة. وسيزيد هذا التغيير مدة عمل المجلس زيادة كبيرة فقد كانوا يجنب الطريقة
القديمة لا يشتغلون الا نصف الشتاء واما جلسات الصيف فكانت اسمية لا يتم عمل فيها
وساد النشاط ايضا على المجلس في فصل جلساته الذي ابتداء في ١٥ نوفمبر الماضي فنظر
في القانونين اللذين فضلا عن جلسات الصيف السابق ووافق عليها بعد تعديلها وعلى سبعة
قوانين جديدة عرضت عليه لاختار رأيه فيها بعد ان عدلها الا واحدا لا يزال في معرض
البحث والنظر. وقد سلمت الحكومة بجميع تعديلات المجلس المهمة

واني انتهز هذه الفرصة لاصف الخسارة الفادحة التي اصاب المجلس باعتزال دولة البرنس
حسين منصبه فيه فقد كان همه الوحيد في مدة رئاسته توسيع نطاق فائدة المجلس وادارة
اعماله بحيث يسعى في ترقية رفاهية البلاد جهدا استطاعته

ومع ان المجلس قام باعمال جلية في السنة الماضية كما بينت آنفا فلا بد من تقديم
كثيرا حتى يصح ان يقال انه يقوم بكل ما يستطيعه فقد ظهر في بعض الجلسات الاخيرة
ان اعضاءه قد يعجزون عن استيعاب الامور التي يتناقشون فيها ولا يفرقون بين الجوهر
والعرض وانهم يستصعبون التخلص من الآراء الفاسدة التي يوحىها اليهم الناقون على الحكم
الحاضر والنظر في ما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى. فمن امثلة هذا القصور المعارضة

المستمرة للاعانات التي تمنحها الحكومة لترقية السودان . والظاهر ان المجلس عاجز عن ان يدرك ان القطر المصري يدفع ثمنا زهيدا مقابل التحكم في مياه النيل الاطلى التي لا غنى عنها لسعادة القطر او ان يفهم ان السبيل الوحيد الى تخليص الميزانية من عبء الاعانات السنوية للسودان انما هو اعطاؤه الاموال اللازمة لارتقائه المادي حتى يصير قادرا على سد مصروفاته . ومنها انه لما ابلغت الوزارة المجلس استعدادها للجابة على الاسئلة التي يسألها الاعضاء عن الشؤون العمومية - وهو امتياز لا ينطوي تحت القانون النظامي ولا تخفى قيمته على الواقفين على تاريخ المجالس النيابية - اقتصر الالحذ والرد في المجلس على ما اذا كان يعد هذا الامتياز منحة من الحكومة او حقا من حقوقه القديمة ولم ترد اشارة تدل على تقديره المزايا الفعلية التي يمنحها من تبرع النظار بهذا الامر حق قدرها . ومنها انه لما نظر المجلس اخيرا في ميزانية السنة الحالية اكتفى اكبر الذين خاضوا في الموضوع باعادة توجيه الانتقادات السخيفة الوازنة الى الادارة المالية وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة اعمدتها بها من دون ان يكلفوا انفسهم عناء تحقيق الاوهام التي استندوا اليها في انتقاداتهم ولو ان المجلس نظرة على تقارير نظارة المالية وكشوفها لاتضح له بطلان هذه التهم . واني أشير على اعضاء المجلس الذين يرغبون في الوقوف على حقيقة المالية المصرية ان ينعموا النظر قبل البحث في ميزانية السنة القادمة في كتاب الاحصاءات السنوية للقطر المصري سنة ١٩٠٩ وهو الكتاب الذي اصدرته نظارة المالية اخيرا بادارة المسيو راندون مدير قسم الاحصاء فانه يتضمن معلومات كثيرة مبوبة تبويبا حسنا وشاملة لكل ما تهم معرفته ومستمدة من كشوف السنوات السابقة فاذا درسه اولئك الذين اعتادوا ان يفوقوا سهام الملام الى الادارة المالية الفوا فيه ما يبدد اوهامهم

على انه لا يحسن اعطاء هذه الغلطات اكثر مما يجب من الاهتمام فصدورها من مجلس قليل الخبرة في الشؤون العمومية طبيعي . ومواطن الضعف في المجلس الآن هي السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الاعضاء واضلالهم وشدة اهتمام جميع الاعضاء باجتناح الطعن فيهم في الصحف المريبة واتهامهم بضعف العاطفة الوطنية وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييدا ضعيفا . ولكن الآمال معقودة بان كرور الزمان والصبر يمكنان الاعضاء من التخلص من هذه الغلطات فيصبحون قادرين على ان يحكموا في الامور التي تعرض عليهم حكما مستقلا لا تخليهم طلاقة لسان بعض زملائهم ولا تضلهم مثالب الوطنيين ومطاعنهم فقد فعلت الحكومة كل ما نستطيع فعله في تمهيد السبيل امام

مجلس شورى القوانين ليحسن استعمال السلطة التي له الآن وليس من الحكمة توسيع نطاق وظائفه حتى يثبت بأعماله ان هذا التوسيع لا يجر خطراً على مصلحة الجمهور وهنا أعيد ما قلته في تقريرى عن السنة الماضية وهو « ان ارتقاء المجلس يتوقف على ما يبديه الاعضاء انفسهم من الحكمة والروية »

« ٣ » ميزانية ١٩١٠

في الجدول الآتي بيان موجز للميزانية في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠

١٩٠٩		١٩١٠		
ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	ج ٢٠	
١٥١٠٠٠٠٠		١٥٣٥٠٠٠٠		... الايرادات المقدرة
				... المصروفات المقدرة
	١٣٩٠٠٠٠٠	١٤٠٨٨٠٠٠		... العادية
	٩٥٠٠٠٠٠	١٠٦٢٠٠٠		... الخصوصية
١٤٨٥٠٠٠٠		١٥١٥٠٠٠٠		... المجموع
٢٥٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠		... الزيادة المقدرة

ذكر المستشار المالي في مذكرته اهم التغييرات التي حدثت في الميزانية الجديدة وهي كما يأتي : —

« يستحيل انتظار زيادة في الايرادات من بابي الجمارك وسكك الحديد في سنة ١٩١٠ والحالة المالية في البلاد على ما هي عليه فقد انقصت الايرادات المربوطة لهذين البابين ٢٥٠٠٠ ج ٢٠ و ٩٥٠٠٠٠ عما كانت عليه في سنة ١٩٠٩ ولكن ايرادات المصادر الاخرى زادت زيادة تدعو الى الرضى والارتياح

« فقد قدرت ايرادات مصلحة الاموال المقررة بمبلغ ٥٥٦٥٠٠٠ ج ٢٠ مقابل ٥٤٣٤٠٠٠ ج ٢٠ في سنة ١٩٠٩

« ولما كان الفيضان قد وقي كما في سنة ١٩٠٩ فلا يخشى خسارة شيء من الايراد بسبب الشراقي وينتظر ان تبلغ زيادة الايرادات من مديرتي قنا واصوان ١٢٠٠٠ ج ٢٠ بسبب فرض الضرائب الجديدة كما ينتظر زيادة ٢٠٠٠٠ ج ٢٠ من ضرائب الاطيان التي صارت

تروي رياً حقيقياً في المنيا وبني سويف وجرجا وستزيد الايرادات من الاطيان التي تضرب عليها الضرائب الموقفة ٢٠٠٠٠ ج. م حسب العادة»

«وتبلغ الزيادة من تعديل ضريبة الاملاك ٥٠٠٠٠ ج. م وجملة ايرادات هذا الباب ٣١٢٠٠٠ ج. م منها ٤٠٠٠٠ ج. م من زيادة ضريبة الاملاك في القاهرة وابلاغها الى ١٠ في المئة من قيمة الايجار طبقاً لنص الامر العالي»

«وقد لقيت الحكومة بعض الصعوبة في تحصيل الاموال المقررة في السنتين الماضيتين ولكن المتأخرات لا فكاد تذكر في جنب المبالغ الكبيرة التي حصلت فقد كان المتأخر ١١٠٠٠ ج. م في آخر سنة ١٩٠٧ فارتفع الى ٣٧٠٠٠ ج. م في السنة التالية ولكن يرجح هبوطه في آخر السنة الحالية الى ما كان عليه منذ سنتين

ثم ان اتساع نطاق الاعمال في المحاكم الاهلية وادخال لائحة جديدة للرسوم القضائية في المحاكم الشرعية يحملان على انتظار زيادة ٢٠٠٠٠ ج. م في ايرادات هذه المحاكم «وقد كان يظن ان كساد الاراضي ينقص ايرادات المحاكم المختلطة ٢٠٠٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٠٩ فثبت ان هذا التقدير مبالغ فيه ولذلك زيد ٦٠٠٠٠ ج. م على تقدير ايرادات هذه المحاكم في السنة الحالية

«وتبلغ الزيادة الصافية في باب "الايرادات المختلفة" ٣٠٠٠٠ ج. م قيمة ما يصيب شركة الترموي من نفقة كبري بولاق و ٣٠٠٠٠ ج. م ايضا من المصادر الاخرى

«فجملة الزيادة الصافية في مجموع الايرادات المتوقعة تبلغ ١٠١٠٠٠ ج. م يضاف اليها زيادة ظاهرة قدرها ١٤٩٠٠٠ ج. م من تغيير طريقة الحساب في المصروفات التي تدفع من مال بدل العسكرية وقد شرعوا منذ سنة ١٩٠٨ في وضع حساب خاص لهذا الباب وخص ايراده بحسين حالة جنود الجيش والبوليس وزيادة رواتب المتطوعين في البوليس «وقد قرّر القرار على نقل المبالغ المخصصة من مال بدل العسكرية لفائدة الجيش والبوليس الى جانب الايرادات في الميزانية طبقاً لاشارة مجلس شورى القوانين ورغبة في تبيان مجموع المبالغ التي تصرف على الجيش والبوليس وهذا المال يحفظ على حدة ويخص بالوجوه المعينة له كالعادة وقد بلغ المخصص له ١٤٩٠٠٠ ج. م في سنة ١٩١٠ فكتب في جانب المصروفات في الميزانية مبلغ مساو له وقسم بين "الجيش" و "البوليس" وفصل خاص جعل عنوانه "مكافآت التجنيد بعد انقضاء مدة خدمتهم الاجبارية"

«اما المصروفات في ميزانية ١٩١٠ فيصعب مقابلتها مع مصروفات السنة الحالية للاسباب الآتية:

« (١) لادخال المبالغ التي يكافأ بها المتجندون بعد خروجهم من الخدمة والمبالغ الممينة لزيادة رواتب البوليس وكانت قبلاً تحسب على مال بدل العسكرية

« (٢) لتقل مصروفات البوليس من ميزانية الداخلية الى ميزانيات المديرية والمحافظات واعانات البلديات والمجالس المحلية من الميزانية نفسها الى باب "الخدمات المختلفة في النظارات" اما الزيادة في المصروفات فتبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج م منها ١٤٩٠٠٠ ج م زيادة ظاهرة فقط سببها ادخال المصروفات التي تسد من مال بدل العسكرية كما جاء آنفاً وقد كتب مبلغ يساويه في باب الايرادات

« واما ما بقي وقدره ١٥١٠٠٠ ج م فنه ١١٢٠٠٠ ج م للاعتمادات الخصوصية و ٣٩٠٠٠ ج م زيادة صافية ظاهرة في الميزانية الاعتيادية على ان الزيادة الحقيقية اكثر من هذا المبلغ فقد انقصت الاعتمادات الخاصة بصنع الاشياء في ورش الحكومة وانقص من الايرادات ما يقابلها حفظاً للتوازن

« اما صافي الزيادة الحقيقية في المصروفات الاعتيادية في ميزانية ١٩١٠ فنحو ٩٠٠٠٠ ج م مقسومة كما يأتي : —

الزيادة : —

٢٠ ج	
٢٧٠٠٠	نظارة المعارف
٣٧٠٠٠	الحقانية
٤٠٠٠٠	المديرية والمحافظات (والبوليس)
٨٠٠٠	مصلحة الصحة العمومية
٥٠٠٠	السجون
٥٠٠٠	نظارة الاشغال العمومية

النقص : —

٤٤٠٠٠	سكك الحديد
١٠٠٠٠	اعانة حكومة السودان

« وبلغت الاعتمادات الخصوصية للمصروفات التي لا تكرر ٧١٢٠٠٠ ج م . يقابلها ٦١٠٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ ويقدر رصيد الاعتمادات الخصوصية الباقي من السنوات الماضية والمنقول الى ميزانية ١٩١٠ بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ج م يقابله ٣٤٠٠٠٠ ج م في السنة السابقة

« ومن الزيادة في الاعتمادات الخصوصية ٥٠٠٠٠ ج. م. تسد بما تدفعه شركة ترامواي في السنة القادمة من نفقات كبرى بولاق كما ذكر قبلاً . وعلاوة على ذلك فقد فتح اعتماد بمبلغ ٥٢٠٠٠ ج. م. لمقاومة الطاعون الادمي والبكري وكانت نفقات هذه الاحتياطات تؤخذ قبلاً من اعتمادات اضافية تفتح في غضون السنة »
 « اما سائر الاعتمادات الواردة بالتفصيل في الميزانية وليس فيها ما يحتاج الى شيء من الشرح سوى ما يأتي : —

- (١) عين مبلغ ٣٣٠٠٠ ج. م. لاكمال مستشفى المجازيب في الخانقاه ومبنيته هذ المستشفى في آخر ١٩١٠ والمأمول ان يسد الحاجة الماسة الى السعة
- (٢) وعين ١٨٠٠٠٠ ج. م. للكبرى الجديد بين بولاق والجزيرة و ٢٩٠٠٠ ج. م. للشارع المحاذي للكبرى الاعمى و ٥٠٠٠٠ ج. م. لانشاء رصيف في بولاق وسيتم عمل هذين الاخيرين طبقاً للاتفاق المقود مع شركة ترامواي القاهرة وهذا الاتفاق يقضي بان تدفع الشركة ٢٠٠٠٠٠ ج. م. من نفقات هذين العملين والكبرى
- (٣) عين المال اللازم لبناء محكمة جزئية جديدة في قسم العطارين في الاسكندرية وبناء لبوطة الطرود في القاهرة ومركز جديد في قوص وبعض تقط جديدة للبوليس وعين ١٠٠٠٠ ج. م. لمد خط التلغراف الى واحة سيوى وهو الخط الذي ظهرت شدة الحاجة اليه في الحريف الماضي

٤ حسابات سنة ١٩٠٩

كان المقدر لايرادات السنة ومصرفاتها كما يأتي :

الايرادات	١٥١٠٠٠٠٠ ج. م.
المصروفات الاعتيادية	١٣٩٠٠٠٠٠ ج. م.
الخصوصية	٩٥٠٠٠٠ " "
الزيادة	٢٥٠٠٠٠ ج. م.

فجاء الحساب الختامي كما يأتي :

الايرادات	١٥٤٠٣٠٠٠ ج. م.
المصروفات الاعتيادية	١٣٥٦٨٠٠٠ ج. م.
الخصوصية	٦٧٣٠٠٠ " "
الزيادة	١١٦١٠٠٠ " "

فيرى من ذلك أن الإيرادات زادت ٣٠٢٠٠٠ ج م . عما قدر لها بالحذر حسب العادة ونقصت ١١٩٠٠٠ ج م . عن إيرادات سنة ١٩٠٨ التي نقصت أيضاً ٤٦٤٠٠٠ ج م . عن إيرادات السنة التي قبلها وفي ذلك دلالة على أن مفعول أزمة سنة ١٩٠٧ المالية لم يزل يشعر به . وقد نقصت إيرادات الجمارك وسكك الحديد وهبطت إيرادات الدخان هبوطاً خفيفاً . وفي الجدول التالي مقارنة بين إيرادات هذه الأبواب الثلاثة في السنوات الثلاث الماضية

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
١٧٩٩٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠	٢١٤٢٠٠٠	رسوم الجمارك
٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٦٣٠٠٠	٣٥٦٥٠٠٠	إيرادات سكك الحديد
١٦٥٦٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٤٨٠٠٠	الدخان
٦٧٤٤٠٠٠	٧١٣٣٠٠٠	٧٣٥٥٠٠٠	الجملة

على أن بعض هذا النقص عوّض من زيادة الرسوم القضائية ورسوم التسجيل فانها بلغت ١٣٤٤٠٠٠ ج م . وكانت ١٢٤٦٠٠٠ ج م . ومن ضرائب الاطيان وسواها من الضرائب المقررة فانها بلغت ٥٤٤٨٠٠٠ ج م . في سنة ١٩٠٩ وكانت ٥٢٨٨٠٠٠ ج م . في سنة ١٩٠٨

وفي الجدول التالي بيان المصروفات الحقيقية في السنة الماضية والمقدر لها في الميزانية

الجملة	المصروفات الخاصة	المصروفات الاعتيادية	
١٤٨٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	١٣٩٠٠٠٠٠	المقدر في الميزانية
١٤٢٤١٠٠٠	٦٧٣٠٠٠	١٣٥٦٨٠٠٠	الذي صرف فعلاً

فيرى ان الوفرة في مصروفات الاثنى عشر شهراً المقررة في الميزانية بلغت ٦٠٩٠٠٠ ج م . وهي نتيجة تشهد بحكمة القائمين بادارة مالية البلاد وفطنتهم

٥ - المال الاحتياطي

تظهر حالة المال الاحتياطي مما يأتي :

كان رصيد المال الاحتياطي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ٧٣٧٥٠٠٠ ج م

يضاف اليه

٥٠٠٠٠

من بيع الاراضي (بالتقدير)

٣٣٥٠٠٠

" فائدة الاموال التي لدى الحكومة وايرادات شتى

٧٧٦٠٠٠٠ الجلة

٢٦٥٠٠٠٠

ويطرح منه ما دفع في سنة ١٩٠٩ (بالتقدير)

٥١١٠٠٠٠ الباقي

٩٠٠٠٠٠

ويضاف اليه زيادة الايرادات على المصروفات لسنة ١٩٠٩ بالتقدير

٦٠١٠٠٠٠ الجلة

ويخرج من هذا المجموع نحو ٢٢٩٠٠٠ ج م مقابل المبوط في قيمة الاوراق المالية المشتراة بمال الاحتياطي فيكون الرصيد الباقي ٥٧٨١٠٠٠ ج م في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ منها نحو ٢١٣٣٠٠٠ ج م معين لاعتمادات منحت ولم تصرف بعد

وقد اثبتت المحفوظات الآتية عن المال الاحتياطي من مذكرة المستشار المالي عن الميزانية وهي :
" كثر الاقوال المضلة اخيراً عن السندات المشتراة بالمال الاحتياطي وايضاحاً للحقيقة اقول ان هذه السندات مؤلفة مما يأتي فقط

(ا) سندات الحكومة المصرية او سندات مضمونة من الحكومة المصرية

(ب) سندات الحكومة البريطانية او سندات مضمونة من الحكومة البريطانية

(ج) سندات الحكومة الهندية

" ومن يوم انتقلت الاموال التي كانت في يد صندوق الدين الى يد الحكومة المصرية طبقاً للامر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ لم يبع شيء من اوراق الحكومة المصرية ليشري بتمه اوراق اخرى ولما ارادت الحكومة استثمار بعض ما كان لديها من النقود في سنة ١٩٠٦ ابتاعت اوراقاً من اوراق الحكومة البريطانية وحكومة الهند اجنبياً للصعوبات التي تلازم تطبيق نظام التمثير

وقد خصصت المبالغ الآتية من المال الاحتياطي للصرف في سنة ١٩١٠ على : —

الري	٦٩٤٠٠٠	ج ٠ م
مصارف القاهرة	١٨٠٠٠٠	٠ ٠
سكك الحديد	٤٠٠٠٠٠	٠ ٠
الموانئ والفنارات	٢٨٠٠٠	٠ ٠
السودان (مد سكة الحديد)	٣٥٤٠٠٠	٠ ٠
الجملة	١٦٥٦٠٠٠	

وقد بلغ مجموع الاعتمادات التي فتحت من المال الاحتياطي ٣٦٨٠٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٠٨ و ٣٠٨٠٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٠٩ فيرى من ذلك ان مجموع اعتمادات سنة ١٩١٠ نقص نقصاً عظيماً فانه كلما قل رصيد المال الاحتياطي ضاق نطاق الاعمال الجديدة التي يمكن ان تعمل به مع ما لذلك من التأثير في ترقية البلاد ولا تزال الاعتمادات الكبرى من الاحتياطي خاصة باعمال الري ولكن حالة الاحتياطي اضطرت الحكومة الى انقاص الاعتمادات حيث استطاعت *

اما عن الاعتماد الممنوح للسودان فقال المستشار المالي في مذكرته ما يأتي وهو ينطبق على رأبي تماماً

” عين مبلغ ٣٥٤٠٠٠ ج ٠ م للسودان لمد سكة الحديد جنوب الخرطوم والغرض من هذه السكة اقتصادي واداري فانها ركن من اركان ترقية البلاد حتى تزيد موارد ثروتها فتستغنى قريباً عن اعانة مصر وهي لازمة لتلافي الاضطرابات التي تقتضي نفقات حربية باهظة اذا لم تسكن حالاً

” وقد بسط المستشار المالي في مذكرته في السنة الماضية سياسة الحكومة المالية في السودان ومن دواعي الارتياح والرضى ان هذه السياسة تثمر الثمار الحسنة فقد قدرت ايرادات السودان سنة ١٩١٠ ب ١١٠٠٠٠٠ ج ٠ م اي بزيادة ٥٠٠٠٠ ج ٠ م عما تبلغ ايرادات ١٩٠٩ وذلك يدل على اطراد التقدم الظاهر في الجدول التالي

بيان إيرادات السودان سنة فسنة منذ فتحه

السنة	الإيرادات
١٨٩٨	٣٥٠٠٠ ج ٢٠
١٨٩٩	" " ١٢٦٠٠٠
١٩٠٠	" " ١٥٦٠٠٠
١٩٠١	" " ٢٤٢٠٠٠
١٩٠٢	" " ٢٧٠٠٠٠
١٩٠٣	" " ٤٦٢٠٠٠
١٩٠٤	" " ٥٧٦٠٠٠
١٩٠٥	" " ٦٦٥٠٠٠
١٩٠٦	" " ٨١٨٠٠٠
١٩٠٧	" " ٩٧٦٠٠٠
١٩٠٨	" " ٩٧٩٠٠٠
١٩٠٩ (بالقدير)	" " ١٠٥٠٠٠٠
١٩١٠	" " ١١٠٠٠٠٠

ومع ان معظم زيادة الإيرادات لا يزال مطلوباً لسد نفقات المصالح الآخذة في النمو والانساع فقد تيسر تخفيض اعانة الحكومة المصرية ١٠٠٠٠ ج ٢٠ م في سنة ١٩١٠ فهذا والطراد الزيادة في إيرادات السودان بيشران بتخفيض عبء مصر شيئاً فشيئاً

وفي الجدول التالي بيان هذا المبداء مفصلاً وقد وضع الجدول اجابةً لطلب مجلس
شورى القوانين

السنة	سلف لأعمال نزع السودان	المصروفات السنوية				
		فائدة ٢ في المئة على المبالغ التي سلفت في السنوات الماضية لحساب رأس المال	الاجارة السنوية	جلك المصروفات السنوية	مبالغ استردت او حصلتها مهر من رسوم جارك وسواها على تجارة السودان	صافي المصروفات السنوية
١٨٩٩	—	—	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٧٩٣٠٠	٣٦٠٥٠٠
١٩٠٠	—	—	٤٥٧٧٠٠	٤٥٧٧٠٠	٩٢٤٤٠	٣٦٥٢٦٠
١٩٠١	١٢١٠٠٠	—	٤١٧٠٠٠	٤١٧٠٠٠	١٦١٣٢٢	٢٥٥٦٧٨
١٩٠٢	١٤٣٠٠٠	٣٦٣٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠	١٥٢٥١٦	٢٤١١١٤
١٩٠٣	١٢٩٠٠٠	٧٩٢٠	٣٩٠٠٠٠	٣٩٧٩٢٠	١٥٦٥٧٦	٢٤١٣٤٤
١٩٠٤	٦٢٢٠٠٠	١١٧٩٠	٣٨٠٠٠٠	٣٩١٧٩٠	١٧١٩٤٠	٢١٩٨٥٠
١٩٠٥	٧٥٠٠٠٠	٣٠٤٥٠	٣٨٠٠٠٠	٤١٠٤٥٠	٢٠٠٨٤٠	٢٠٩٦١٠
١٩٠٦	٦٩٩٠٠٠	٥٢٩٥٠	٣٨٠٠٠٠	٤٣٢٩٥٠	٢١٥٨٩٤	٢١٧٠٥٦
١٩٠٧	٩٢٢٠٠٠	٧٣٩٢٠	٣٨٠٠٠٠	٤٥٣٩٢٠	٢٠٥٤٣٢	٢٤٨٤٨٨
١٩٠٨	٦٣٨٠٠٠	١٠١٥٨٠	٣٨٠٠٠٠	٤٨١٥٨٠	٢٢٠١٨٠	٢٦١٤٠٠
الجملة	٤٠٢٤٠٠٠	٢٨٢٢٤٠	٣٩٩٤٥٠٠	٤٢٧٦٧٤٠	١٦٥٦٤٤٠	٢٦٢٠٣٠٠

«٦» — الدين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٥٥١٤٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٠٨ وبلغ مال الفائدة والاستهلاك ٣٥٨٦٠٠٠ ج م وسدد من اصل الدين ٢٧٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٩ فيكون الدين الباقي على مصر ٩٥٢٤١٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ ومال الفائدة والاستهلاك السنوي ٣٥٧٩٠٠٠ ج م

ولا يغرب عن البال أن عند الحكومة وصندوق الدين سندات من اصل الدين بقيمة ٦٠٠٨٠٠٠ جنيه فائدتها ٢١٩٠٠٠ ج م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سندات في آخر السنة الماضية ٨٩٢٣٣٠٠٠ جنيه وما تدفعه الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٦٠٠٠٠ ج م

«٧» — مصلحة الدومين

كانت قيمة السندات الباقية في ايدي الجمهور ٧٩٧٠٠٠ ج م في اول يناير ١٩٠٩ و ٦١٨٠٠٠ ج م في ٣١ ديسمبر ١٩٠٩ فاستهلك منها ما قيمته ١٧٩٠٠٠ ج م من زيادة الايرادات وبيع الاطيان اما السندات فضمنونة بما يأتي

- (١) الاقساط السنوية من ثمن الاطيان التي بيعت بمبلغ ٢٢٧٠٠٠
- (٢) زيادة ايرادات سنة ١٩٠٩ على مصروفاتها وهي نحو ١١٤٠٠٠ ج م يقابلها ١١٨٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨

(٣) ١٤٥٥٤٠ فدانا قيمتها ٣١٥٧٠٠٠ ج م بحسب التقدير الرسمي وفي الجدول التالي بيان نتيجة بيع الاطيان بالمزاد العلني في السنوات الخمس الماضية

السنة	ما عرض للبيع فدن	ما بيع فدن	الثلث ج م
١٩٠٥	٣٩٧٠	٢٩٧٩	١١٧٧٤٦
١٩٠٦	٢٦٢٨	١٩١٢	٩٣٢٠٠
١٩٠٧	١٨٨٩	١٥٦٠	٨٨٦٦٨
١٩٠٨	٢٣٥	٢١	١٦٦٢
١٩٠٩	٩٢٢	١٠٠	٧٩٠١

وسبب قلة ما يبع في السنتين الماضيتين ازمة سنة ١٩٠٧ المالية

وتزرع المصلحة ٢٩٠٠٠ فدان من اطيائها مباشرة وتوَجَّر الباقي واذا احسن الصرف
فجانب كبير من الاطياف الرديئة يجود وتزيد غلته . وقد اخذوا يقيمون وابورات للصرف
وسيفرغون من اقامتها في اواخر سنة ١٩١٠ فتبدأ في عملها . ثم ان في القسم الشمالي من
الدلتا نحو ٤٠٠٠٠ فدان لا تزرع بل تستعمل للمرعى فلواصلح ربيها وصرفها لا يمكن زراعتها
بالترجى . نعم ان هذه الاطياف قطع صغيرة منتشرة في بلاد واسعة قليلة السكان ولكن
هذه الصعوبات يمكن تذليلها ولا غبار على المشروع من الوجهة المالية

ثم ان مصلحة الدومين تساعد الحكومة والجمعية الزراعية بعمل الامتحانات الزراعية الكبيرة
فانها خصصت حقلاً مساحتة ١٥٠٠٠ فدان لهذا الغرض وطلاوة على ذلك فانها تساعد
الجمعية في تدبير مقدار وافر من البذرة المنتقاة لتوزيعه على المزارعين في انحاء البلاد . وقد
اتخذت التدابير لتلافي الانحطاط الذي حدث اخيراً في القمح الهندي الذي ادخل الى
القطر المصري في سنة ١٨٩٧ بابتياع كمية جديدة من جنس جيد تكون جاهزة للتوزيع
في فصل الزراعة سنة ١٩١١ . وسيتجه الاهتمام خصوصاً الى توسيع نطاق البحث في الاراضي
التي تديرها الجمعية الزراعية عن طرق جديدة لمكافحة آفات دود القطن ودود اللوز . وكل
مشروع من هذا القبيل يبشر بشيء من النجاح يجرب تجربة وافية . وسيدرسون درماً
خصوصياً تأثير الاسمدة الكيماوية وسواها في محصول القطن . وقد جربوا تجارب كثيرة
للقوف على مقدار تأثير المياه التي تحت الارض بمناسبة مختلفة على شجيرات القطن واخذوا
يجمعون معلومات ذات قيمة عن الاحوال الجوية وسقوط اللوز لاجل التحقيق الجاري الآن
في زراعة القطن في القطر المصري

وفي الجدول التالي احصاء القطن الذي زرعه المصلحة في الخمس عشرة سنة الاخيرة
محصول القطن الذي استغلته مصلحة القومين من سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩٠٩

السنة	مساحة المزرع	جملة المحصول	محصول القطن	ثمن القطن	قيمة المحصول
١٨٩٥	١٦٢٣٩	٨٤٥٦٦	٥'٢١	٢'٢٣٢	١٨٩٠٠٠
١٨٩٦	١٦١٩٧	٧٨٧٨٨	٤'٨٦	٢'٠٠٧	١٥٨٠٠٠
١٨٩٧	١٥٦٣٦	٨٤٦٨٢	٥'٤٢	١'٦٢١	١٣٧٠٠٠
١٨٩٨	١٤٣٧٢	٧٢٣٥٤	٥'٠٣	١'٦٤٢	١١٩٠٠٠
١٨٩٩	١٤٨٩٧	٧٧٣٣١	٥'١٩	٢'١٥٢	١٦٧٠٠٠
١٩٠٠	١٢٥٨٢	٥٦٠٤٠	٤'٤٥	٢'٩٥٧	١٦٦٠٠٠
١٩٠١	١٢٢٩٠	٦١٥٦٩	٥'٠١	٢'١٣٧	١٣١٠٠٠
١٩٠٢	١١٤١٧	٥٢٥٢٤	٤'٦٠	٢'٤٦٤	١٢٩٠٠٠
١٩٠٣	١٠٩٤٠	٥٦٣٥٥	٥'١٥	٣'٢٤٣	١٨٣٠٠٠
١٩٠٤	١٠٣٢٧	٣٨٥١٧	٣'٧٣	٣'٠٨١	١١٩٠٠٠
١٩٠٥	٩٩٨٠	٤٠٤٦٠	٤'٠٥	٣'٠٤٠	١٢٣٠٠٠
١٩٠٦	١٠٠٤٢	٤١٦٤٣	٤'١٥	٣'٧٤٧	١٥٦٠٠٠
١٩٠٧	٩٨٨٨	٣٥١٨٠	٣'٥٦	٤'٠٣٢	١٤٢٠٠٠
١٩٠٨	٩٨٦٠	٣١٨٥٥	٣'٢٣	٣'١٨١	١٠١٠٠٠
١٩٠٩	١٠٠٢٤	٢٠٤٤٠	٢'٠٤	٤'١٨٠	٨٥٠٠٠

«٨» — البنك الزراعي

أنشئ البنك الزراعي المصري منذ ثماني سنوات والغرض من انشائه تسليف صغار الفلاحين دراهم بشروط هينة آتيت على ذكرها في تقريرى عن السنة الماضية وقد كانت غاية مؤسسيه المحافظة على فريق الفلاحين الملاك وزيادة عددهم اذا امكن حتى يكون في البلاد عنصر محافظ يصونها من النقلب وكان المأمول ان السلف التي يسلفها البنك تنقذ الفلاحين من قبضة المرابين المقيمين في القرى وتعطيهم المال اللازم لتحسين اطينهم وزيادتها. ولم يغرب عن بال المؤسسين ان هذا العمل تجربة وامتحان وان النجاح يتوقف على الابواب التي يصرف فيها المال المستدان بفائدة خفيفة

ففي السنوات الاولى كانت اعمال البنك مقرونة بالنجاح لاسباب شتى ولكنها صادفت مصاعب عظيمة في سنة ١٩٠٧ حين وقفت حركة الرواج التي كانت الفلاحون يحسبونها ستدوم الى ما شاء الله . ولا يمكن الوقوف بالضبط على الابواب التي تصرف السلف فيها ولكن لا ريب في ان جانباً كبيراً منها ينفق في ابتياع الاطيان اما الباقي فبعضه يصرف في تحسين الزراعة والبعض الآخر في سداد ديون قديمة وفي نفقات ليست بذات ربح يذكر وذلك على نسبة مجهولة . فيظهر ان اعمال البنك انفتحت الى زيادة مقدار الاطيان التي يملكها الفلاحون ولكن القول بان السلف زادت عدد الملاك خطأ فالبنك لا يسلف الذين لا يملكون اطيناً فلا يمكنه اذا ان يوجد ملاً كأجداداً . اما الزيادة الظاهرة في عدد القطع الصغيرة فنتيجة عن اعمال المساحة في قسمة الاطيان بين مالكيها الحقيقيين وعن ان الملاك على الشيوخ يعمدون الى قسمة حصصهم لاستلاف المال عليها سداً لحاجتهم

ومما له شأن عظيم في هذه المسألة ما اذا كان ثمن الاطيان المشتراة بالتقسيط كما هو الشائع في القطر المصري التي عبثاً ثقيلاً على عاتق الشارين في سنوات القلة التي تلت ايام السعة . فان معظم السلف وقع في الايام التي كانت اسعار الاطيان تهتدع فيها بسبب ارتفاع اثمان القطن ولكن الفلاحين اخذوا في السنتين الماضيتين يشعرون بوطأة ازمة ١٩٠٧ علاوة على ما قاسوه من هبوط اسعار ١٩٠٨ وعدم اقبال محصول ١٩٠٩ فكان من ذلك ان المديونين اتقوا صعوبة في ايفاء الاقساط المطلوبة منهم . وفي الجدول الآتي بيان الاقساط السنوية التي يجب دفعها عن صاف البنك الزراعي في كل سنة من سنة ١٩٠٤ وبيان التأخرات في آخر كل سنة ونسبتها الى الاقساط ونسبة مجموع التأخرات التي دفعت في السنة التالية

السنة	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	مقدار التأخر في آخر السنة	نسبة التأخرات الى المستحق في المئة	التحصل من متأخرات السنوات السابقة في المئة
	جنيه مصري	جنيه مصري		
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٣٠	٧٦٦
١٩٠٥	١٤١٥٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦٧	٨٩٥
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٢٢	٣١	٩١٣
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦١	٨٠٠
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤٠	٧٤٢
١٩٠٩	٣٨.٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧٧	٦٧١

فهذه الأرقام لا تدعو الى الرضى والارتياح بل انها تدل على ان جانباً من السلف صرف من دون حكمة في ابواب لا تجني ربحاً . ويبلغ مجموع السلف المطلوبة للبنك ٨١٣٦٠٠٠ ج ٠ من ٢٣٨٠٠٠ مديون . والصعوبة في التمييز بين الطلبات التي تقدم الى البنك عظيمة ولكنهم اتخذوا الاحتياطات للثبوت في المستقبل من حالة الذين يطلبون السلف والاعراض التي يطلبونها لها اكثر من قبل والمأمول انهم يستطيعون وضع نظام تضامن وانشاء تقابلات في القرى تعامل البنك رأساً فان التضامن يضمن ان السلف ستوفي في مواعيدها وان السلف مطلوبة لأعمال ذات ربح

وقد يمكن تحليل بعض تراكم التأخرات بصعوبة اقامة القضايا على المدينين الماطلين اولاً لكثرة عديم (وكانوا ٤٠٠٠٠ في آخر يناير ١٩١٠) وثانياً لبطء التقاضي وكثرة نفقاته . وقد شرع زبائن البنك يتحققون العقبات التي تحول دون اجبارهم على الدفع في المواعيد واطن ان بعضهم يميل الى الاستفادة من هذه العقبات لتأجيل الايفاء ولو كان في استطاعتهم . وقد اثار عدد القضايا التي رفعها البنك في السنة الماضية لاستيفاء دينه انتقاداً عليه لم أره في محله فواجبات البنك نحو مساهميهم تقضي عليه ان يكون مديونوه شاعرين بواجباتهم في عهودهم ومما اشد نفوره من الالتجاء الى المحاكم فان بين الناس من لا يقنعه الا هذه الطريقة . والواقع انه حكم لصالح البنك في الاحد عشر شهراً الاولى من سنة ١٩٠٩

«٨» — البنك الزراعي

أنشئ البنك الزراعي المصري منذ ثمانى سنوات والغرض من انشائه تسليف صفار الفلاحين دراهم بشروط هيئة اتيت على ذكرها في تقريرى عن السنة الماضية وقد كانت غاية مؤسسيه المحافظة على فريق الفلاحين الملاك وزيادة عددهم اذا امكن حتى يكون في البلاد عنصر محافظ يصونها من التقلب وكان المأمول ان السلف التي يسلفها البنك تنقذ الفلاحين من قبضة المرابين المقيمين في القرى وتعطيهم المال اللازم لتحسين اطينهم وزيادتها. ولم يغرب عن بال المؤسسين ان هذا العمل تجربة وامتحان وان النجاح يتوقف على الابواب التي يصرف فيها المال المستدان بفائدة خفيفة

ففي السنوات الاولى كانت اعمال البنك مقرونة بالنجاح لاسباب شتى ولكنها صادفت مصاعب عظيمة في سنة ١٩٠٧ حين وقفت حركة الرواج التي كانت الفلاحون يحسبونها ستدوم الى ما شاء الله . ولا يمكن الوقوف بالضبط على الابواب التي تصرف السلف فيها ولكن لا ريب في ان جانباً كبيراً منها ينفق في اتباع الاطيان اما الباقي فبعضه يصرف في تحسين الزراعة والبعض الآخر في سداد ديون قديمة وفي نفقات ليست بذات ريع يذكر وذلك على نسبة مجهولة . فيظهر ان اعمال البنك افضت الى زيادة مقدار الاطيان التي يملكها الفلاحون ولكن القول بان السلف زادت عدد الملاك خطأ فالبنك لا يسلف الذين لا يملكون اطيناً فلا يمكنه اذا ان يوجد ملاً كأجدداً . اما الزيادة الظاهرة في عدد القطع الصغيرة فنتيجة عن اعمال المساحة في قسمة الاطيان بين مالكيها الحقيقيين وعن ان الملاك على الشيوع يعمدون الى قسمة حصصهم لاستلاف المال عليها سداً لحاجتهم

ومما له شأن عظيم في هذه المسألة ما اذا كان ثمن الاطيان المشتراة بالتقسيط كما هو الشائع في القطر المصري التي عبثاً ثقيلاً على عاتق الشارين في سنوات القلة التي تلت ايام السعة . فان معظم السلف وقع في الايام التي كانت اسعار الاطيان تضاعف فيها بسبب ارتفاع اثمان القطن ولكن الفلاحين اخذوا في السنتين الماضيتين يشعرون بوطأة ازمة ١٩٠٧ علاوة على ما قاسوه من هبوط اسعار ١٩٠٨ وعدم اقبال محصول ١٩٠٩ فكان من ذلك ان المديونين اتقوا صعوبة في ابناء الاقساط المطلوبة منهم . وفي الجدول الآتي بيان الاقساط السنوية التي يجب دفعها عن سلف البنك الزراعي في كل سنة من سنة ١٩٠٤ وبيان المتأخرات في آخر كل سنة ونسبتها الى الاقساط ونسبة مجموع المتأخرات التي دفعت في السنة التالية

السنة	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	مقدار التأخر في آخر السنة	نسبة التأخرات الى المستحق في المئة	التحصل من مناخرات السنوات السابقة في المئة
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٣٠	٧٦٦
١٩٠٥	١٤١٥٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦٧	٨٩٥
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٣٢	٣١	٩١٣
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦١	٨٠٠
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤٠	٧٤٢
١٩٠٩	٣٨.٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧٧	٦٧١

فهذه الأرقام لا تدعو الى الرضى والارتياح بل انها تدل على ان جانباً من السلف صرف من دون حكمة في ابواب لا تجني ربحاً . وبلغ مجموع السلف المطلوبة للبنك ٨١٣٦٠٠٠ ج ٠ من ٢٣٨٠٠٠ مديون . والصعوبة في التمييز بين الطلبات التي تقدم الى البنك عظيمة ولكنهم اتخذوا الاحتياطات اللازمة في المستقبل من حالة الذين يطلبون السلف والاعراض التي يطلبونها لها اكثر من قبل والمأمول انهم يستطيعون وضع نظام تضامن وانشاء نقابات في القرى تعامل البنك رأساً فان التضامن يضمن ان السلف ستوفى في مواعيدها وان السلف مطلوبة لأعمال ذات ربح

وقد يمكن تحليل بعض تراكم التأخرات بصعوبة اقامة القضايا على المدينين الماطلين اولاً لكثرة عديم (وكانوا ٤٠٠٠٠ في آخر يناير ١٩١٠) وثانياً لبطء التقاضي وكثرة نفقاته . وقد شرع زبائن البنك يتحققون العقبات التي تحول دون اجبارهم على الدفع في المواعيد واطن ان بعضهم يميل الى الاستفادة من هذه العقبات لتأجيل الايفاء ولو كان في استطاعتهم . وقد اثار عدد القضايا التي رفعها البنك في السنة الماضية لاستيفاء دينه انتقاداً عليه لم أره في محله فواجبات البنك نحو مساهميهم تقضي عليه ان يكون مديونوه شاعرين بواجباتهم في عهدهم ومما استند تفوره من الالتجاء الى المحاكم فان بين الناس من لا يقنعه الا هذه الطريقة . والواقع انه حكم لصالح البنك في الاحد عشر شهراً الاولى من سنة ١٩٠٩

في ٣٢٨ قضية فقط وبلغت مساحة الاطيان التي باعها ٨٠٠ فدان وذلك برهان جلي على ان البنك استعمل السلطة القانونية باعتدال كثير ومع كل هذه الصعوبات فقد استطاع ان يستوفي سنة ١٩٠٩ ثلثي المبالغ المتأخرة له في آخر السنة السابقة
أما في ما يختص بالعقبات القانونية التي أشرت اليها فان الحكومة تنظر الآن في بعض الاقتراحات لازالتها بالتعجيل في اجراءات المحاكم وتسهيل بيع الارض وتقليل رسوم الاجراءات القانونية

ولا يصح ان يستنتج من كون نتائج السنتين الماضيتين لم تكن على ما يرام ان تسهيل استئانة المال بفائدة رخيصة لم يحسن حالة الفلاح المالية بل زاده تماديا في الاستدانة . فان هاتين السنتين شاذتان حدث فيها من الحوادث والامور غير الملائمة ما كان له تأثير سيء في نجاح المزارعين فظهرت وجوه الضعف في النظام الحالي . فالطريقة المثلى التي يحسن بالحكومة والبنك اتباعها هي ان لا يضيقا نطاق عمل أراح الفلاحين ولا يتركاه بل يهتمان في ازالة العيوب التي اظهر اخبار السنوات الاخيرة وجودها في طريقة العمل المتبعة

«٩» — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٤٥٦٠٠٠ ج . م . في سنة ١٩٠٩ منفصلة كما يأتي : —

ج ٢٠٠	
١٥١٤٠٠٠	من الواردات
٢٥١٠٠٠	" الصادرات
٣٤٠٠٠	ايرادات اخرى
١٦٥٦٠٠٠	من الدخان
٣٤٥٥٠٠٠	المجموع

وهذا المجموع ينقص ٢١٥٠٠٠ ج . م . عن مجموع سنة ١٩٠٨

وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ما عدا البضائع التي اجتازت القطر المصري والتي عادت فصدت منه وما عدا النقود ٤٨٣٠٦٥٠٠ ج . م . اي بزيادة ١٨٩٠٥٠٠ ج . م . عن مجموع سنة ١٩٠٨ وقدره ٤٦٤١٦٠٠٠ ج . م . او ٤١ في المئة

وبلغت قيمة النقود التي وردت ٧٠١٠٠٠٠ ج . م . والتي صدرت ٦٤٥٨٠٠٠ ج . م . فصافي زيادة الوارد على الصادر ٥٥٣٠٠٠ وكان صافي زيادة الصادر على الوارد ٤٦٦٠٠٠

ج ٠ م في سنة ١٩٠٨ و٠٠٠ يستحق التذكر في حركة النقود في سنة ١٩٠٩ كثرة ما صدر من الذهب الى الهند حتى بلغ الصادر في شهر ديسمبر الماضي ٢٢٠٤٠٠٠ ج ٠ م . والظاهر ان البنوك اغتنت فرصة رجوع الذهب اليها قبل المادة بسبب عدم اقبال موسم القطن وحاجة الهند الى الذهب فارسلت اليها هذا المقدار الكبير

وفي الجدول التالي بيان حركة التجارة الاجنبية في القطن المصري في ٢١ سنة من سنة ١٨٨٨ الى سنة ١٩٠٨ مقسومة الى فصول في كل فصل ثلاث سنوات والمبالغ الواردة فيه بالالوف

متوسط مدد ثلاث سنوات							المــــدد
١٩٠٦	١٩٠٣	١٩٠٠	١٨٩٧	١٨٩٤	١٨٩١	١٨٨٨	
الى	الى	الى	الى	الى	الى	الى	
١٩٠٨	١٩٠٥	١٩٠٢	١٨٩٩	١٨٩٦	١٨٩٣	١٨٩٠	
٦٦٥٥	٦٠٠٩	٦٠٦٧	٦١٤	٥٢٨٠	٤٦٩	٣٠٧٥	القطن الذي اصدر ...
٣٥٤	٣٠٧	٣٤٥	١٨١	٢٠١	٢١٩	٣٦٥	الكمية ...
٢٢٤٦٦	١٨٤٧٢	١٤٨٥٧	١١١٠٢	١٠٥٩٢	١٠١٠٢	٩٠٦٣	من القطن ...
٢٨٩٢٩	٢٢٦٠٥	١٩٩٥٩	١٥٧٠٦	١٤٨٧٥	١٥٧٠٧	١٣٥٠٧	القيمة ...
٢٥٠٧٧	١٩٦٢٦	١٤٧٢٤	١١٠٢٦	٩١٦٢	٩٠٠٤	٧٦١٢	جملة صادرات القطن ...
							واردات ...
							زيادة الصادرات على الواردات
٢٨٥٢	٢٩٧٩	٥٢٤٥	٤٦٨٠	٥٧١٣	٦٧٠٣	٥٨٩٤	في البضائع ...
							زيادة الواردات على الصادرات
٢١٩٢	٢٤٧٨	١٧٠٤	١٤٦٨	١٣٥٧	٨٢٦	٧٣	من النقود ...
							صافي زيادة الصادرات على
٦٦٠	٥٠١	٢٥٢١	٢٢١٢	٤٣٥٦	٥٨٦٧	٥٨٢١	الواردات ...
٢٦٠٠	٦٥٠٠	٤٦٠٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٥٦٠٠	٤٨٠٠	المطلوب للاجانب ...
							رصيد القارة
							اي زيادة الصادرات على الواردات
..	..	..	..	..	٢٦٧	١٠٢١	والمطلوب للاجانب ...
							او
							زيادة الواردات والمطلوب للاجانب
٢٩٤٠	٥٩٩٩	١٠٦٩	٢٢٨٨	١١٤٤	..	..	على الصادرات ...

وقد ضرب صفحا عن ارقام ١٩٠٩ لانها مفضلة في المقارنة فان صادرات القطن في سنة ١٩٠٩ تفوق متوسط السنوات الثلاث الاخيرة مع ان المحصول الاخير كان قليلا فالزيادة ناتجة عن تأخر محصول ١٩٠٨ وتصدير كمية كبيرة منه في سنة ١٩٠٩ ثم ان محصول ١٩٠٩ اصدر بسرعة بسبب ارتفاع الاسعار في شهري نوفمبر وديسمبر

واما ما يستدعي الانظار في هذا الجدول هو ما يأتي : —

زيادة محصول القطن بسرعة وهبوط أسعاره في النصف الاول من المدة
عود الاسعار الى الارتفاع ارتفاعا مستمرا في السنوات التسع الماضية انتهى الى زيادة قيمة الصادرات

اتساع نطاق الواردات اتساعا كبيرا انتهى الى هبوط مستمر في زيادة قيمة الصادرات على الواردات طول المدة المدلول عليها في الجدول

كثرة صافي واردات النقود التي ساعدت على انقاص زيادة قيمة الصادرات على الواردات ويرى من مراجعة الجدول ان زيادة الصادرات على الواردات من البضائع والنقود بلغت ٦٠٠٠٠٠٠ ج م. تقريبا في اوائل المدة المدلول عليها في الجدول ثم نقصت تدريجيا في صني الرواج بسبب تسرب الاموال الاجنبية الى القطر فلما حل الكساد سنة ١٩٠٧ ووقف ورود الاموال الاجنبية عظمت زيادة الصادرات ولو لم تبع الحكومة سيفه سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ اوراقا من اوراقها في البلاد الاجنبية لسد بعض المصروفات المحسوبة على المال الاحتياطي لكانت هذه الزيادة اكبر

الواردات

بلغت قيمة الواردات (ما عدا النقود) ٢٢٢٣٠٥٠٠ ج م. في سنة ١٩٠٩ يقابلها ٢٥١٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ اي بنقص ٢٨٦٩٥٠٠ ج م. او ١١ ١/٤ في المئة. على ان جانباً كبيراً من هذه الزيادة ظاهر فقط فان ارقام سنة ١٩٠٨ تزيد عن الحقيقة زيادة تقدر بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ج م. سببها هبوط الاسعار في تلك السنة بعد وضع "تعريفات جمركية" سنوية اما في سنة ١٩٠٩ فقد كان الامر بالعكس فان الاسعار ارتفعت بعد وضع "التعريفات" فزادت قيمة الواردات الحقيقية بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ج م. عن المبين في الكشف السنوية وهو المقدار الذي اخذت عليه الرسوم وبناء عليه فيجب انقاص الفرق في القيمة الحقيقية بين واردات السنتين بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ ج م. اما النقص فوزع على جميع الابواب التي تقسم الواردات اليها كما سيحي

فقد نقصت واردات القمح ١٠٤٠٠٠ ج م. والذرة ٢١٠٠٠ ج م. والسهم ٣٤٠٠٠ ج م. والحيوانات ٣٢٠٠٠ ج م. وهذا النقص من دواعي الرضى والارتياح لأنه مسبب عن اقبال مواسم البلاد وانفراض الطاعون البقري. ونقصت واردات السكر ٢ في المئة ولما كانت قيمة صادرات السكر المكرر قد زادت ١١٣٠٠ ج م. او ٢٣ في المئة فذلك دليل ان محصول السكر المحلي أخذ في الازدياد

ونقصت واردات الخشب نحو ٣٢٤٠٠٠ ج م. ومواد البناء ٣٢٠٠٠ ج م. او نحو ٢٠ في المئة عما كانت عليه في سنة ١٩٠٨ وعلة ذلك وقوف حركة البناء

ونقصت قيمة واردات الاثاث ٢٦٥٠٠ ج م. وبافت قيمة واردات الفحم ١١٣٦٠٠٠ ج م. فنقصت ٢٣ في المئة عن سنة ١٩٠٨ ويعزى بعض هذا النقص الى ارتفاع النيل في هذا الصيف عن منسوبه في الصيف الماضي فقصرت مدة تشغيل وابورات الري

وقد زاد الفحم الذي اجناز القطار المصري ودفع الرسوم ١٣٢٩٠٠ ج م. في القيمة و ٣٨٧٠٠٠ طن في الكمية. وقد حمل ارتفاع اجرة النقل شركات الملاحات على الاقلال من كمية الفحم التي تنقلها السفن

وقد نقصت واردات منسوجات القطن والحديد والصلب والآلات نقصاً عظيماً عنها في سنة ١٩٠٨

وامم الزيادات واقع في باب الارز والاسمدة الكيماوية

فقد زادت قيمة الصادر من الارز المصري ٢٦٧٠٠ ج م. او ١٨٩ في المئة ولكن قيمة الوارد من الارز الهندي الرخيص الذي تأكله الطبقات الفقيرة زادت ٤٠٠٠٠ ج م. عنها في سنة ١٩٠٨

وكانت قيمة الوارد من الاسمدة الكيماوية المعفاة من الرسوم ٩٦٠٠٠ ج م. في سنة ١٩٠٨ فبلغت ١٧٨٠٠٠ ج م. وهي زيادة تدهو الى الرضى من الوجهة الزراعية

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات ما عدا النقود ٢٦٠٧٦٠٠٠ ج م. في سنة ١٩٠٩ يقابلها ٢١٣١٦٠٠٠ ج م. في سنة ١٩٠٩ فزادت ٤٧٦٠٠٠٠ ج م. او ٢٢٣ في المئة

وقد ضرب صفحا عن ارقام ١٩٠٩ لانها مفضلة في المقارنة فان صادرات القطن في سنة ١٩٠٩ تفوق متوسط السنوات الثلاث الاخيرة مع ان المحصول الاخير كان قليلا فالزيادة ناتجة عن تأخر محصول ١٩٠٨ وتصدير كمية كبيرة منه في سنة ١٩٠٩ ثم ان محصول ١٩٠٩ اصدر بسرعة بسبب ارتفاع الاسعار في شهري نوفمبر وديسمبر

وامم ما يستدعي الانتظار في هذا الجدول هو ما يأتي : —

زيادة محصول القطن بسرعة وهبوط أسعاره في النصف الاول من المدة
عود الاسعار الى الارتفاع ارتفاعا مستمرا في السنوات التسع الماضية انتهى الى زيادة
قيمة الصادرات

اتساع نطاق الواردات اتساعا كبيرا افضى الى هبوط مستمر في زيادة قيمة الصادرات على
الواردات طول المدة المدلول عليها في الجدول

كثرة صافي واردات النقود التي ساعدت على انقاص زيادة قيمة الصادرات على الواردات
ويرى من مراجعة الجدول ان زيادة الصادرات على الواردات من البضائع والنقود بلغت
٦٠٠٠٠٠٠ ج م. تقريبا في اوائل المدة المدلول عليها في الجدول ثم نقصت تدريجيا في سني
الرواج بسبب تسرب الاموال الاجنبية الى القطر فلما حل الكساد سنة ١٩٠٢ ووقف ورود
الاموال الاجنبية عظمت زيادة الصادرات ولو لم تبع الحكومة سفي سني ١٩٠٧ و ١٩٠٨
اوراقا من اوراقها في البلاد الاجنبية لسد بعض المصروفات المحسوبة على المال الاحتياطي لكانت
هذه الزيادة اكبر

الواردات

بلغت قيمة الواردات (ما عدا النقود) ٢٢٢٣٠٥٠٠ ج م. في سنة ١٩٠٩ يقابلها
٢٥١٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ اي بنقص ٢٨٦٩٥٠٠ ج م. او ١١٤ في المئة. على ان
جانبا كبيرا من هذه الزيادة ظاهر فقط فان ارقام سنة ١٩٠٨ تزيد عن الحقيقة زيادة تقدر بنحو
١٠٠٠٠٠٠ ج م. سببها هبوط الاسعار في تلك السنة بعد وضع "تعريفات جمركية"
سنوية اما في سنة ١٩٠٩ فقد كان الامر بالعكس فان الاسعار ارتفعت بعد وضع
"التعريفات" فزادت قيمة الواردات الحقيقية بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ج م. عن المبين في الكشف
السنوية وهو المقدار الذي اخذت عليه الرسوم وبناء عليه فيجب انقاص الفرق في القيمة
الحقيقية بين واردات السنتين بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ ج م. اما النقص فوزع على جميع الابواب
التي تقسم الواردات اليها كما سيبي

فقد نقصت واردات القمح ١٠٤٠٠٠ ج م . والذرة ٢١٠٠٠ ج م . والسهم ٣٤٠٠٠ ج م . والحيوانات ٣٢٠٠٠ ج م . وهذا النقص من دواعي الرضى والارتياح لأنه مسبب عن اقبال مواسم البلاد وانفراض الطاعون البقري . ونقصت واردات السكر ٧ في المئة ولما كانت قيمة صادرات السكر المكرر قد زادت ١١٣٠٠ ج م او ٢٣ في المئة فذلك دليل ان محصول السكر المحلي آخذ في الازدياد

ونقصت واردات الخشب نحو ٣٢٤٠٠٠ ج م ومواد البناء ٣٢٠٠٠ ج م او نحو ٢٠ في المئة عما كانت عليه في سنة ١٩٠٨ وعلة ذلك وقوف حركة البناء

ونقصت قيمة واردات الاثاث ٢٦٥٠٠ ج م وبلغت قيمة واردات الفحم ١١٣٦٠٠٠ ج م . فنقصت ٢٣ في المئة عن سنة ١٩٠٨ ويعزى بعض هذا النقص الى ارتفاع النيل في هذا الصيف عن منسوبه في الصيف الماضي فقصرت مدة تشغيل وابورات الري

وقد زاد الفحم الذي اجناز القطر المصري ودفع الرسوم ١٣٢٩٠٠ ج م في القيمة و ٣٨٢٠٠٠ طن في الكمية . وقد حمل ارتفاع اجرة النقل شركات الملاحات على الافلال من كمية الفحم التي تنقلها السفن

وقد نقصت واردات منسوجات القطن والحديد والصلب والآلات نقصاً عظيماً عنها في سنة ١٩٠٨

وامم الزيادات واقع في باب الارز والاسمدة الكيماوية

فقد زادت قيمة الصادر من الارز المصري ٢٦٧٠٠ ج م او ١٨٩ في المئة ولكن قيمة الوارد من الارز الهندي الرخيص الذي تأكله الطبقات الفقيرة زادت ٤٠٠٠٠ ج م عنها في سنة ١٩٠٨

وكانت قيمة الوارد من الاسمدة الكيماوية المعفاة من الرسوم ٩٦٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ فبلغت ١٧٨٠٠٠ ج م وهي زيادة تدعو الى الرضى من الوجهة الزراعية

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات ما عدا النقود ٢٦٠٧٦٠٠٠ ج م . في سنة ١٩٠٩ يقابلها ٢١٣١٦٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ فزادت ٤٧٦٠٠٠٠ ج م او ٢٢٣ في المئة

وبلغت صادرات القطن ٦٩٥٢٠٠٠ قنطار ثمنت بمبلغ ٢١٤٧٨٠٠٠ ج م على ان هذا المبلغ كبير جداً لاسباب غير عادية فلا يحسن اتخاذ قاعدة للمقابلة مع السنوات السابقة ولا يظهر العجز في محصول هذه السنة الا بعد اتمام كشوف سنة ١٩١٠ ذكرت في تقرير من السنة الماضية انهم جاءوا " بشحنة " قطن يذرت من سورية حلبها في مصر فخشيت الجمعية الزراعية ان تختلط البذرة المصرية ببذرة سورية ادنى منها ولذلك عومت الحكومة في شهر اغسطس منع ادخال البذرة من جميع اقطار العالم بعد ان كان مقصوراً على اميركا فقط

وبلغت كمية بذرة القطن التي صدرت ٣٣٠٨٠٠٠ اردب قيمتها ٢٤٣٣٠٠٠ ج م بقابلها ٣٧٤٢٠٠٠ اردب في سنة ١٩٠٨ قيمتها ٢٤٧١٠٠٠ فنقصت الكمية ١١٦ في المئة والقيمة ١٦ في المئة

وكانت قيمة صادرات البيض ٨٦٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ فصارت ١٥٣٠٠٠ ج م في سنة ١٦٠٩

ونقصت كمية صادرات البصل ٧٢٣ في المئة ولكن قيمتها زادت ٣٠٦ في المئة فكانت ١٩٩٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ فصارت ٢٦٠٠٠٠ ج م

وكانت قيمة صادرات الذهب والفضة من سبائك وحلي ٢٣٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ فصارت ٨٥٧٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ وهو دليل على ان تأثير الازمة المالية وصل الى اوطأ طبقات الامة

ونقصت واردات الدخان من ٨٠٤٢٠٠٠ كيلو جرام الى ٧٩٠٧٤٠٠ كيلو جرام وكان لتركيا المقام الاول ونصيبها ٤٥١ في المئة وتتلوها بلاد اليونان ونصيبها ٣٩٣ في المئة. وبلغت جملة صادرات السجائر ٤٥٧٢٠٠ كيلو جرام وهي تساوي صادرات السنة السابقة مع استمرار الهبوط في ما يرسل الى المانيا. وقد خفضت تركيا الرسم الذي تجبیه على الدخان المرسل الى مصر من ثلاثة غروش الى غرش ونصف

وفي اوائل السنة الحالية شبت نار هائلة في جمرک الاسكندرية فدمرت الجناح الجنوبي من مخازن الدخان والحقت خسارة بليغة بكثير من التجار معظمهم من صانعي السجائر الذين يتعاونون الاصناف الجيدة من الدخان وقد بلغت كمية ما اتلفته النار ٥٦٠٠٠ بالة قيمتها ٣٠٠٠٠٠ ج م

وفي فبراير ١٩٠٩ ابرم الاتفاق التجاري الجديد مع ايطاليا وفي السنة عينها ابرمت

المعاهدة التجارية مع روسيا ولا تزال المفاوضات دائرة مع الدنمرك توصلًا الى اتفاق معها
ومضى تم ذلك اطلقت يد مصرفي الشؤون التجارية طبقًا لنص فرمان ١٨٧٣ الذي لم يمكن
انفاذه حتى انتهت مدد المعاهدات التي كانت تركيا مقيدة بها قبل صدوره.

«١٠» — مصلحة البوستة

بلغ عدد مكاتب البوستة في ٣١ ديسمبر ١٤٨٥ فزاد ٢٨ عن مددها في السنة السابقة
وبلغت ايرادات هذه المصلحة ٣١٣٠٠٠ ج م فزادت ٦٠٠٠ ج م عن سنة ١٩٠٨
اما المصروفات فمبطت من ٢٦٦٠٠٠ ج م الى ٢٦٣٠٠٠ ج م فصالي زيادة الايرادات
على المصروفات ٥٠٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ يقابلها ٣٠٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨
و ٦٢٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٧

وبلغ جملة ما ارسل من الرسائل ٧٢٣١٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ يقابلها ٦٩٥٣٠٠٠٠
في سنة ١٩٠٨ اي زيادة ٤ في المئة عن سنة ١٩٠٨ و ١٠ في المئة عن سنة ١٩٠٧
وما يحسن ذكره في هذا المقام ان ايرادات بوسنة الاسكندرية من بيع الطوابع
تقصت فجأة نحو ٣٥٠٠ ج م في شهري فبراير وسبتمبر وعلو هذا النقص ابطال ارسال اعلانات
اليانصيب التي كان يرسلها احد المحلات النمساوية من انكلترا بطريق القطر المصري وقد
بدأ هذا المحل يرسل اوراقه كذلك كل عام منذ خفض رسم المكاتب بين مصر وانكلترا الى
بنسبة واحدة فوق ذلك وقما سيدًا لدى الصحف الانكليزية

وبلغت قيمة النقود التي ارسلت على يد مصلحة البوستة ٢٠٨٦٣٠٠٠ ج م يقابلها
٢٢٤٤٩٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ وزاد عدد التجاويل الداخلية ولكن قيمتها نقصت نحو
١٦٣٠٠٠ ج م فزاد العمل وقل الربح منها . وتقص عدد صرر النقود التي ترسل عادة لدفع
رواتب العمال وشراء المحصولات ٣٠٧٦ وقيمتها ١١٩٦٠٠٠ ج م وزاد عدد بونات البوستة
الانكليزية المرسلة من مصر في سنة ١٩٠٩ زيادة اسرع من زيادته في سنة ١٩٠٨ فبلغ
٥٨٠٠٠ مجموع قيمتها ٣٥٠٠٠ ج م يقابلها ٤٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ مجموع قيمتها ٢٩٠٠٠ ج م
وبلغ عدد الطرود الاجنبية ٩٥٥٠٠٠ طرد يقابلها ٨٧٠٠٠٠ طرد في سنة ١٩٠٨ .
اما الطرود المحوّل عليها بقيم بين مصر وانكلترا وهي التي تم الاتفاق عليها في سنة ١٩٠٨
فانها تزداد زيادة بطيئة مستمرة كما يرى من مقارنة الارقام من اول يونيو الى ٣١ ديسمبر في
السنتين الماضيتين

١٩٠٩	١٩٠٨	
٢٧٧٣	١٧١٦	عدد الطرود

٤٣٥٥ ج م	٢٢٧٦ ج م	قيمتها
----------	----------	--------

وفتح سبعة مكاتب جديدة لصندوق التوفير في سنة ١٩٠٩ وزاد عدد الذين اودعوا درام في صناديق التوفير من ٨٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ الى ٩٣٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ ومن هؤلاء ٧٠٠٠٠ من المصريين و ٢٣٠٠٠ من الاوربيين بينهم ٣١٣٩ من الرعايا اليربطائيين يقابلهم ٢٨٧٤ في السنة الماضية ولا يزال الذين يودعون دراهمهم في صناديق التوفير يفعلون ذلك لاجل الحسابات الجارية وقاما يودعون الدرام فيه لتوفيرها والظاهر ان الفلاح المصري لا يميل الى ايداع ما يوفره في مصلحة البوستة

«١١» — سكك الحديد والتلفرافات

انقص المقدار لمصروفات سكة الحديد ٤٤٠٠٠ ج م في سنة ١٩١٠ عن سنة ١٩٠٩ مع ان ثمن الفحم زاد وقد قل ابتياع المركبات بمال من الابرادات ولكنهم سيضطرون في المستقبل الى العودة الى تعيين المبالغ المعتاد لهذا الباب وقد زيد عدد البدلات الذين لا بد منهم في بلاد كالقطر المصري سير القطارات فيها على وتيرة واحدة كل يوم من ايام الاسبوع السبعة لاجل راحة سائر المستخدمين وقد بذل أقصى الطاقة لاجتناب رفث المستخدمين فلم يمكن تقليل المصروفات الى الحد الذي يظهر لاول وهلة ان نقصان الابرادات يسوؤه وقد فتحت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج م في السنة الحالية لحساب رأس المال واليك اهم الابواب التي خصت بهذه الاعتمادات

ج م	مد خط من اشمون الى قناطر الدلتا
٨٦٠٠٠	" " " زفتى " الزقازيق
١٥٠٠٠	اطاله خط المرج الى الخانقاها وابي زعبل
٤٢٠٠٠	تحسين نظام الاشارات على الخط الكبير
٧٤٠٠٠	تجديد بناء محطة الاسكندرية
٢٥٠٠٠	تجديد بناء كبري طنطا
٤٥٠٠٠	

ويظهر من نتيجة الحسابات الختامية لسنة ١٩٠٩ ان الابرادات نقصت سنة أخرى ايضا

وان نقصها فيها يزيد عن نقصها في السنة السابقة ٢ في المئة في مجموع الركاب والبضائع و٧ في المئة في وزن البضائع ومعظم هذا النقص في القطن والفحم والخشب وسائر مواد البناء والسكر .
فلاجل تقليل المصروفات انقص عدد قطارات البضاعة ١٠ في المئة
وبلغ المصروف على حساب رأس المال ٣٦٢٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٩ وقد تقدموا
تقدماً يذكر في انشاء الخط الجديد من المرج الى ابي زعبل مع انهم لقوا صعوبات في اتياع
الاراضي اللازمة ولا يزال التحسين جارياً في نظام الاشارات وقد تم ربط المحطات بين
القاهرة والاسكندرية بعضها ببعض ما عدا طنطا حيث كاد العمل يكمل وفرغوا من تكبير
بناء المحطة الكبرى في القاهرة واخذوا في اصلاح ما يلزم لركاب الدرجة الثالثة وفي جملتها
اضافة سكك تحت الارض الجديدة

وفي الجدول التالي بيان نتائج أعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧			
٣٢٥٨٠٠٠ ج م	٣٤٣٥٠٠٠ ج م	٣٥٦٥٠٠٠ ج م	...	...	الايادات
١٩٧٥٠٠٠ "	٢٠٨٢٠٠٠ "	١٩٥٣٠٠٠ "	...	...	المصروفات
١٢٨٣٠٠٠ "	١٣٥٣٠٠٠ "	١٦١٢٠٠٠ "	...	...	صافي الايراد
١٣٩٨	١٤٧٣	١٥٣٦	...	...	الايراد بالكيلومتر
٥٥١	٥٨٦	٦٩٤	...	...	صافي " "
٦٠٤٦	٦٠٤٢	٥٧٤٦	...	...	نسبة مصاريف التشغيل الى الايرادات في المئة
٢٥٣٠٦٠٠٠	٢٥٨٤١٧٧٨	٢٦٠٨٢٦٢٧	...	...	عدد الركاب
٥١٨١٠٠٠	٥٧٧٥١٩٨	٦٧٤٧٤٤٩	...	...	وزن البضائع بالطن
٢٥٢٩٣٠٠٠	٢٥٠٩٣٠٩٨	٢٤٢٣٦٠٠٠ ج م	...	...	قيمة سكك الحديد (بالتقدير)
٥٠٧ في المئة	٥٠٣٩ في المئة	٦٠٦٥ في المئة	...	...	فائدة رأس المال (على هذه القيمة)

وفي يونيو سنة ١٩٠٩ استلمت مصلحة سكة الحديد خط سكة حديد واحة الخارجة وكانت
الحكومة قد ابتاعته من شركة مصر الغربية بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج م . وهو نصف ما اتفق
على انشاء هذا الخط فبلغت الزيادة في ما نقل بهذا الخط في الاشهر الستة التي تلت انتقاله
من يد الشركة الى يد الحكومة ٤٠ في المئة في البضائع و ٣٠ في المئة في عدد الركاب عن

المدة عينها في السنة السابقة وقد انقصت أجور النقل عليه أخيراً الى المنزلة الشائعة على سائر خطوط الحكومة ويظن ان ذلك سيزيد ما ينقله أيضاً

وقد حسنت حال سكك الحديد الفرعية في الوجه القبلي عن السنة السابقة فزاد عدد الركاب ومحصول السكر الذي نقلته عما كانا في سنة ١٩٠٨ وقد مدت هذه السكك الى مديرية بني سويف وسمت أيضاً الى صواها

وبلغت إيرادات مصلحة التلغرافات ١٠٨٠٠٠ ج م . في السنة الماضية ومصرفاتها ١٠٤٠٠٠ ج م . وهذه النتيجة تكاد تضاهي نتيجة سنة ١٩٠٨ وزاد عدد التلغرافات التي نقلتها المصلحة ٣٠٠٠

الباب الثالث

(في الزراعة)

«١٢» — موسم القطن

بلغت مساحة الاطيان المزروعة قطناً نحو ١٥٣٠٠٠٠ فدان في سنة ١٩٠٩ فقصت قليلاً عن مساحة المزروع في السنة السابقة وكانت الدلائل في اوائل الفصل حتى اواخر اغسطس تدل على ان المحصول سيفوق كل ما سبقه فان ماء الري كان كافياً اثناء الصيف والاحوال الجوية ملائمة للزراعة . ومع كل ذلك فان المحصول — وقد قدر أخيراً بنحو خمسة ملايين قنطار — خيب الآمال وكان في النكية والكيفية ادنى بكثير من محصول السنوات الاخيرة ولا تزال اسباب هذا النقص الفجائي عارضة بعض النموذج . نعم ان آفات الحشرات اشتدت شدة لم تعهد من قبل فالخفت دودة القطن ضرراً بشجيرات ثم ظهرت دودة اللوز في انحاء كثيرة فالخفت خسارة اكثر من تلك . وقد شرعت الحكومة في اتخاذ التدابير في وسعها لكف اذى هذه الآفات التي تنقاب الزراعة سنوياً فانقذت الاحنياطات المنصوص عليها في قانون ١٩٠٥ لابطاد دودة القطن في جميع انحاء البلاد وعين ٧٧ مفتشاً و ١٦٢ مساعداً للمراقبة العمل باجور ٥٥٠٠ ج م . واستؤجر ١١٠٠٠٠ من الصبيان والبنات في الاماكن التي يقل العمال فيها لتنقية الاوراق الملوثة ورفع ١٠٠٠٠ قضية على المزارعين الذين لم ينقوا الدودة وعوقب ٦٥٠ من العمدة والمشايخ ادارياً لاهمالهم واجباتهم في هذا الصدد ولكن شدة وطأة الآفة ضيقت لسوء الحظ جانباً من الفائدة من هذا التنظيم والتدبير . أما

دودة اللوز التي فانت دودة القطن في فعلها القريع في سنة ١٩٠٩ فان الجمعية الزراعية الخديوية درست طبيعتها وقارينها درماً دقيقاً واشارت بأمر لمكافحتها فصدر امر عال يفرض على الفلاحين اتخاذ احتياطات يظن انها تقلل شر هذه الدودة

وقد كان الزراع الوطنيون يقولون ان المناوبات الشديدة حين يقل ماء النيل الصيفي مضرة بالقطن وانها اعظم الاسباب في هبوط المحصول اخيراً. لكن فساد هذا الرأي اتضح الآن فان ماء الري في الصيف كان على ما يرام فالقيمة المناوبات باكرًا فظهر من ذلك ان ثمة اسباباً أخرى غامضة قد تختلف باختلاف البقاع. وقد ذكرت في تقرير الماضي اهم الاسباب التي ذكرها العارفون فلاجل الوقوف على جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها في هذه المسألة الحيوية لسعادة البلاد عينت الحكومة لجنة خصوصية مؤلفة من جميع فئات الجمهور الذين هم بزراعة القطن لدرس الموضوع وقسمت اللجنة الى قسمين يتفرد اولها بدراسة المسائل المتعلقة بالتربة كالري والصرف ويتقطع الثاني الى درس تاريخ حياة نبات القطن والآفات التي تسوط عليه

والامران اللذان سيترعيان انشاء هذين القسمين هما (١) مبلغ تأثير اختلاف منسوب المياه الكامنة تحت سطح الارض في اتقاص المحصول و (٢) ما اذا كانت التقاوي آخذة في الانحطاط كما حدث في الماضي ومن الواجب استبدالها بنوع جديد. والامر الاول مرتبط بمسألة الصرف ارتباطاً شديداً اذ لا ريب ان المصارف في بعض الانحاء لا سيما الجهات الواقعة في شمال الدلتا لا تكفي لصرف الزيادة العظيمة التي جدت في الاطيان المزروعة. وهذا السبب يظهر على اتمه في سني الفيضان الجيد لان الفلاح الوطني كلف بالاكثر من ربي اطياناً اذا توفر الماء لها فتقص المصارف بما يتسرب اليها من الماء. وقد قلت في تقرير الماضي ان الحكومة شاعرة بأهمية هذا الامر وانها تنفق مبالغ عظيمة كل سنة لتحسين نظام الصرف في البلاد. ومع ان النقص في الصرف يعمل نقص المحصول في بعض جهات البلاد فلا يعمل ميل المحصول عموماً الى النقص. وملاوة على ذلك فهذا الميل الى النقص مشاهد في الاراضي المرتفعة حيث لا دخل لمسألة الصرف على الاطلاق. وهب ان في طريقة الصرف عيوباً ونقصاً فلم يحدث فيه حادث عام فجائي يعمل نقص كل محصول القطن ٢٥ في المئة سنة واحدة. فلاجل الحصول على معلومات موثوق بها لدرس هذا الوجه من وجوه المسألة سمحت مصلحة المساحة الاراضي التي زرعت قطعاً سنة ١٩٠٩ مسحاً مفصلاً وستمعمل ذلك في السنوات المقبلة واخذوا بدرسون حركة المياه الكامنة تحت سطح الارض في الدلتا والمأمول

ان يتوصلوا الى جمع معلومات ذات قيمة للوقوف على فعل الماء الكامن في التربة بالقطن وسواه من المزروعات

اما في ما يخص بالامر الثاني فن البين الجلي ان لمسألة التقاوي المقام الاول اذا اربد المحافظة على منزلة القطن المصري الرفيعة . فقد سهلت الجمعية الزراعية منذ بضع سنوات لعمزاعين ابياح تقاوي يعول عليها وتمت التدابير مع مصلحة الدومين لزيادة مقدار التقاوي الجيدة للسنة القادمة وعلاوة على ذلك فان الجمعية تجرب تجارب ثمينة لتربية انواع جديدة قد تفوق الموجود جودة وقوة

ويرى مما تقدم ان الجمعية الزراعية الخديوية لا تزال تساعد الحكومة مساعدة جليلة في حل المشاكل الصعبة التي تلازم زراعة القطن في هذه البلاد . وبين اعضاء الجمعية اصحاب اطيان من جميع انحاء البلاد فعملها يأتي بنتائج لا يتيسر لمصلحة من مصالح الحكومة بلوغها مهما كانت كفاءتها ثم ان لها ميزة خصوصية في ان تأثيرها يصل الى اصغر الفلاحين الوطنيين فيتيسر بذلك نشر معلوماتها والعمل بها في الحقول والمزارع . وقد ابدت الحكومة دائما رغبتها في الاهتمام بنصائح الجمعية والمأمول ان اتحاد الاثنين يفضي الى تدبير علاجات لتلافي الآفات المختلفة التي تؤثر في نجاح القطن المصري

« ١٣ » — السكر والمواسم الاخرى

لا تزال زراعة قصب السكر في القطر المصري آخذة في الانتشار فقد بلغ المحصول ٣٥٩.٠٠٠ طن في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ يقابله ٢٥٣.٠٠٠ طن في العام السابق وبقدّر ان محصول عام ١٩٠٩ — ١٩١٠ سيبلغ ٥٠٠.٠٠٠ طن والمرجح ان نسبة المحصول ستزداد في العام الحالي للملازمة الاحوال الجوية

اما مساحة الاطيان المزروعة قصباً فلا تقل عن ٥٠.٠٠٠ فدان بزيادة كبيرة عن مساحة ما كان يزرع في الاعوام الاخيرة . وما يدل على انتعاش هذه الزراعة ان فريقة مطاي اقلت في عام ١٩٠٧ — ١٩٠٨ لعدم وجود القصب فعادت وفتحت ابوابها في العام التالي فبلغ ما عصرته ٢٤.٠٠٠ طن وصنعصر في عامنا هذا ١١٠.٠٠٠ طن من القصب المصري ويظهر من نسبة السكر الخام المصري والاجنبي الذي يكرّاه لا بد من زيادة المحصول زيادة عظيمة قبل ان تصير كل مقطوعة الفيرقات من مصادر مصرية فان معمل التكرير في الحوامدية الذي يجهز كل البلاد يستطيع ان يكرر ٥٠.٠٠٠ طن من السكر الخام في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ كان ٢٠.٠٠٠ طن من المجموع سكرًا مصريًا والباقي وقدره ٣٠.٠٠٠ طن

جاء به من الخارج لا كمال النقص . اما في العام الحالي فيقدر محصول السكر بنحو ٣٨٠٠٠ طن ويبقى ١٢٠٠٠ طن ليؤتى بها من الخارج

واذا استثنينا القطن فسائر المحاصيل اقبل اقبالا عظيماً في سنة ١٩٠٩ وهبطت الاسعار الى الحد المعتاد وهبط ثمن العلف تحت المتوسط بعد ان ارتفع ارتفاعاً فاحشاً في سنة ١٩٠٨ حتى صعب على صغار الفلاحين اطعام حيواناتهم واقبل موسم الذرة اقبالا عظيماً بسبب الشكبر في زراعته لتوفر الماء وعلى الذرة معول الفلاحين في طعامهم

وقد ذكرت في غير هذا الموضع ان الجمعية الزراعية اتفقت مع مصلحة الدومين على جلب مقدار من القمح الهندي للتقاوي وقد زرع هذا القمح في بعض انحاء مصر بضع سنوات بنجاح ولكن الحال تدعو الى جلب تقاوي جديدة لأن التقاوي المأخوذة من المحصول البلدي انحطت وسكن الحبوب التي تستغل من التقاوي المجاورة الآن جاهزة للتوزيع في العام القادم

« ١٤ » - البهائم وطاعون المواشي

يسرني ان اذكر ان وطأة طاعون المواشي خفت كثيراً في السنة الماضية عما قبلها فبلغ عدد ما تفق به ١٩٩٨ يقابله ٨٣٥٥ في سنة ١٩٠٨ ومعظم الفضل في هذه النتيجة للعمه التي ابدتها ولاية الامور في المديرية في انقاذ التدابير الموضوعة للتضييق على نقل المواشي وذبحها ولكن تجار المواشي والجزارين لا يزالون يستطيعون في بعض الانحاء مخالفة القانون لسوء الحظ فيريحون ارباحاً وافرة من بيع المواشي المصابة ولحومها وقد بلغت نسبة ما تفق بطاعون المواشي الى عدد مواشي القطر كلها ٥٦ في المئة في سنة ١٩٠٨ و ١٤ في المئة في سنة ١٩٠٩

واليك نتيجة احصاء المواشي في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩

الجواميس	البقر	
٧٥٠٥٤٨	٧٣٧٧٣٢	١٩٠٨
٧٢٨٢٨٤	٧٢٥١١٦	١٩٠٩

اما نقص عدد البقر ١٢٠٠٠ رأس والجواميس ٢٢٠٠٠ رأس في سنة ١٩٠٩ فسيبب نقص الوارد من الخارج في تلك السنة فزاد ما ذبح من البقر والجواميس البلدية وقد اتجه اهتمام الحكومتين المصرية والسودانية الى وضع تجارة البقر والغنم بين البلدين على اساس وطيد فلما غلا العلف في ربيع السنة الماضية رخصت المواشي فلم تعد تجارة جلب الحيوانات من السودان الى القطر المصري رابحة . اما في السنة الاخيرة فقد زاد الوارد من الغنم

والبحر السودانية زيادة عظيمة على الوارد منها في نصفي السنة اللذين تقدماء والظاهر ان لغنم السودان الآن سوقاً رائجة في القاهرة فقد بلغ ما جلب منها ٣٦٠٠٠ في السنة الماضية يقايله ٢٨٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ وقد اتضحت اهمية توسيع هذه التجارة للقريبين فتدير بذلك مخرج لآحد محصولات السودان . وفي معرض النظر الآن جملة تدابير لترقية هذه التجارة في المستقبل

الباب الرابع

(في الري)

« ١٥ » — مناسيب النيل

كان ماء الري وافياً كافياً في الشتاء والربيع بعد فيضان ١٩٠٨ الجيد وهطلت امطار غزيرة في الحبشة فارتفع منسوب النيل في مصر ارتفاعاً محسوساً من اوائل مايو وهذه اول مرة في مدة عشر سنوات كان ماء الري في الصيف وافراً ومع ان الحكومة وضعت مناوبات خفيفة لتضمن توزيع الماء بالقسط والانصاف فلم يكن هناك نقص حقيقي في الماء وطلاوة على ذلك فان الفيضان بكر فلم يلاقوا شيئاً من الصعوبة المعتادة في مد حاجات الزراع في يوليو واول اائل اغسطس . اما الفيضان فكان فوق المتوسط كثر ماؤه وقل خطره والمأمول ساعة كتابة هذه السطور ان يكون ماء صيف ١٩١٠ كافياً وقد قام خزان اصوان بتعبئه من العمل فساعد على حفظ المنسوب في اسابيع الوطوء . اما ملوء الخزان فابتدأ في آخر نوفمبر ١٩٠٨ وتم في اواخر يناير واما تفريقه فتم في شهر يونيو

وقد اضطر علو الفيضان الى طلب عدد كبير من الرجال للعونة كما يرى من الجدول التالي وفيه عدد الذين طلبوا للعونة في السنوات الثلاث الماضية محولاً الى قاعدة مئة يوم كالمعتاد

١٩٠٩	١٠٩٨	١٩٠٧	
١٢٢٧٣	٩٩٠٠	١١٣٨٣	الوجه القبلي
٨٥٦٤	١٨٠٠٠	٧٦٩	البحري
٢٠٨٣٧	٢٧٩٠٠	١٢١٥٢	الجملة

وقد كان لاختبار السنة السابقة والاعمال التي عملت على خفاف النيل بناء على هذا الاختبار فضل عظيم في تخفيف القلق الذي يستجوذ على موظفي الري حين يخشى من شدة ارتفاع النيل فلم يحدث ما يسوء

« ١٦ » — اعمال الري

اقتصرت الاعمال التي عملت في سنة ١٩٠٩ لتعملية خزان اصوان على تعريض السد وبلغ ما أنفق في هذا السبيل في خلال السنة ١٢٦٠٠٠ ج . م . واستمروا في اعمال المساحة للوقوف بالضبط على ما يسع الخزان الجديد من الماء وتعيين الاراضي التي يغمرها الماء وهم يشتغلون الآن في جمع المعلومات عن ملكية هذه الاراضي وقيمتها لتسوية مسألة التمويل وصرف ١٤٦٠٠٠ ج . م على الاعمال الاضافية في قناطر زفتي

وقد تمت اعمال تحويل ري الحياض غربي النيل في مصر الوسطى فاضيف ٤٦٨٨٠ فدانا الى الاطيان التي تحول ربيها ولا تنتهي سنة ١٩١١ حتى يتم هذا النظام بمحذافيه وكذلك تمت اعمال ري الحياض تقريبا في شرق الجزيرة في سنة ١٩٠٩ وابندأوا يشغلون الطلبات في اغسطس فبانت تلك الجهات تروي ربا صيفيا

وصرف ١٢٥٠٠٠ ج . م . في تطهير مصارف الوجه البحري وتعديلها وصيانتها واتجهت المهمة الى تقوية ضفاف النيل وصرف ١١٢٠٠٠ ج . م . في هذا السبيل فصارت الضفاف امنة مما كانت واحسن نظاما ولكن ذلك لا يمنع من التحذير والتنبيه الى وجوب اتخاذ الاحتياطات خوفا من انكسار الجسور خصوصا حين يعلو ماء النيل ويكون الخطر من هذا الانكسار واقعا بلا مشاحة

ويخصص ٦٥٠٠٠ ج . م . في الوجه القبلي لعمل الاعمال التحفظية

« ١٧ » — الرياح المنوفي

سقطت قناطر موازنة هذا الرياح المهم في شهر ديسمبر الماضي فجأة فوق سقوطها موقع الاستغراب والدهشة الشديدين في مصلحة الري فانها وان تكن قد بنيت منذ ستين سنة بعد بناء قناطر رشيد ومياط فقد كانت تعد امنة منها واحسن وفي سنة ١٨٨٨ اضافوا اليها هويسا للملاحة وهذا كل ما طرأ عليها من التغيير الا ترميمات طفيفة وفي ذلك دلالة على شدة ثقة المهندسين الذين تولوا ادارتها على التوالي ومنذ نحو سنة فحسوا القرش فوجدوا سطحه صائجا ولم يثروا على صدع او علامة من علامات الضعف في ذلك البناء المتين الشاخص وفي شهر ديسمبر الماضي انزلوا منسوب الماء في الرياح تدريجيا كما يفعلون في كل عام في الشتاء فصار ارتفاع الماء وراء القناطر $3\frac{1}{2}$ مترم ان معظم ما تحملته ٤ امتار وفي ٢٦ ديسمبر حدث الحادث فجأة وكان اول انذار به ظهور قوار على سطح الماء

بحري القناطر ولم يمض نصف ساعة على رؤية هذا الفوار حتى سقطت القناطر فلم يكن ثمة من الوقت ما يكفي لفتح البوابات وتخفيف الضغط وقد سلم الهويس المتصل بالبناء الاصلي مع انه بني بعد القناطر بزمان

وقد حكمت اللجنة التي عينت لتحقيق الحادث ان لا لوم على احد وان الموكلين بالقناطر جروا دائماً على القوانين المتبعة في قناطر الموازنة وانهم كانوا يسبرون المكان في مدد معينة ويقيدون النتائج فلم يجدوا دليلاً على ان الماء جرف شيئاً من الفرش وكل ما يمكن ان يقال ان المهندسين وضعوا ثقتهم بهذه القناطر في غير موضعها فلا يحسن الاعتماد على صائر قناطر الدلتا — التي هي اقدم من قناطر الرياح والتي رسومها المحفوظة ناقصة — في احتمال ضغط الماء المرتفع وراها الا اذا قويت كثيراً

وبعد ان نخصت اللجنة المواضع بالتدقيق اشارت ببناء القناطر الجديدة غربي القناطر الاصلية وقدرت نفقة العمل بمبلغ ١٣٥٠٠٠ ج ٠ م ولما كانت الضرورة الشديدة تدعو الى اكمال العمل قبل الفيضان رأت اللجنة ان قصر الزمان لا يسمح بطرحه في المناقصة حسب العادة فجرت الحكومة على اشارتها واتفقت مع الخواجات ايرد وشركائه لان عندهم هنا كل المعدات اللازمة ولأنه يمكن التمويل عليهم في انجاز العمل في الوقت المطلوب

«١٨» — بيع اراضي البور واصلاحها

ان خطة الحكومة التي جرت عليها في السنوات الاخيرة في رفض ما يعرضه عليها الافراد والشركات من اشتهاع مقادير وافرة من اراضي البور واصلاحها احدثت استياء في النفوس ولذلك يحسن بسط اسباب هذه الخطة

لاصلاح الاطيان في القطر المصري ركنان مهمان وهما تدبير ماء الري المستديم وتسهيل الصرف . ففي الصيف تسود الحاجة الى الماء لري الاطيان المزروعة وحينئذ لا تكون المسألة مسألة سعة الترع حتى تسع كل الماء الموجود — فان الترع يجب ان تكون من الكبر بحيث تسع الماء الذي يجري فيها في مدة الفيضان — بل تكون المسألة مسألة توزيع هذا الماء على وجه يضمن الانتفاع به لزراعة اكبر مساحة من الاطيان يمكن زرعها

اما في فصل الفيضان حين تتجاوز كمية الماء القدر المطلوب فان الماء الذي يوزع يكون محدوداً بسعة الترع لا سيما الترع الكبرى التي يكون حجمها على نسبة ما ترويه من الاطيان فيتضح من ذلك ان كل زيادة مهمة على الاطيان المزروعة تقتضي تكبير الترع تكبيراً كبيراً الكلفة وتعديل نظام الترع الحالي

ولذلك اتجهت انظار مصلحة الري السنوات العشر الاخيرة الى زيادة ماء الري الصيفي
ومنى تمت تغطية خزان اصوان تزداد مساحة الاطيان التي تزرع صيفاً من دون ان تزداد مساحة
الاطيان المزروعة فلا تضطر الحال الى تغيير عظيم في الترع الحالية
وعليه فلا يمكن النظر في اي اقتراح يقصد به توسيع نطاق الاراضي المزروعة قبل ان
تحل عقدة تدبير ماء الري الكافي في الفيضان والمصارف اللازمة على نمط منظم ويجب على
الحكومة ان تعين الاراضي التي تصلح وتدبر التدابير اللازمة للري والصرف ثم تنظر في دعوة
الافراد او الشركات الى هذا العمل وقد شرعت الحكومة في جمع المعلومات اللازمة عن هذه
النقط المهمة ولا بد من مرور زمان طويل قبل بلوغ المنزلة التي يتيسر فيها النظر في الاقتراحات
المختلفة التي تعرض لاصلاح الاطيان

وقبل ختام تقريرى عن هذا القسم من نظارة الاشغال العمومية انتهز الفرصة فأذكر ان
المستروب مستشار النظارة اعتزل منصبه في آخر سبتمبر بعد ان قضى ١٥ سنة في خدمة
الحكومة المصرية تولى في اثنائها جملة اعمال في المنزلة الاولى من الاهمية فتمت على مايرام من
النجاح وقد خلفه المستر ديبوي مفتش ري السودان العام وعين المستر نثنهام في منصبه

الباب الخامس

(في الاشغال العمومية)

« ١٩ » — مباني الحكومة

تقدر كلفة المباني التي تبنى في اثناء السنة بمبلغ ٤٨٨٠٠٠ ج ٠ م موزعة كما يأتي

٢٠ ج	
٢٣٠٠٠	لنظارة الحفائية
١٣٢٠٠٠	المعارف
٦٨٠٠٠	الداخلية
١٣٤٠٠٠	الحزبية
١٢٣٠٠٠	بيمارستانات
٨٠٠٠	مكاتب بومضة
٤٨٨٠٠٠	الجملة

وعلاوة على هذه المباني فقد اشتملت المصلحة بتريم المباني الموجودة بقيمة ٧٠٠٠٠ ج م وهي
تعمل الآن الرسوم والتصميمات للمباني الجديدة التالية ويقدر مجموع ما يلزم لها بمبلغ ٥١١٠٠٠
ج م وهي

٤٧٠٠٠	لنظارة الحفانية
١٦٧٠٠٠	المعارف
٢٥٠٠٠	الداخلية
١٧٩٠٠٠	المالية
٨٠٠٠٠	تجديد سقف الانتخابات
١٣٠٠٠	شقي
٥١١٠٠٠	المجملة

وفي ديسمبر ١٩٠٨ شرع المقاولون في بناء كبري بولاق ومع انهم لم يسرعوا في بناء
الاركان السرعة التي كانوا يرجونها فلا يزالون يأملون ان يفرغوا منها قبل الفيضان و ينتظر بناء
الاقواس في آخر السنة الحالية ولكن الكبري لا يفتح قبل ربيع سنة ١٩١١ . ولقد اتموا وضع
صناديق كبري الجزيرة في اغسطس والمأمول ان يفرغوا من البناء في آخر يوليو على الراجح

« ٢٠ » - قسم الهندسة

تفقد قسم الهندسة ٢٧١٣ آلة بخارية من انواع مختلفة واصدر ٧٣٧ رخصة ويسرني
ان اقول انه لم يقع انفجار ولا حدث حادث يسوء في الآلات التي تحت مراقبة القسم طول السنة

« ٢١ » - مصلحة الآثار القديمة

قال المسيو مسيرو العالم الاركيولوجي المشهور الذي يتولى ادارة هذه المصلحة ان منوري
الرواق الكبير في متحف القاهرة هدموا وأعيد بناؤها وقد ورد ذكر هذين المتورين في تقرير
السنة الماضية وقيل انما ام الاصلاحات المطلوبة الآن

وقد ابتدء بتبويب المتحف الصغيرة تبويباً نهائياً فغير ترتيب بعض الاروقة وأضيف
الى متحف المتحف تمثال ضخيم يبلغ ارتفاعه نحو ٢٣ قدماً وكية من الآثار القبطية
ونشروا خمسة اجزاء مهمة من الفهرس العام في سنة ١٩٠٩ ولما كانت لا يزال عديم
عشرة مجلدات أخرى مخطوطة ومعدة للطبع فقد اقترح ان تصرف كل المهمة في نشرها وان
يتمتع عن اعداد سواها في السنة القادمة حتى تنتهي هذه

اما في المديرية فقد تقدموا تقدماً يذكر فانهم نظفوا حظيرة هيكل وعميس في طيبة وشرعوا في ترميم دير المدينة ونصبوا اعمدة هيكل الكرنك العظيم بادارة المسيو لجران وكانت هذه الاعمدة قد سقطت سنة ١٨٩٩ وهم يشتغلون الآن باعادة مدخل هيكل وعميس ولا تزال حالة اسس هذا الهيكل تدعو الى القلق لاستمرار ارتفاع منسوب الماء الكامن تحت سطح الارض ولكنهم لا يألون جهداً في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الخطر . اما في اسنا فقد نظفوا ما حول الهيكل وسيكشفون الرواق في السنة القادمة

وقد تقدموا تقدماً يذكر في الاعمال التي تعمل ببلاد النوبة لتقوية الآثار حتى تستطيع الثبات على منسوب الماء الذي صيعلو بتعليق الخزان فتم ترميم هياكل كلبة ودكة ومحرق والسبوه وتقويتها والعمل جارٍ في نقل صور النقوش والكتابات بواسطة اللجنة المختلطة التي عينت لهذا الغرض ولا يزال هيكل انس الوجود قائماً بعكس ما انبأ به المرجفون . وقد رُم الرصيف الغربي بعض الترميم ولكن ابنية الهيكل على ما يرام من المثانة والثبات

وفي ربيع السنة الماضية اجتمع المؤتمر الدولي للآثار اجتماعه الثاني في الاسكندرية والقاهرة وطيبة فاشترك فيه سبع مئة من علماء الاوربيين والاميركيين ومثتان من المصريين فجاء هذا الاجتماع بخير النتائج وتمكن القطر المصري به من بلوغ منزله في عالم الآثار

« ٢٢ » — حفظ الآثار العربية

عين مبلغ ١٦٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٩ لترميم الجوامع والآثار الاخرى العربية والقبطية منها ٨٥٠٠ ج . م صرفت على جوامع سنقر وضجبات وألماس وكشجام وعبد الباسط وابن طولون وقبور قلاوون بپرس والحياة وخبيل الاشرف و ١٨٠٠ ج . م على الدير الابيض والدير الاحمر و ٣٠٠٠ ج . م على جامع السلطان حسن ويقدر ان ترميم مدفن قلاوون ينجز في اثناء السنة الحالية فيكون ما صرف على اعادة هذا المدفن النعيم البديع لردو الى ما كان عليه ٩٥٠٠ ج . م

« ٢٣ » — حديقة الحيوانات

بلغ عدد حيوانات الحديقة ١٣٨٢ حيواناً في آخر سنة ١٩٠٩ تمثل ٣٨٧ نوعاً وهذا اكبر عدد احنوته الحديقة الى الآن واهم الانواع التي عرضت فيها لأول مرة الجاموس الافريقي وبقر الوحش العربية وحيء بعدد وافر من أنواع حيوانات النيل الازرق . أما صحة الحيوانات فكانت جيدة جداً في السنة الماضية

الباب السادس

في الداخلية

« ٢٤ » — الامن العام

حولت الانظار في التقارير السنوية الاخيرة الى سوء حالة الامن العام في المديرية والصعوبات العظيمة التي تحول دون تدبير علاج ناجع فيها وقلت في تقريرى الماضى ان الحكومة تنظر في التدابير التي يجب اتخاذها في معاملة الاشقياء الذين اوقعوا الرعب في النواحي التي يقيمون فيها

وبعد بحث وتحقيق دام عدة اشهر وبعد تبادل الاراء بين نظارة الداخلية والدوائر المختلفة الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع ان تزيل بعض ابهام هذه المشكلة الصعبة وغموضها سن قانون في شهر يوليو الماضى فتناقش مجلس شورى القوانين فيه وبحث فيه مطولاً بالتدقيق التام وقبلت الحكومة كل التعديلات المهمة التي طلبها المجلس تقريباً ولما كان هذا القانون غريباً فقد الحقت بتقريرى هذا نبذة من تقرير المستشار القضائى لسنة ١٩٠٩ تضمن نص القانون بالايجاز والاسباب التي دعت الى سنه بالتطويل وأهم ما فيه وهو الجزء الوحيد الذي يقتضى الذكر في هذا المقام انه يجوز في احوال معينة وبضمانات كافية لمنع وقوع مساويء ان يضيق على حرية الذين احترفوا النصب والاشقياء الذين يخشى شرهم ولو لم تحكم المحاكم النظامية عليهم لجريمة معينة كنص قانون العقوبات . والمسوخ الاكبر لهذه الخطوة صعبة الادانة بل استحالتها في هذه الاحوال فان نجاح النظام القضائى الاوربى الذى أدخل الى هذه البلاد يتوقف على معاونة محبي السكينة من السكان في قمع الجرائم . اما في القطر المصرى فان الاهالى يأبون اداء الينيات ولو شهوداً خصوصاً في القضايا التي يكون المتهمون فيها من الاشقياء المشهورين وذلك اما خوفاً من انتقام المتهمين اذا برئت ساحتهم واما من الميل الموروث الى اجتناب الدخول في القضايا ففي هذه الاحوال يغلب ان ينجوا شر الاشقياء من العقاب وينشطون الى التماذي في شرهم واعمالهم البثة

فلهذه الاعتبارات ارتأى ولاة الامور من الانكليز والمصريين وجوب اتخاذ تدابير خصوصية لثلاثي الصعوبات الخصوصية في هذه الحالة وفي الوقت عينه بذل اقصى الجهد حتى لا يؤدى هذا التضيق الذي اتخذ لحماية الجمهور الى ارتكاب الظلم في معاملة احد وعمل

كل ما يستطيع البشر ان يعملوه لا يجاد الضمانات حتى لا يدخل الا برياه في طغمة الاشقياء ومع ان اللجان التي تنظر في هذه القضايا ليست محاكم قانونية بالمعنى المقهور من هذه اللفظة فالعنصر القضائي فيها كبير . وهذه المزية موجودة في لجنة المراجعة المؤلفة من ناظر الداخلية رئيساً ورئيس محكمة الاستئناف الاهلية والنائب العمومي عضوين وهي تنظر في القضايا المستأنفة

وعلاوة على ذلك فان القوانين التي تسري على من يعد في طغمة الاشقياء بعيدة بقدر الامكان عن ان تكون عقوبات وانما الغرض الوحيد منها وضعهم في احوال يصعب عليهم ارتكاب الجرائم فيها اذا لم يستحل وفي ما سوى ذلك فان حريتهم لا تقيد . اما مراقبة البوليس للاشخاص المقيمين في قراهم فليس فيها من العوائق الفعلية ما يذكر . اما الارغام على الاقامة في مكان معينة الحكومة فيسري على الاشقياء الذين لا يقدمون الضمان الكافي على حسن سلوكهم او الاشخاص الذين يخالفون القوانين المفروضة عليهم وهم تحت مراقبة البوليس او تحكم المحاكم عليهم لجريمة . ومع ذلك فالاقامة في المكان المعين ليس فيها شيء من العقوبة بل هي اشبه شيء بالاقامة بمستعمرات العمل الاجباري التي اقترح انشاؤها للمتشردين السليمي البنية . فالذين يعدون على نحو ما تقدم ذكره يعطون منازل يقيمون فيها ويجلبون عائلاتهم اليها اذا شاءوا ويسهل لهم سبيل كسب معاشهم بالطرق التي يريدونها وعلاوة على ذلك فان المعدمين منهم تدير لهم اعمال تناسبهم ويؤجرون عليها

وقد اتفقد هذا القانون تحت مراقبة المسترشي الشخصية . ومعرفة الدقيقة باحوال البلاد وخبرته باهلها افضل ضمان لعدم وقوع الحيف على احد . واول خطوة خطيت كانت تعيين لجان من العمد والاعيان تطوف القرى وتضع كشوفاً بأسماء الاشخاص الذين يعد وجودهم في ناحية ما خطراً على الامن العام فقضت هذه اللجان ستة اشهر حتى اكملت مهمتها وكان ولاية الامور المحليون والمفتشون الانكليز في نظارة الداخلية يراقبون اعمالها دائماً ولما تم وضع الكشوف بلغ مجموع الاسماء الواردة فيها ١٢٠٠٠ فأمر المديرون ان يعيدوا التحقيق والبحث ويكشفوا بذكر اسماء الاشقياء الذين لم يشهروا خصوصية فادى ذلك الى انقاص العدد حتى بلغ ١٢٠٠ ثم أعيد التنقيح وكان المفتشون الانكليز يشهدون اهم القضايا فوضع كشف نهائي يتضمن ٢٨٣ اسماً منها ٢٣٦ اسماً لاشخاص سبقت ادانتهم او محاكمتهم في جرائم كبيرة

ثم اجتمعت اللجان المختصة المعينة للنظر في هذه القضايا فحكمت بان يوضع ٢٨١ من ٢٨٣ تحت مراقبة البوليس وان يقدموا ضماناً بحسن سلوكهم . وقد يستغرب ان الذين برئت

صاحتهم لم يتجاوزوا اثنين ولكن لا يغرب عن البال ان الكشف الاخير لم يتضمن سوى اسماء اشخاص معروفين شخصياً للناظر والمستشار او اشخاص لا ريب في سيرتهم استناداً الى المعلومات التي لديهم . والحقيقة ان جميع الذين حوكموا كانوا معروفين منذ سنوات لدى الحكومة بانهم من الاشقياء . وكانت الجلسات علنية في دواوين المديرين فاعطيت المقاعد الامامية للحامين عن المتهمين ومندوبي الصحف وكانت الاجراءات كاجراءات المحاكم الاعتيادية وقد شهد شهود النفي الذين استدعاهم المتهمون في جمع القضايا تقريباً ضد المتهمين وصرحوا بانهم من ذوي السوابق في الاجرام ويقال بالاجمال ان الشهود لما ادركوا ان الحكومة جادة حقيقة ابدوا شجاعة اديبة وافرة في اداء شهاداتهم مع ان المتهمين كانوا يشتمونهم ويتوعدونهم اثناء المحاكمة . وبلغ عدد القضايا التي استؤنفت ١٠٢ فحكمت نظارة الداخلية باعادة النظر في ٥٢ قضية منها وقد بلغ عدد الذين حكم عليهم بالاقامة في الواحة الداخلية الى الآن ٢٧٢ وقد اخذت الحكومة تنشي مكاناً مناسباً لم

وقد ظهر تحسن جلي في عدد الجرائم بعد انفاذ هذا القانون وفي الجدول التالي بيان عدد الجرائم التي اُبْلِغت الى البوليس في ستة اشهر ايم من اول سبتمبر ١٩٠٩ الى آخر فبراير ١٩١٠ يقابله عدد الجرائم في المدة عينها من السنتين السابقتين

نوع الجريمة	من اول سبتمبر الى ٣١ ديسمبر			يناير			فبراير			المجموع من اول سبتمبر الى ٢٨ فبراير		
	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩٠٩	١٩١٠	١٩٠٩	١٩١٠	١٩٠٧	١٩٠٨
المجموع	١٢٨٨١	٦١٨١	٨٠٠١	٣٥٨	٦٥٨	٧٢٨	٨٦٨	٦٢٨	٣١٨	٣٣٨١	٣٠٠٨	٣٣٣١
جرائم اخرى	٤٨٣	١٥٣	٧٦٨	٨٠١	٣٨١	٤٠١	٥٨١	٠٣١	٣٠١	٦٠٨	٥٢٨	٧٠٤
السرقة او السرقة في السرقة	٢٦٤	٣٧٨	٨٦١	٤٣	٦٤	٧٨	٤٣	٦٠	٢٨	٥٥٨	٢١٣	٨٨٨
القتل والشروع في القتل	٤٧٧	٥٧٥	٤٤٣	٣٠١	٣٥١	٣٧	٠٠١	٦٢١	٧٧	٠٧٤	٨٦٧	٣١٤

وتختلف هذه الأرقام بعض الاختلاف عن أرقام النيابة المدونة في باب الحقائق من هذا التقرير لأن أرقام النيابة يعول في وضعها على التبويب الرسمي للجرائم وهو عمل يستغرق زماناً طويلاً فلذلك تكون كشوف البوليس التي تبوب حسب تواريخ ارتكاب الجرائم اصدق في الدلالة على عدد الجرائم التي حدثت في زمان مفروض . ولا ينبغي أن ارهاب الاشقياء الذين ينطبق عليهم هذا القانون لا يظهر كله في كشوف الجرائم التي تبلغ الحكومة . فحوادث النصب التي ينجح الاشقياء فيها لا تبلغ ولاية الامور المحليين . فيصح ان يقال ان التحسين في الامن العام اعظم من المدلول عليه بالاحصاءات

وقد وقع هذا القانون وقفاً حسناً في نفوس سكان البلاد والدلائل تدل على ان الفلاحين اخذوا يستعيدون الثقة وشرعوا يساعدون الحكومة حين وقوع الجرائم ففي احد الاشهر قبض في احدى مديريات الوجه البحري المممة على كل من ارتكب جريمة فيها فلست اراني مغالياً اذا ظننت انه سيكون لهذا القانون فعل سريع دائم في تحسين حال الامن العام في المديريات وانه سيفضي على تمادي الزمان الى اصلاح صيرة كثيرين من الذين يعد وجودهم الآن ضربة عليهم وعلى جيرانهم

« ٢٥ » — الادارة المركزية والبوليس

ابدي في سنة ١٩٠٩ باعادة تنظيم جميع مصالح نظارة الداخلية فقسمت ادارة الضبط والربط الى قسمين نيط بأحدهما الاهتمام بما يجوز تسميته التدابير المنعوية وبآخر تحوي الجرائم واحصاؤها وشرع في انشاء قلم لتدريب المستخدمين بالطرق العلمية الشائعة في البلاد الاخرى لتحقيق الجرائم وعين في القسم الاخير مفتشان عارفان بالقوانين لمساعدة بوليس المديريات في تحقيق الجرائم ووضع تحت مراقبة موظف انكليزي ذي خبرة في هذا الباب وجعل قسم خاص بالنظر في امور المجالس البلدية في المديريات والمجالس المحلية وعددها ٣٩ مجلساً منها ثلاثة تألفت في السنة الماضية وهذا القسم يهتم خصوصاً في تنشيط البنادر على ادارة شؤونها فان اعظم العقبات التي يجب تذليلها الآن افهام أعضاء بعض هذه المجالس ان مجالسهم ليست دوائر حكومية وان الواجب عليهم أن يعملوا على انفسهم في اتخاذ التدابير لاصلاح الشؤون المحلية

بلغ عدد رجال البوليس في آخر السنة الماضية ٣٧٩ ضابطاً (٥٦ أوريون) و ٧٠٨٥ من صف الضباط ورجال البوليس وما يحسن ذكره ان جميع رجال البوليس العادي ورجال المطافي مشطوعون يقبضون الرواتب التي زيدت في سنة ١٩٠٨ حيث الغيت الخدمة والاجبارية وقد دير المال اللازم في ميزانية سنة ١٩١٠ لزيادة عدد البوليس في القاهرة والاسكندرية وانشاء ١٣ مختبراً جديداً في المديرية

وفي السنة الماضية بلغ مجموع الحشيش الذي ضبطه خفر مصلحة السواحل وموظفو الجمارك والبوليس ٢٣٠٠٠ كيلو جرام يقابله ١٥٠٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٠٨ و رفع البوليس قضايا على ٣٣٣٦ شخصاً لاستعمال الحشيش في محلات عمومية فحكم على ٣٢٥٨ منهم ورفعت ٣٧ قضية في القاهرة والاسكندرية للقاهرة فحكم بالادانة في ٢٩ منها وبالبراءة في ٤ وبقي اربع قضايا تحت النظر . وبلغ عدد القضايا المرفوعة على الذين يبيعون المسكرات بلا رخصة ١٥٩ وتقدم ١٣٥ طلباً لبيع المشروبات الروحية فرفض ٥٣ منها

« ٢٦ » — ادارة المديرية

ادخل في السنة الماضية تدابير أخرى اضافية غير قانون مراقبة البوليس يرجى ان يكون لها تأثير عظيم في تحسين حالة الامن العام في القرى

وفي طليعة هذه التدابير مشروع تنظيم الخفر الذي تم وضعه الآن وهو يقتضي ان يكون الخفراء من المتطوعين الذين يقبلون ان يخدموا في قراهم ثلاث سنوات وان تطبق عليهم القوانين التي تنطبق على البوليس وقد قبل ولاية الامور في الجيش أن لا يكلف هؤلاء الرجال بالخدمة في الجيش في الاحوال العادية مع بقائهم خاضعين لقانون التجنيد والمأمول ان يستطيع تدبير العدد الكافي من الذين اصابتهم القرعة العسكرية ولا حاجة للجيش اليهم ومن الذين لا يزالون في عدد الخفراء ويقبلون البقاء بالشروط الجديدة . ولما كان العدد المطلوب كبيراً جداً لا يقل عن ٤٥٠٠٠ فالحكمة تقتضي بانفاذ المشروع بالتدرج كان يفد اولاً في مديرتين أو ثلاث مديريات معاً . وبموجب قانون مجالس المديرية الجديد تعين هذه المجالس عدد الخفراء ورواتبهم في المستقبل

ومن الاعمال المفيدة في اتقاص الجرائم تأليف لجان محلية للتفكير او للمصلح في جميع

انحاء البلاد تنتظر في الخلافات التي تنشأ بين أهالي الريف عن العداء الشخصي وتحال اليها اما من ولاية الامور أو من المتخاصمين وقد تمكنت هذه اللجان في المدة القصيرة التي وجدت فيها من فض ٩٠٠ نزاع ولو مؤقتاً. ولما كان العدوان الشخصي والانتقام علة ٤٠ في المئة من الجرائم التي تقع في الارياف فيكون لهذا التدبير تأثير يذكر في انقاص الجرائم

ومن اكبر اسباب النزاع بين اهالي الارياف مسألة تخطيط شوارع القرى ففي كل سنة يقدم الى الحكومة عدد كبير في البلاغات عن مبان بناها اصحابها واعتدوا على الشوارع ويطلب ان يكون الباعث على هذه الشكاوي رغبة الشاكي في نكابة عدو وان يفضي الامر الى ازالة جانب من البناء فتدخل الحكومة في قضية ويشدد النزاع والجفاء بين الشاكي وصاحب البناء. ويقال بالاجمال ان هذا الاعتداء على الحدود لا يؤذي الجمهور ولكنها فرصة ينتهزها البعض للتوغل في عادة قبيحة كثيرة الشيع في هذه البلاد وهي استعمال سلطة الحكومة للانتقام من الجار فلاحل حمل الاهالي على تسوية هذه المسائل حياً بينهم الفت لجان في القرى تحال اليها هذه الشكاوي فجاءت طلائع العمل مبشرة بالنجاح وبلغ عدد القضايا التي نظرتها اللجان الى آخر ديسمبر ٦٢٨ قبل الاختام حكمها في ٤٣٣ قضية منها واما ما بقي فولاية الامور المحليون مهتمون بتسويته تسوية حية

ان الاصلاحات التي وصفتها في هذا الفصل والفصلين السابقين تدل على تقدم عظيم في نظارة الداخلية في السنة الماضية ولست بمبالغ اذا قلت ان ثمة تحسناً ثابتاً في حالة الامن العام والادارة العمومية في المديرية والفضل في ذلك عائد الى ما ابداه الناظر محمد سعيد باشا والمستشار المستر شقي من الحزم والاجتهاد وما لها من الخبرة الواسعة بالاحوال المحلية فلما الفضل في جميع ما تم. هذا وان أعمال السنة الماضية شاهد بليغ على ما يستطيع ادراكه بتعاون العنصرين الانكليزي والمصري في الادارة

ويسوءني جداً ان اشير الى قرب مغادرة المستر شقي للقطر المصري لاعتلال صحته فقد نجح في مدة خدمته التي تبلغ ٢٧ سنة نجاحاً لم يفته فيه سواء من الانكليز في تذليل الصعوبات التي تكتنف اعمال الادارة في بلاد شرقية وفي اكتساب احترام وحب جميع طبقات الاهالي في كل بندر ومديرية في القطر المصري ولذلك اسف الجميع على اعتزاله وقد خلفه في منصبه الشاق الذي شغله باهلية واستحقاق سنة ونصف سنة المستر جراهام الذي كان مستشار الوكالة البريطانية في السنوات الثلاث الاخيرة

« ٢٢ » — مجالس المديريات

ابنت في اوقات مضت ان اقوم الطرق لاجابة رغبة قسات من الاهالي في زيادة اشتراكهم في ادارة الشؤون العمومية هي ترقية الحكم الذاتي المحلي فلا ريب ان ذلك خير تدريب واعداد للتدرج الى ما يفوقه مسؤولية من المهام ويسرني ان اقول ان القانون الذي قصد به اخراج هذا الرأي من القوة الى الفعل بتوسيع اختصاص مجالس المديريات نشر في يونيو الماضي بعد مناقشات استغرقت نحو سنتين من الزمان . وقد استوفى مجلس شورى القوانين المناقشة فيه واتفق مع الحكومة على كل ما تضمنه من المسائل المهمة

وهاك خلاصة التغييرات التي غيرها القانون الجديد في النظام القديم اصل مجالس المديريات القانون النظامي الصادر سنة ١٨٨٣ وهي تشكل بمقتضاه من اعضاء قليلين يتفاوت عددهم من ٣ في مديرية الفيوم الى ٨ في مديرية الغربية ويستوفون شرط التملك اي ان الواحد منهم يدفع ٥٠ جنياً فما فوق مال اطيان او عوائد املاك وهم ينتخبون من دفتر عمومي في كل مديرية وينتخبهم مندوبون تنتدب كل قرية واحداً منهم بانتخاب عمومي يشترك فيه رجالها . والظاهر ان القصد منها كان اصلاً ان تكون هيئات استشارية مشتركة هي والمديرون معاً

ولكن لم يكدهم احتمال ان مثل تلك الهيئات كان يمكن ان تخدم الادارة خدمة حقيقية في احوال تلك الايام . وابلغ من ذلك ان القانون النظامي كان يقضي ان لا تجتمع الا بامر عال فمنعها ذلك طبعاً من ان يكون لها تأثير متصل دائم بشؤون المديرية . وكان اشهر الواجبات التي تطلب منها ان ينتخب اعضاؤها اعضاء مديرياتهم في مجلس شورى القوانين وكانت تستشار كل سنة في بيان اعمال الري التي تعمل في مديرياتها . وتصادق من حين الى حين بعد صدور الامر المالي سنة ١٨٩٠ على انشاء السكك الزراعية واعطاء المال اللازم لانشائها وكان يؤخذ منها بموجب دكرينات خصوصية اعضاء وضايفون الى عدة لجان ادارية وفي ما سوى ذلك كانت نصوص القانون النظامي المتعلقة بها مجرد حبر على ورق

اما من حيث تشكيلها فان القانون الجديد يقضي بتعيين نائبين عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو البنادر والقرى . وقد زيد عدد الاعضاء زيادة كبيرة في

كل مديرية فهو يتفاوت من ٦ في المديريات الصغيرة الى ٢٠ في القرية ولا ريب ان شرط التملك (دفع ٥٠ ج ٠ م عوائد مبان او اموال اطيان) زائد عن الحد ولكنه لم يغير لانه سيكون الشرط المطلوب للانتخاب لمجلس شورى القوانين وانما خفض الحائزين لشهادات الدروس العالية فجعل ٢٥ ج ٠ م تنشيطاً للمعارف . واشترط بناءً على اقتراح مجلس شورى القوانين ان يكون المرشح مهيباً في المركز ومستوفياً للشروط المطلوبة فيه .

ولا يزال مدير المديرية رئيساً لمجلسها . وكان القانون القديم يقضي ان يكون الباشمهندس هو نائبه وصاحب صوت ايضاً بسبب اعمال التي غير ان القانون الجديد لا يعطي لصاحب وظيفة غير المدير حق المصوية في مجلس المديرية بناءً على مقتضى وظيفته وانما حول بعض الموظفين حق حضور اجتماعاته ولجائته متى كان البحث دائراً على مسائل تتعلق بوظائفهم ولا يزال الاعضاء ينتخبون لمدة ٦ سنوات ويخرج احد نائبي كل مركز من المجلس بالدور كل ثلاث سنوات .

اما عدد اجتماعات المجالس فيترك لقوانينها الداخلية حتى تكون اعمالها متواصلة وللرئيس حق مطلق في دعوتها الى الاجتماع وعليه ان يدعوها الى الاجتماع اذا طلب ثلث الاعضاء ذلك .

وقد اعطيت مجالس المديريات الاختصاصات الآتية وهي

(ا) للمدير حق غير معين تماماً في اصدار لوائح . اما من الآن فصاعداً فهو لا يستطيع اصدارها الا بموافقة مجلس المديرية . وكذلك يجب موافقة المجلس على تطبيق القرارات الوزارية في المديريات .

(ب) لا يجوز فتح اسواق عمومية الا بموافقة المجلس .

(ج) يقرر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية عدد الخفراء لكل بندر او قرية ويقرر مرتباتهم . وتعين لجنة من المجلس للفصل في الشكاوي من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البنادر او القرى .

(د) كان لا بد من لانشاء العرب قبل القانون الجديد من رخصة من نظارة الداخلية وكان يشترط ان تكون مسلحة الاطيان التي تنشأ فيها العزبة . هـ قد انا على الاقل . اما الآن فجعل حق الترخيص بالانشائها من اختصاص مجالس المديريات مع اعطاء طالب الرخصة الحق في

الاستئناف الى ناظر الداخلية، والذي الشرط المتعلق بمساحة الاطيان وكان حتى عدم العزيب
بيد ناظر الداخلية فجعل من اختصاص مجالس المديرية

(هـ) اعطيت مجالس المديرية سلطة محلية في ما يتعلق بالتعليم الاولي باللغة العربية
وفيما يتعلق بالمدارس الصناعية وقد كثر الاهتمام بذلك في السنوات الاخيرة بوجوب احياء
الاهالي هبات كبيرة في هذا السبيل . ويحق لها تحت مراقبة طلبة من نظارة المعارف
انشاء المدارس او امتلاكها او ادارتها . ومساعدة المدارس الموجودة التي تسير حسب
قوانينها بمنحها اعانات مالية ولها ان تعين لجانا لادارة المدارس ولا يحق لمجلس المديرية
ان يضم اليه اكثر من اربعة اعضاء اضافيين للنظر في مسائل التعليم . وقد اصوب
مجلس شورى القوانين عن رغبته الشديدة في اعطاء مجالس المديرية شيئاً من السلطة في
ما يتعلق بما هو ارقى مما ذكر من التعليم فقرر بناء على اشارته ان يخصص للتعليم ٢٠ في المئة
من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم ولما هو ارقى منه من درجات التعليم الثلاثون في
المئة الباقية

اما الاختصاصات المالية التي اعطيت لمجالس المديرية فهي على سبيل التجربة والاختيار
كما تقضي به الحال في بلاد تعيق فيها الامتيازات الاجنبية كل مشروع عام يقتضي فرض
رسوم محلية فاثبت في القانون الجديد نصوص قانون سنة ١٨٨٣ المتعلقة باعطاء مجالس
المديرية حق تقرير الرسوم لصرفها في منافع عمومية بمصادقة الحكومة ونص فيه ايضا ان
الحكومة يجب ان توافق على ما تقرره المجالس ما دامت الرسوم لا تتجاوز ٥ في المئة من مجموع
الفرائب في المديرية وللمجلس المديرية علاوة على الاختصاصات المبينة آنفاً حق عام في ابداء
الراي المتعلق باحتياجات المديرية وخص بالذكر منها ما يتعلق بالزراعة والري والامن العام
والصحة العمومية والتعليم

ويمكن النظر والمدير استشارة مجلس المديرية عموماً ويجب استشارته في مسائل
كثيرة معينة اهمها تغيير المراكز الادارية او القضائية وتغيير حدود البنادر او القرى
وانشاء مجالس محلية للندن في المديرية وسريان القوانين على البنادر او القرى وانشاء سكك
حديد زراعية وحداول الري السنوية المتعلقة بالاعمال الجديدة والمصارف والمناوبات

وقد استغثت امور شتى في المسائل التي تفصل فيها المجالس المحلية في المديرية
وكان مجلس شورى القوانين يروم ان يوسع اختصاص مجالس المديرية اكثر كثيراً

فاجيب الى ذلك من اوجه مهمة على سبيل التجربة فمسي ان لا يؤدي ذلك الى صعوبة في العمل

ولم يكن من الحكمة توسيع اختصاص مجالس المديريات اكثر مما وصحت لكون الطبقات التي ينتخب اعضاؤها منها قليلة الاختبار بالادارة ولأن الحكومة المركزية ستظل تحمل كافة المسائل التي تنظر فيها تلك المجالس . وبالأجمال يقال ان اختصاصاتها الحالية المالية وغير المالية تكفي لان تجعلها تتعلم وتستفيد من الخطاء الذي ترتكبه فيها وهذا ضمن سبيل لتعليم المجالس النيابية . ثم انها اعطيت ايضا اختصاصات استشارية عمومية تمكنها من الوقوف على اعمال الحكومة في كل احوالها . فعلى كفاءة تلك المجالس للقيام بتأدية الخدمات النافعة او هدم كفاءتها لذلك يتوقف مقدار تأثيرها في الحكومة المحلية

ولم ينفذ القانون الجديد الا في اول يناير الماضي بعد ما تمت التدابير اللازمة لتنفيذه في البلاد كلها وجرت الانتخابات في الشهر الذي تقدمه . وكان عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم ٨٢ فتقدم ٢٤٧ مرشحا للانتخاب وبما يسر ذكره ان عدد الناخبين كلهم كان ٢٤٨٠ وان ٢١٩٤ منهم اشتركوا في الانتخاب وقد اشتدت المناظرة بينهم جدا في احوال كثيرة وقد طعن في صحة انتخاب ٤٢ من الثلاثة والثمانين الذين فازوا في الانتخاب ورفع الطعن الى المحاكم للفصل فيه واهم الاسباب التي بني هذا الطعن عليها الدعوى بان المنتخبين لم يستوفوا شرط ادراج اسم المنتخب في دفتر انتخاب المديرية منذ خمس سنوات وكان القانون النظامي يشترط مثل هذا الشرط ايضا غير انه لما كانت وظيفة مجالس المديريات غير مهمة حينئذ كان كثيرون لا يدرجون اسماءهم في دفاتر الانتخاب ولكن ادرج فيها اسماء كثيرة جديدة منذ سنة ١٩٠٨ لما علم الناس ان الحكومة تنوي توسيع اختصاص مجالس المديريات وكان الاهتمام بالانتخابات كبيرا بالنسبة الى ما هو عليه في بلاد الشرق وذلك يقوي الامل بان كبار الملاك والاعيان في المديريات يساعدون في جعل تلك المجالس هيئات مفيدة ناجحة في جسم الحكومة . فاذا تحقق ذلك اعدت رأبي في ان هذا القانون سيكون على نوالي الزمان خطوة ذات شأن في سبيل اعداد المصريين لحكم انفسهم بانفسهم

« ٢٨ » — بلدية الاسكندرية

اشتدت وطأة تأثير الازمة المالية في سنة ١٩٠٩ عما سبقها من السنوات فحدث نقص خفيف في باب الايرادات من ميزانية البلدية وزادت المصروفات بعض الزيادة واليك البيان

١٩٠٩	١٩٠٨	
٢٥٦٠٠٠	٢٥٨٠٠٠	ج ٢٠
٢٤٤٠٠٠	٢٣٦٠٠٠	ج ٢٠
١٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	زيادة الايرادات على المصروفات

ولم تتجاوز الايرادات غير العادية ١٣٠٠٠ ج ٠ م في السنة الماضية منها ٥٠٠٠ ج ٠ م من بيع الاراضي على الرصيف الجديد

وقد وافقت الحكومة مبدئياً على قرض النصف مليون جنيه للسياسة يراد عقده لسد نفقات الحاجز في الميناء الشرقية ومشروع المصارف الوارد ذكرهما في تقرير السنة الماضية ولم يبق سوى موافقة الدول عليه

وفي خلال السنة قدم تقرير عن كثرة الوفيات بين اطفال المدينة وهم ينظرون الآن في الاحياطات والتدابير التي يجب اتخاذها لتقليلها

« ٢٩ » — السجون

بلغ عدد السجون ١٣٣٢٥ في آخر سنة ١٩٠٩ يقابله ١٣١٢٠ في سنة ١٩٠٨ منهم ٤٢٣٣ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة و٦٤٩٥ بالحبس و١١١٨ مستأنفون و١٤٠٩ ينتظرون المحاكمة وعدد النساء في هذا المجموع ٣٦٠

وحكم في السنة الماضية على ٢٩١ من مدمني الجرائم بالنقل الى المنجى المخصوص طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ والوارد ذكره على صفحة ٦٧ من تقرير السنة الماضية وبلغ مجموع الذين دخلوا السجن في اثناء السنة ١٠٨٣٦٥ يقابله ٨٤٦٣٢ سنة ١٩٠٨ ومتوسط عدد السجون اليومي ١٣٤٢٠ يقابله ١٣٢٢٦ في سنة ١٩٠٨ وبلغ عدد الوفيات ١٦٦ اي ١٢٤ في الالف يقابله ١٣٦ في ١٩٠٨

وجلد ٢٥٨٩ حدثاً في السنة الماضية يقابلهم ١٨٨١ في سنة ١٩٠٨ وبلغ عدد الموجود

في اصلاحية الاحداث ٧٢٦ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (وكان ٥١٨ في سنة ١٩٠٨) منهم ٦٥٤ من الصبيان و٧٢ من البنات ومتوسط العدد اليومي من الصبيان والبنات ٦٢٠ وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا المبالغ المصروفة على الجاني (وقدرها ٨٠٠٠ ج . م) ١٩١٠٠٠ ج . م بدخل فيها المصروفات التي صرفت على مصنوعات السجون وبقابلها ١٨٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٨ وبلغ المتحصل من اعمال المسجونين ٤٥٠٠٠ ج . م يقابله ٥١٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٨ وما يدعو الى الارتياح ان متوسط كلفة المسجون الواحد قصت الى ١٠ ج . م وكانت ١١ ج . م في السنة السابقة

« ٣٠ » — تشغيل الاحداث في المعامل

ذكرت في تقريرى الماضى ان الحكومة تمتد قانونا لتشغيل الاحداث في وابورات حلج القطن وأقول الآن ان هذا القانون اجناز بسلام جميع العقبات التي اعترضته في سبيله ونشر في يوليو الماضى وام نصوصه ما يأتى

- (١) لا يجوز تشغيل ولد دون التاسعة في وابور حلج
- (٢) يجوز تشغيل الاحداث الذين بين التاسعة والثالثة عشرة بشرط (١) ان يكون لديهم شهادة السن وشهادة بصلاحياتهم للعمل و (ب) وان لا يشتغلوا اكثر من ثماني ساعات في اليوم ولا يجوز تشغيل الاحداث في الليل ولا في اعمال معينة فيها خطر عليهم
- (٣) يجب على الذين يديرون العمال الاحداث ويراقبونهم ان يكونوا حائزين على رخص
- (٤) يحق لمفتشى الحكومة الدخول الى المعامل لمراقبة انفاذ نص القانون وابلاغ ما يرونه في مخالفته

- (٥) يعاقب من يخالف القانون للمرة الاولى بغرامة لا تتجاوز جنينا مصرى والمرة الثانية بالحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعا (ولا يخفى ان هاتين العقوبتين لا تكفيان لمنع المساويء المطلوب منعها ولكنها معظم ما يمكن معاقبة الاجانب به طبقا للنظام الحالى)
- (٦) يحق لنظارة الداخلية ان تطبق هذه القوانين على الصناعات الاخرى اذا رأت وجوبا لذلك

وقد قلت في تقريرى الماضى ان معاونة اصحاب الوابورات في ازالة المساويء في تشغيل الاحداث انفع من المعاقبة بعقوبات خفيفة ولذلك يسرني ان اقول ان المفتشين الذين عهد

اليهم في مراقبة انفاذ القانون الجديد في فصل الخلع المنصرم اجموا على ان مديري المعامل بذلوا اقصى جهدهم في العمل بموجبيه فقد كان عدد الوابورات التي اشتغلت ١١٥ وعدد المخالفات الى آخر السنة ٣٨ فقط . وكانوا يعرفون صعوبة عظيمة في باديء الامر في التوفيق بين ساعات العمل القصيرة للاحداث وساعات العمل للكبار ولكن هذه العقدة حلت حلا حسنا في معظم المعامل حيث كفوا عن استخدام الاحداث الذين منهم دون الثالثة عشرة ونج عن هذا التغيير ان اجرة الحلاجين زيدت من غرشين ونصف غرش في اليوم الى ثلاثة غروش ويقال ان الزيادة في نفقة الخلع من هذا الباب لا تكاد تذكر بالنسبة الى مجموع النفقات

«٣١» - الرقيق الابيض

لا يزال بوليس الاسكندرية يعمل بمعاونة جمعية منع الرقيق الابيض كل ما استطاع لتلافي هذا الشر ضمن قيود الامتيازات فاستحق الثناء على اهتمامه بهذا الامر في السنة الماضية اوقف ١٢٠٠ فتاة قاصرة حين نزولهن الى البر في الاسكندرية وسلمهن الى السلطات المختصة التي قبلت ان تتولى الاهتمام بهن وطرد من البلاد ٤٠ شخصا من المشتغلين بهذه التجارة

وفي شهر اكتوبر الماضي عقد مؤتمر في فينا للنظر في هذا الامر فوافق على اقتراح عرضة المندوب الانكليزي والمندوب الفرنسي وغواه ان يتحول الحاكم المختلطة حق محاكمة الذين يشتغلون بهذه التجارة في القطر المصري من كل الامم وان يعاد النظر في هذه المسألة في اجتماع المؤتمر الرسمي في مدريد في شهر مايو من السنة الحالية واني اغتنم هذه الفرصة لابين موقف الحكومة المصرية في هذه المسألة فانها تدل على الصعوبات الحقيقية التي تحول دون اجراء اصلاح مطلوب لذاته بسبب الامتيازات

ان الحكومة المصرية مسؤولة عن معاقبة المصريين الذين يتجرون بهذه التجارة وهي تبحث الآن في الباب الخاص بها في قانون العقوبات الاهلي لتري ما اذا كان في موادها ما يدعو الى الايضاح او التعزيز ولكن معظم المشتغلين بهذه التجارة ليسوا من المصريين وليست النساء والفتيات اللواتي في حاجة الى الحماية في هذا الامر من المصريات فان العلة التي اراد مؤتمر فينا تلانيها هي اتجار الاوربيين بالاوربيات في هذا الامر لا مسؤولية على الحكومة المصرية فلو شئت الدول لاستطاعت معاقبة الذين يرتكبون هذه الجرائم في القطر المصري كما لو ارتكبوها في بلادها

وعليه فقد اقترح الآن ان تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها عبء مسؤولية جديدة حرصاً على الآداب العمومية ولو كان هناك ما يحمل على الامل بادراك الغاية المطلوبة لما ترددت الحكومة في حمل هذه المسؤولية ولكن يجب تحويلها السلطة الكافية قبل انتقال المسؤولية من الدول اليها

وقد دل الاختبار على ان الحكومة قد تعطي بعض هذه السلطة ولكنها لا تعطي السلطة الكافية فان اجراءات المحاكم المختلطة سبب الجنع ليست الاجراءات التي تشير بها الحكومة المصرية لو كانت مطلقة اليد فلا يصح ان تلقى مسؤولية محاكمة هذه القضايا الشديدة الصعوبة على الحكومة المصرية الا اذا أطلقت يدها في وضع الاجراءات التي يجب اتباعها وهو ما لا يرجى . وغني عن البيان ان تنقيح الاجراءات بالتفصيل بواسطة لجنة دولية يفضي الى ايجاد عين الصعوبات التي تنتج عن منج السلطة الكافية لمحاكم القنصليات المختلفة

وهب انه استطاع تذليل صعوبات التشريع والاختصاص فلا يغرب عن البال ان الصعوبات الحقيقية في المسألة التي نحن بصددھا متعلقة بالبوليس فان الامتيازات تقل يد الحكومة المصرية حيث يكون للاجانب شأن وما دامت محاكمة الاجانب في المحاكم المصرية للجنائيات والجنع ليست القاعدة بل الشذوذ فلا الحكومة المصرية ولا المحاكم الاهلية والبوليس تنال من القنصليات أو من التذالات الاجنبية المساعدة والتأييد اللازمين لاجراء العدل كما يجب

« ٣٢ » — الرفق بالحيوان

بلغ عدد الحيوانات التي دخلت مستشفى جمعية الرفق بالحيوان ٣٥٧٤ في سنة ١٩٠٩ يقابله ١٨٥٥ في سنة ١٩٠٨ فيرى ان العدد تضاعف بسبب اهتمام الجمعية وغيرها ومن الصعوبات الحقيقية التي ثمانيتها الجمعية عجزها عن ضبط الحيوانات التي للاوربيين فانها تستطيع فقط محاكمة اصحابها وهو شاهد آخر على حيولة الامتيازات دون تقدم القطر المصري ولكن الجمعية تمكنت في بعض الاحوال من حمل اصحاب الحيوانات الاوربيين على ارسال حيواناتهم الى المستشفى لمعالجتها وهذا هو الحل الوحيد للمقعدة في الاحوال الحاضرة ومن الشواهد على فائدة الجمعية ان بعض مفتشيها طافوا الاحياء الوطنية في احدى ليالي الصيف فضبطوا ٢٥ حيواناً أعدم ثمانية منها حالاً وتعمل الجمعية في سد رواتب عمالها ونفقات العلف والنقل الخ على التبرعات والاشتركاث

وقد حصلت ٢٢٨٥ جنيهاً من اصحاب الحيوانات في السنة الماضية ولكن هذا المبلغ لم يكف
يسد نفقات الملف وسواه . وزاد مجموع الاشتراكات السنوية في سنة ١٩٠٩ مبعين في
الثقة عنه في سنة ١٩٠٨ وبقيت التبرعات على ما كانت عليه ولكن المصروفات زادت ٣١١
جنيهاً عن الايراد وعليه فسيضمحل المال الاحتياطي القليل الموجود لدى الجمعية اذا لم يبادر
الى اعاتها والفضل الاكبر في تحسين عمل الجمعية عائد الى همة المستر باول السكرتير الجديد
ونشاطه فقد اسداه جميع محبي الحيوان الابرار شكرهم وثناءهم العظيم على عمله والمأمول انهم
يبدون في نتائج اعمال الجمعية الحسنة ما يبعثهم على تقديرها قدرها بزيادة اشتراكهم

(٣٣) - الحج

من الحوادث التي تستحق الذكر في السنة الماضية حج سمو الخديوي ودولة والدته وهذه
اول مرة منذ اوائل حكم الاميرة الخديوية حج فيها حاكم مصر وقد استقبلت البلاد باسرها
عود سمو ودولتها صالين بمظاهر الابتهاج والحماس العظيمين وتذكراً لهما سيقام ملجأ
في السويس بمال يكتسب به الجمهور لمساعد الحجاج وهم ذاهبون الى الاراضي المقدسة
بلغ مجموع الحجاج المصريين في هذا العام نحو ١٠٠٠٠ واجتاز ٥٠٠٠ حاج من
الاجانب القطر المصري براً الى السويس حيث ابجروا واجتاز ١٠٠٠٠ حاج قنال السويس
وحدثت اصابة بالطاعون في جده فعند الحج موبوءا واقام جميع الحجاج عشرة ايام في
المحجر الصحي

ولما كان الوصول الى الحجاز قد اصبح مستطاعاً بسكة الحديد فالتدابير المتخذة للحج
الصحي الآن تقتضي التعديل ولكن هذه المسألة تهتم تركيا واوروبا مباشرة اكثر مما تهتم القطر
المصري . فالنظام الحالي يضمن وقاية هذه البلاد من القادمين اليها من موالي بلاد العرب
ولا يصعب حراسة الحدود الشرقية اما في ما يختص بموالي سورية فالقطر المصري يستطيع
ان يتخذ اسباب الوقاية بضرب الحجر الصحي

الباب السابع

(في الصحة العمومية)

« ٣٤ » — المستشفيات

لا تزال مستشفيات الحكومة وصيدياتها آخذة في التقدم والتجّاح فبلغ عدد الذين عولجوا فيها في السنة الماضية ٣٧٠٠٠ وعدد الذين عولجوا في العيادات الخارجية ٣٥٠٠٠٠ منهم ١٤٤٥٠٠ من المرضى الجدد وعالج أطباء المراكز ٣٣٠٠٠ مريض مجاناً ومعظم الفضل في التحسن البادي في ارتفاع عمل الأطباء عائد إلى جودة التعليم في مدرسة الطب

وزار مستشفى الرمد النقالان في خلال السنة المنصورة والجيزة وبني صوف ولقصر وبلغ مجموع أيام عملها فيها ٤٤٢ يوماً وعولج فيهما ٧٠٠٠ من المرضى الجدد وبلغ مجموع الحضور فيهما ١٠٠٠٠٠ فموسط الحضور اليومي ٢٢١ لكل مستشفى وأكثر من ثلث الذين عولجوا فيها لم يبلغوا الخامسة عشرة فأقبل الفلاحين على هذين المستشفيات فآل حسن للمستقبل وعسى عملها هذا أن يأتي بنتيجة حسنة في تقليل إصابات الرمد المنتشرة في هذه البلاد

وعولج ٥٠٠٠ من المرضى الجدد في مستشفى الرمد الثابت في طنطا وبلغ مجموع عدد الحضور فيه ٧٧٠٠٠ وكاد مستشفى الرمد في أسيوط يكمل وسيكون جاهزاً في هذه السنة ولم يبدأوا بعد ببناء مستشفى المنصورة الذي يرجع الفضل في انشائه إلى سخاء بدرأوي بك من أعيان تلك الجهة ولكنهم وافقوا على الرسوم وسيشرعون في العمل في هذه السنة والهمة مبذولة في تلافي إصابات الرمد في مدارس الحكومة بتدريب المعلمين والتلامذة على قواعد حفظ الصحة البسيطة

وسيعين مفتش انكليزي لهذه المصلحة بسبب اتساع نطاق العمل وقد توفقوا إلى تدبير رجل يصلح لهذا العمل وسيعين فيه قريباً

« ٣٥ » — مستشفيات المجاذيب

زيد عدد الأمرة في بيارستان العباسية من ٨٧٧ إلى ٩٤٧ وسيفرغون قريباً من بناء بنّاية فيها ٦٠ غرفة فيزاد عدد الأمرة إلى ١٠٠٧ ولما كانت لا مناص من قبول المجاذيب الذين يخشى شرم فالزحام لا يزال موجوداً فقد بلغ عدد من في البيارستان في ٣١ ديسمبر ١١٥٠ أي بزيادة ٢٠٣ عن العدد المقرّر له وقد تقدموا تقدماً يذكر في بناء البيارستان

الجديد في الخاتقا وميكل القسم الاول في شهر مارس ١٩١١ وهو يسع ٢٤٠ مريضاً وبلغ عدد الذين دخلوا بيارستان العباسية ٥٤٦ في سنة ١٩٠٩ منهم ١٠١ جنوا من البلاغرا و٤٣ من الحشيش وقد شرعوا في البحث عن اسباب البلاغرا الغامضة وجروا في البحث على الطريقة التي وضعت للجنة التي تألفت في لندن للغرض نفسه ولا ريب في وجود علاقة بين الاغتذاء بالذرة وهذا الداء ولكن لا يعلم ما اذا كانت العلاقة بينهما علاقة العلة بالمعلول او كانت تساعد ظهور الداء فقط

« ٣٦ » — الطاعون

يسرني ان اقول ان وطأة الطاعون خفت في سنة ١٩٠٩ لا سيما في شكله الرئوي فبلغ عدد الاصابات ٥١٣ مقابل ١٥١١ في سنة ١٩٠٨ وعدد الوفيات ٢٠٧ وكان ٧٨٠ في سنة ١٩٠٨

ومعظم الفضل في هذه النتيجة الحميدة عائد الى التدبير الذي اتخذ منذ سنتين في المديرية الجنوبية وقد جهزت كل مديرية الآن بالمعدات اللازمة للتطهير وعين لها المستخدمون الاكفاء لهذا الغرض وجعل جماعة من المديرين على اعمال التطهير في مركز الرئاسة وجماعة من الموظفين الطبيين للطاعون على قدم الاهبة والاستعداد للذهاب الى الفواحي التي يظهر الطاعون فيها حالما يرد نبأ منها

وقد جاءت مكافحة الطاعون في السنوات العشر الماضية بفوائد كثيرة لم تكن مقصودة بالذات علاوة على الفوائد التي جنبت من منع انتشار هذا الداء الويل فصار قيد الوفيات اضبط واتجهت الانظار الى الاحوال غير الملائمة للصحة ووجوب تحسين الاحوال المحلية من هذا القبيل وعلاوة على ذلك فان الاطباء وموظفي الصحة تدربوا تدريباً صحيحاً نافعاً ولم يتجاوز المال الذي صرفته مصلحة الصحة على مكافحة الطاعون في كل المدة ٢٤٩٠٠٠ ج ٢٠ اي نحو ٢٥٠٠٠ ج ٢٠ في السنة

« ٣٧ » — وفيات الاطفال

زادت وفيات الاطفال الذين دون السنة في القاهرة في الصيف الماضي زيادة لم يعهد لها مثيل فقد كان المتوسط الاسبوعي ١٠٥ ولكنه ارتفع الى ١٣٠ في الجزء الاخير من مارس والى ١٨٨ في اواخر ابريل و٦٥٤ في اواسط مايو وكان متوسط الارقام في الاسباع الاربعة التالية ٥٧٣ اقصى ما بلغه العدد ٧٠٠ ثم هبط فجأة الى ٢٤٨ في شهر يوليو واستمر

المهبط يتدرج حتى شهر ديسمبر وفيه بلغ متوسط الشتاء السابق . نعم ان زيادة الوفيات بين الاطفال شائعة في جميع البلدان الحارة وسببها في الغالب امراض في جهاز الهضم ولكن السبب المباشر لهذه الزيادة الغريبة في القاهرة في السنة الماضية لم يعرف ولا بدء من تحقيق دقيق وافر قبل الوصول الى نتيجة معينة والمأمول ان يتم شيء من ذلك في فصل الصيف القادم وعلى كل حال فيحسن بذلك اقصى الطاقة في تعويد الامهات على العناية والنظافة وتربية الاولاد بالاساليب المعقولة . واول من وجه الاهتمام اي هذا الامر القائمون بادارة اجزاخانات اللادي كرومر فانهم معتمون بتعليم الطبقات الفقيرة القواعد الاولى في هذا الصدد والمفهوم ان اميرات البيت الخديوي عزم على انشاء جمعية لوقاية الاطفال والمنتظر ان مريان حركة كهذه بين الزوجات والفتيات في بيوت المثرين يفضي الى تحسين عظيم في الاحوال الحالية

« ٣٨ » — ماء الشرب في القاهرة

ظلت مسألة ماء الشرب في القاهرة ثلاث سنوات في معرض النظر واقول الآن ان الحكومة بلغت نتيجة نهائية في هذه المسألة الكبيرة الشأن . ففي سنة ١٩٠٣ استقر الرأي على استقاء ماء الشرب للقاهرة من آبار عميقة في روض الفرج بدلاً من النيل وعقب ذلك توالى الشكوى من الماء الجديد واعرب الوطنيون عن ميلهم الشديد الى الاستقاء من النيل رأساً فعينت الحكومة لجنة مختلطة في سنة ١٩٠٧ لتنظر في الامر ولكن تقريرها لم يرو غليلاً لانه لم يأت بحكم قاطع في نقطة الخلاف الجوهرية وهي المقارنة بين ماء النيل المرشح وماء الآبار العميقة . فاشير بامتحانات وتجارب اخرى لمعرفة ما اذا كان في الامكان ابتداء طريقة لازالة العيوب التي لم يبق ريب في وجودها في ماء الآبار فانقضت الحال فخص الموضوع بمحذافيره مرة اخرى بغية الوصول الى نتيجة يصح السكوت عليها لمعرفة التدابير التي يحسن اتخاذها فعينت لجنة برئاسة المستروب مستشار نظارة الاشغال السابق وبين اعضائها مدير مصلحة الصحة وبعد تجارب ومفاوضات استغرقت نحو ١٨ شهراً وضعت اللجنة تقريرها في شهر يوليو الماضي فاشارت بالصدول من الآبار واستقاء ماء الشرب من النيل رأساً واتخاذ الاحتياطات اللازمة في ما يختص باختيار المأخذ الذي يستقى الماء منه وترشيح الماء فوافقت الحكومة على رأي اللجنة واتفقت مع شركة مياه القاهرة على العودة الى الاستقاء من النيل واتباع الشروط التي وضعتها مصلحة الصحة في ما يختص بالمأخذ والترشيح وليس لي ان ابدى رأياً في الامور العلمية والفنية التي استندت اللجنة اليها في قرارها

ولكني ارى ان الامور الآتية تكفي لتسوغ هذا القرار

- (١) ان القرار كان بالاجماع بعد درس جميع وجوه المسألة درساً دقيقاً مطولاً والوقوف على اراء ذوي الخبرة والعارفين في هذه البلاد
- (٢) ان تقاوة ماء الابار بكتيوردولوجياً لا تفيد كثيراً من الوجهة الميخينية اذا كان الاهالي لا يشربون هذا الماء

- (٣) ان النظام الحالي مكروه عند جميع سكان القاهرة من اكبر كبر الى اصغر صغير ولم يزد من اخبار خمس سنوات ميلاً اليه

- (٤) ان مدينة الاسكندرية تستقي من ماء النيل وهو أكثر فذارة وكدورة فيها منه في القاهرة ولكن اسلوب الترشيح المتبع فيها منذ بضع سنوات والذي سبب في القاهرة جاء بنتائج حسنة منذ ادخاله

وام الامور التي اتجه اليها انتقاد المنتقدين في هذه البلاد القرار على جعل المأخذ الذي يستقي الماء منه بجوار وابورات شركة المياه اي شمالي المدينة فزعم المنتقدون ان ذلك كان لاسباب مالية توفيراً لتفقات جعل المأخذ قبلي المدينة على ان الرأي استقر على هذا القرار الذي يجد فيه غير العارف وجهاً للانتقاد السطحي بعد تأمل طويل وتفكير كثير وبعد ان فحص الماء في الجهتين فحصاً دقيقاً وثبت ان ليس بينهما فرق يستحق الذكر ولا غرو اذا كان الامر كذلك لعدم وجود مصارف من المنازل او المعامل وقلة المطر وكثرة مقدار الماء الجاري في النهر . ويقال بالاجمال ان تركيب ماء النيل المأخوذ من مكان يبعد بعداً كافياً عن ضفافه يضاهي في كل موضع منه ماء الشرب المستقي من انهار اوربا ولما كان ذلك كذلك فضل ابقاء المأخذ من جوار وابورات الشركة وعلى بعد مئة متر من ضفة النيل حيث تمكن مراقبته جيداً على ابعادهم الى حيث نصب مراقبته وحسبي في الرد على الذين يزعمون ان حب التوفير كان الباعث على هذا القرار ان كثرة تغيير مورد ماء الشرب زادت زيادة عظيمة بسبب اسلوب الترشيح الذي وقع الاختيار عليه فان رجال الصحة اصرؤا بشدة على ان ليس بين أساليب الترشيح الاخرى ما دلّ الاختبار الماضي على انه وافر بالحاجة المطلوبة في الاحوال الجوية والخصوصية في هذا القطر فعلاً بأرائهم وقع الاختيار نهائياً على اسلوب مها قيل في حسن مزاياه فانه يكلف اكثر كثيراً من الاساليب الاخرى التي عرضت على الحكومة

« ٣٩ » — مصارف القاهرة

تقدموا تقدماً يذكر في مشروع المصارف الذي وافقت الحكومة عليه سنة ١٩٠٨ وأعطيت
مقاولان مهمتان منه أحدهما لحل انكليزي وهي تشمل صرف ماء المطر ونحوه في القاهرة وصرف
اقدار الزيتون والضواحي وانشاء المستودع العمومي واعمال التطهير في الخانقا الواقعة على بعد
١٥ ميلاً الى شمال القاهرة . والاخرى لحل فرنسوي وهي انشاء المجرور العام بين محطة
الطلبات الى حياض تطهير المواد وقد ابتدأ العمل في المقاولتين وأعطيت مقاولات صغيرة شتى
لمحلات مصرية انحصارها مقاوله صنع الطوب الخصوصي اللازم للمشروع ولا ريب في ان هذه
المقاوله ستنشط صناعة الطوب المحلية . وفي اوائل سنة ١٩١٠ منطرح بالمناقصة مقاولات
طلبات السحب الكبرى واجهزة الهواء المضغوط

ولما كانت الاشاعات الباطلة السخيفة قد راجت عن الضرر الذي يلحقه فتح هذه
المصارف بالصحة العمومية يجدر بي ان اقول في هذا المقام ان الحفر في داخل المدينة لا
يكون في فصل الشتاء وانه لا خطر على الصحة من الحفر على كل حال فان المصارف ستوضع
قرب سطح الارض حتى لا يتعمقوا في طبقات التربة العميقة . اما الخنادق فلا تكون كبيرة
ولا تبقى مفتوحة الا بضعة ساعات فقط اما التراب الذي ينش فيطهر حالاً ويرفع الى سطح
الارض ثم توضع الانابيب حالاً وتردم الخنادق . فلا مجال للخوف والقلق على صحة سكان
المدينة اثناء العمل . ومضى تم هذا المشروع فانه يكون وافيًا بكل حاجات الصرف الصحية
ويجعل القاهرة في مصاف اصبح مدن العالم

والمأمول انه لا يتبدى شتاء ١٩١٠ — ١٩١١ حتى تتم اعمال المصارف التي تصرف
ماء المطر في القاهرة فلا يعود الماء يضر الشوارع في الايام الممطرة

« ٤٠ » — البعوض والملاريا

ابتدأت الحركة لآبادة البعوض في القاهرة من سنة ١٩٠٢ . اما التدابير التي اتخذت
فصب البترول في البالوعات وتغطية المنافذ بالسلك ووضع السمك في البرك ونحوها وازالة الماء
الراكد فنجحت بعض النجاح ولكن نجاحها لم يكن كافياً للاستغناء عن الكلل (الناموسيات)
والحقيقة انه ما دام في القاهرة برك ومطعمشات يرشح اليها الماء حين يعلو النيل فالبعوض
بقي . نعم ان التدابير المتخذة الآن مفيدة في بعض المواضع المعينة ولكن متى تمت المصارف

فسيكون العلاج اوفى واتم . ففي بورت سعيد كانت مكافحة البعوض اسهل مراساً لصغر حجم المدينة وعدم رشع الماء فيها فأجبت عن تحسين عظيم في راحة سكانها وقد اخطأ البعض الغرض من اتخاذ هذه التدابير في المدينتين وحسبوا انه مكافحة الماريا وهو وهم فان البعوض الذي ينقل عدوى الماريا يتولد في الماء الحلو او الماء القليل الملوحة وهو نادر الوجود في القاهرة وبورت سعيد والحقيقة ان اباداة البعوض فيهما لم يكن له من التأثير في تقليل الماريا اكثر مما كان له في تقليل حوادث التدرن . اما في السويس والاسماعيلية فان الماريا كانت موجودة فالتدابير التي اتخذت فيهما لآباداة بعوض الماريا افضت الى تحسين عظيم في الصحة العمومية

الباب الثامن

في الحفانية

« ٤١ » — المحاكم الاهلية

(١) المحاكم الجنائية — يتضمن الجدول الثاني عدد الجرائم التي ارتكبت سنة ١٩٠٩ مقابلاً مع عددها في سنة ١٩٠٨

١٩٠٩	١٩٠٨	
٣٨٢٨	٣٦٥٥	الجنابات ...
٣٣٢٣٠	٣٢٩٠٥	الجنح التي نظرتها النيابة ...
٣٧٢٥٣	٣٣٢٣٠	... نظرها مأمورو المراكز
٨٦٣٢	٩٩٦٨	... المخالفات التي نظرتها النيابة
٧٤٣٦٤	٦٩٤٠٥	... نظرها مأمورو المراكز
١٥٧٢٠٧	١٤٩١٦٣	... الجمة

فيرى ان الجرائم الصغرى التي تشمل المخالفات التي نظرتها النيابة ومأمورو المراكز زادت في ٧٥٤٦ في سنة ١٩٠٩ عن مثلها في سنة ١٩٠٨ والمرجح ان زيادة الجنح التي نظرت في المراكز عائدة الى زيادة نشاط ضباط المراكز بتعويلهم على توسيع دائرة سلطتهم في هذه القضايا

وعلى كل حال فالزيادة ليست مما يحفل به ولا يزال عدد الجرائم الصغرى في السنة الماضية اقل بكثير منه في سنة ١٩٠٥ حين بلغ ١٦١٨٤٥ ولم تكن سلطة المراكز قد اقتصت كما هي الآن

اما الجنج الكبرى اى التى تنظرها النيابة فقد زادت حتى بلغت ٣٢٩٠٥ في سنة ١٩٠٨ و ٣٣٢٣٠ في سنة ١٩٠٩ اى بزيادة ٣٢٥ في الاخيرة واليك بيان تفصيل هذه الجرائم في السنوات الثلاث الماضية

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧			
١٢٦٤٣	١٢٧٦٤	١١٣٨٣	...	...	السرقه (المادة ٢٧٤)
٣٩٥٨	٣٧٨٤	٣٧٩١	...	...	" (٢٧٥)
٤٣٠	٣٧٢	٣٣٢	...	...	التزوير (المادة ١٨٣)
٥٩٨	٥١٧	٤٩٧	...	...	الامتلاك (نصب) بغير وجه حق (المادة ٢٩٣)
١٤٥٨	١٠١٤	٩٠٥	...	...	خيانة الامانة (للمواد ٢٩٤ — ٢٩٩)
٣٠٥	٣٣٣	٣٣٢	...	...	تسميم الموائى (للمادتين ٣١٠ و ٣١٢)
٣١٧٢	٣١٥٨	٣٠٥٠	...	...	اتلاف المزروعات (المادة ٣٢١)

اما الجنابات فقد بقيت آخذة في زيادتها المتعاده في اوائل السنة الماضية فبلغت الجنابات الحقيقية بحسب تبويب النيابة ٣٨٢٨ يقابلها ٣٦٥٥ في سنة ١٩٠٨ و ٣٢٨٨ في سنة ١٩٠٧ وفي الجدول الآتي بيان عدد الجنابات في كل من انواعها في السنوات الثلاث

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	الجناية		
٩١١	٨٥٩	٧٨٩	...	...	القتل
٦٤٧	٦١١	٤٢٥	...	...	الشروع في القتل
٦٧	٦٤	٥٦	...	...	ضرب وجرح
٥٤٦	٤٩٧	٥٠٩	...	...	سرقة
٤٥	٥٧	٥٠	...	...	الشروع في السرقة
٤٩٠	٤٥٩	٤٢٤	...	...	سرقة (للمادة ٥٠)
١	—	—	...	...	اتلاف المزروعات (للمادة ٥١)
١٤٣	١٨٤	١٩٢	...	...	" " (للمادتين ٣٢٠ و ٣٢٢)
٨٤	٩٤	٧١	...	...	تسميم المواني
٤٩٢	٥٠١	٤٥٦	...	...	الحرق عمداً
١٦٦	١٢٨	١١٨	...	...	اختطف او هنك العرض
٩٥	٧٤	٦٠	...	...	التزوير
٢	٤	٨	...	...	الرشوة
١٣٩	١٢٣	١٣٠	...	...	شقي ...
٣٨٢٨	٣٦٥٥	٣٢٨٨	...	...	الجملة

فبالنظر الى سنة ١٩٠٩ كلها يجد ان زيادة حوادث القتل والشروع في القتل مما لا يدعو الى الارتياح في الاجرام العام ولكن من ينظر الى احصاءات الاشهر الاربعه الاخيره من سنة ١٩٠٩ على حدة ويقارن بينها وبين احصاءات المدة نفسها في السنين السابقة يجد نقصاً واضحاً في الجنايات وهذا النقص ناتج بلا ريب عن الاحتمياطات التي اتخذت طبقاً لقانون مراقبة البوايس الذي انقذ في شهر يوليو الماضي . وفي الجدول الآتي يأتى عدد الجنايات التي ارتكبت في الاشهر الثمانية الاولى والاشهر الاربعه الاخيره من كل سنة من

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	السنوات الثلاث الماضية على التوالي
٣٧٤١	٣٣٧٣	٢١٣٠	من يناير الى اغسطس
١٠٨٧	١٢٨٢	١١٥٨	من سبتمبر الى ديسمبر

ومما يستحق الذكر ان معظم النقص الظاهر في هذه الارقام هو في بابي القتل والشروع في القتل ولا استطاع الحكم من الآن في ما اذا كانت هذه النتائج تدوم ولكن نقص الارقام شاهد على ان رجال البوليس نجحوا بالسلطة التي خولوها اخيراً في القبض على مرتكبي الجنايات (ب) المحاكم المدنية — لا تزال الاعمال المدنية آخذة في الزيادة المستمرة في جميع المحاكم الاهلية ما عدا محكمة الاستئناف

وفي سنة ١٩٠٩ خولت عشر محاكم اخرى من محاكم المراكز حق النظر في القضايا المدنية فرفع اليها ٥١٥٦ قضية انجزت ٤٥٢٩ منها ولكن هذا التدبير لم يخفف العمل عن كاهل المحاكم الجزئية كما يرى باجلى بيان من الجدول التالي

قضايا رفعت

١٩٠٩	١٩٠٨	
٧٨٠٩	٢٥٣٤	المحاكم المركزية
١٨٢١١٦	١٥٣٣٣٣	المحاكم الجزئية
		الكلية
٦٥٦٤	٥٧٢٦	ابتدائي
٤٣ ٢	٤٨١٤	استئناف
١١٥٧	١١٥٨	محكمة الاستئناف

قضايا انجزت

٧٠٦٠	٢٥٣٦	المحاكم المركزية
١٨٦٩٤٢	١٤٩٧٣٦	المحاكم الجزئية
		المحاكم الكلية
٧٠٧٤	٤٨٧٥	ابتدائي
٥٢١١	٣٩٦٣	استئناف
٩٧٦	١١٥٩	محكمة الاستئناف

وقد زادت القضايا المتأخرة في المحاكم المدنية عامة ما عدا قضايا الاستئناف في المحاكم الكلية . ثم ان تراكم القضايا التي سينظر فيها ظاهر على انه في المحاكم الجزئية وفي قضايا الابتدائي في المحاكم الكلية على ان القضاة في الحالتين انجزوا من القضايا اكثر مما انجزوا في سنة ١٩٠٨ . وقد بلغت المتأخرات في محكمة الاستئناف ٣٧ في المئة من القضايا المرفوعة

اليها وكان عدد ما انجز فيها من القضايا اقل مما انجز في سنة ١٩٠٨، ١٣٨ قضية وهذه الارقام تدل على انه لم يعد في طاقة موظفي المحاكم ان يتوموا بعمل الملحق على عاتقهم ولذلك لم يربد من ايجاد عشر وظائف جديدة للقضاة في ميزانية السنة الحالية

(ج) الاجازات — عدل قانون الاجازات في المحاكم تعديلاً مفيداً فقد كانت العادة ان تستغرق العطلة القضائية ثلاثة اشهر ونصف شهر بين يونيو وصبتمبر فيبقى نصف قضاء المحكمة يزاولون اعمالها والنصف الآخر يغيب بالاجازة ولكن هذه الطريقة كانت كثيرة العيوب فان المتأخرات كانت تتراكم لقلة القضاة واذا طيلت اجازة النائب فالخاضعون يتعبون من كثرة العمل فلاجل علاج هذا النقص طيلت مدة الاجازات الى خمسة اشهر اي من مايو الى اكتوبر على ان يغيب ثلث القضاة فقط ويعطى كل قاضٍ خمسين يوماً بدلاً من ٥٤ يوماً وانفذ هذا القانون الجديد في السنة الماضية فجاءت النتائج محقة للآمال فقد زاد عدد القضايا التي انجزت بين مايو واكتوبر نحو ٣١٠٠٠ قضية عما انجز في المدة عينها في سنة ١٩٠٨ وتقص عدد القضاة الذين انتدبوا من محكمة الى محكمة اخرى اكثر من النصف وكان هذا الانتداب من اكبر عيوب الطريقة القديمة

٤٢ — المحاكم الشرعية

اشترت في تقرير الماضي الى اجماع الجمهور على المطالبة باصلاح المحاكم الشرعية ووصف عيوب نظامها الحالي والتغيير المطلوب لتلافي هذه العيوب وذكرت المشروع الذي كان معروضاً على مجلس شورى القوانين حين كتابة ذلك التقرير واقول الآن ان ولاء الامور في نظارة الحفانية بذلوا اقصى جهدهم في سنة ١٩٠٩ بتلقي الانتقادات المختلفة التي وجهت الى مشروعهم بروح المساهمة والتساهل فعدل المشروع بعض التعديل اجابة لرغبة قاضي مصر الجديد وبسرني جداً ان اقول ان مجلس شورى القوانين وافق على هذا الاصلاح المهم في ديسمبر بعد ان عدله تعديلات قليلة قبلتها الحكومة كلها تقريباً وقد قسمت المحاكم بهذا النظام الجديد الى ثلاثة اقسام

(١) محكمة القاهرة العليا (٢) ثماني محاكم ابتدائية في بنادر القطر الكبرى

(٣) محاكم جزئية في هذه البنادر وفي جميع بنادر المراكز

وجعل اختصاص المحاكم الجزئية في المسائل المتعلقة بالزواج او الناتجة عنه واحكامها فيها مبرمة اما في سواها فأحكامها تستأنف الى المحاكم الابتدائية وهذه تنظر في الاستئنافات المرفوعة اليها من المحاكم الجزئية وتحكم في سائر الاحوال الشخصية وتستأنف احكامها فيها الى المحكمة العليا وعهد في اختيار قضاة هذه المحاكم الى لجنة يرئسها ناظر الحفانية او نائبه وتؤلف من

قاضي مصر الاكبر وتشيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وأحد مفتشي المحاكم الشرعية .
وتستشار هذه اللجنة في ترقية القضاة ونقلهم

وقد ذكرت في السنة الماضية ان من اركان النظام الجديد زيادة رواتب قضاة هذه
المحاكم وموظفيها وتحسين حالهم واقول الآن ان الحكومة وضعت جدولاً للرواتب زادت فيه
مجموع رواتب القضاة ٥٠ في المئة ورواتب الموظفين ١١ في المئة وقد زادت إيرادات المحاكم
الشرعية زيادة كبيرة بعد ادخال تعريفة الرسوم الجديدة في مايو من السنة الماضية

ومنذ بضع سنوات قرأ القوار على مراجعة الدفاتر والاوراق المحفوظة في ١٩ محكمة من
المحاكم وتبويبها ووضع فهرس لها ففي آخر ١٩٠٨ اتقوا ذلك في ١٢ محكمة وفي سنة ١٩٠٩
فرغوا من ثلاث محاكم أخرى وهذا العمل شاق كبير لانه يقتضي تبويب اوراق يرجع تاريخها
الى سبع مئة سنة مضت والمنتظر ان يفرغوا منه في سنة ١٩١١ فيكون قد استغرق ١٣ سنة

٤٣ — المحاكم المختلطة

حولت الانظار في السنة الماضية الى تراكم الاعمال في المحاكم المختلطة واشتدت الى
الاقتراحات التي اقترحت لتلافي هذا الامر وذكرت رأي النائب العمومي السابق من ان
زيادة القضايا مسببة عن الازمة المالية وان الفرج يتلو الفراغ من التصفيات واقول الآن ان
التأخرات نقصت في سنة ١٩٠٩ بسبب الزيادة في مقدار ما انجز من القضايا فقد بلغ عدد
القضايا الجديدة ٢٤٠٠٠ في السنة القضائية ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وبلغ عدد ما انجز ٢٥٠٠٠
فتكون التأخرات قد نقصت ١٠٠٠ قضية . وما يجدر ذكره في هذا المقام للدلالة على هود
المياه الى مجاريها ان عدد القضايا التجارية بلغ ٤٦١٤ في سنة ١٩٠٩ وكان ٥٢٩١ في سنة
١٩٠٨ وكانت هذه القضايا قد زادت زيادة كبيرة في السنة السابقة فنقصها الآن يحمل
على الظن بان التجار اخذوا يدققون اكثر من قبل في القيام بعهودهم وان الثقة اخذت تعود
بالترجيح ولكن الافلاس لم يقل وقضايا الافلاس الاحثيالي بلغت ٦٣ في سنة ١٩٠٩
بقابلها ٣٧ في سنة ١٩٠٨ فحكم على ٣٢ مفلساً بالسجن ولكن ١٢ منهم فرّوا ونجوا من العقاب

لأن الحكومة المصرية لا تستطيع ارجاع المذنبين الفارين من هذه البلاد اليها
وفي السنة الماضية وضع في معرض النظر مسألة تحسين نظام المحاكم المختلطة الحالي حتى تزيد كفاءتها
فعرضت الحكومة اقتراحاتها في هذا الصدد على اللجنة الدولية لتوطئة اوضاع الدول اما التعديلات
التي اقترحتها فهي (١) انقاص عدد القضاة في جلسات الاستئناف الى خمسة وفي جلسات المحاكم
الابتدائية الى ثلاثة (٢) ان تعين الحكومة رؤساء المحاكم وبينها محكمة الاستئناف (٣) أن يحمل

أقصى حد لسن القضاة والمستشارين ٦٥ سنة. وقد قبلت الحكومة اقتراحاً اقترحه محكمة الاستئناف فان هذه المحكمة حوت نظر الحكومة الى ان تراكم الاعمال وطول المدة بين وفاء قاض أو سفره وتعيين خلفه بوجوب تعيين قاض لا يلحق باحدى المحاكم الثلاث بل يعين مؤقتاً في المحكمة التي تكون في حاجة اليه ويسوّني جداً ان انعي المستر سائق القاضي الانكليزي في محكمة الاسكندرية المختلطة منذ ١٩٠٦ المتوفى في اكتوبر الماضي فقد كان عالماً مجتهداً وسيشعر زملاؤه بخسارته وقد خلفه المستر فور المحامي وحامل شهادة مدرسة الفقه في باريس وكان قبلاً قاضياً في المحاكم الاهلية وقد خسرت المحاكم المختلطة خسارة فادحة بوفاة المسيو برتشيرفك النائب العمومي بعد ان خدمها خدمة عظيمة بمجد ونشاط ست عشرة سنة

« ٤٤ » — التشريع الدولي المختلط

سبق لسابق ولي ان ينبا ان النظام الحالي القاضي بدم تطبيق قانون في شي من الامة على الاوربيين المقيمين في القطر المصري لا يمكن الا بموافقة خمس عشرة دولة قد غل يدهم في التشريع وان الصعوبات الفعلية الناجمة عن هذه الحالة تزداد يوماً بيوماً بزيادة مطالب البلاد وفي البيان الآتي عن حالة القوانين المختلفة المعروضة على الدول برهان جلي على صعوبة انفاذ النظام الحالي ولو مع رضى الدول وكون الغرض من القوانين تلافي عيوب ادارية مسلم بها ولا علاقة لها بالسياسة عرضت مسألة توحيد اقليم التسجيل لاول مرة على الدول في مايو ١٩٠٣ وبعد مناقشات طويلة طول سنة ١٩٠٤ قبلها معظم الدول العظمى في اجتماع اللجنة الدولية المختلطة في مارس سنة ١٩٠٥ وبعد ذلك دارت المفاوضات الشفاهية مع الدول التي لم تقبل المشروع اما الآن فان الدول العظمى سلمت به ما عدا فرنسا وروسيا

واقترح اتباع نظام طورنس لتسجيل سندات الملكية في مايو سنة ١٩٠٣ فتباحث اللجنة الكلية فيه في يناير سنة ١٩٠٤ ووافقت اللجنة الفرعية عليه في ابريل سنة ١٩٠٨ ووافقت عشر من الدول عليه في اجتماع اللجنة الكلية في الشهر التالي فابلغت الدول نص القرار في يونيو ١٩٠٨ فسلمت به ما عدا فرنسا وروسيا

ان مشروع تعديل المادة ١٣ من القانون المدني للمحاكم المختلطة يهتم الحكومة المصرية جداً لان قبوله يخفف الضرر الناتج الآن عن نظام التشريع الحالي الاوربيين الذي يصعب انفاذه وجوهه المشروع ان كل تغيير في القانون المختلط ما عدا الجزء الخاص بتنظيم المحاكم المختلطة نعم له الحكومة المصرية بالاتفاق مع اكثرية مجلس مؤلف من قضاة محكمة الاستئناف المختلطة وقاض من كل بلاد لا يكون لها مثل في هذه المحكمة فعرض المشروع

للمرة الاولى في يناير ١٩٠٥ ونظرت فيه اللجنة الكلية واحالة الى اللجنة الفرعية في شهر مارس من تلك السنة وبسبب تشعب الآراء في اللجنة الفرعية سحب المشروع مؤقتاً ثم عادت الحكومة فعرضته في شهر مارس سنة ١٩٠٩ وفي اجتماع اللجنة الكلية في شهر مايو وافقت اكثرية كبيرة عليه بشرط تنقيحه على ان كل تشريع جديد لا يعمل به الا اذا وافقت عليه اكثرية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس . والحكومة مستعدة لقبول هذا التعديل لانه على كل حال خير من الحالة الحاضرة التي تقتضي موافقة كل بلاد على حديثها

الباب التاسع

في المعارف

« ٤٥ » — كلام عمومي

تدير نظارة المعارف ١٤٤ كتاباً و ٦ مدارس لتعليم الذين يعملون في الكتابيب ومنها مدرسة لتعليم المعلمات و ٣٢ مدرسة ابتدائية للصبيان ومدرستين ابتدائيتين للبنات و ٥ مدارس صناعية واربع مدارس ثانوية والثلاث المدارس التي للتعليم العالي وهي مدرسة الطب ومدرسة الحقوق والمهندسخانة . وثلاث مدارس لتعليم المعلمين ومدرسة القضاء الشرعي . وكان عدد الطلبة في هذه المدارس في ٣١ ديسمبر الماضي كما ترى في الجدول التالي بالمقابلة مع السنين الماضية

١٨٩٠	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩
١٩٦١	٢٦٢٥	٢٩٦٦	٧٤١٠	٩٠٤٥	١١٠١٤	١٢٣٦٩	١٢٣٦٥
—	—	—	١٤٧٨	٢٩٢٩	٢٩٧٨	٢٧٨٨	٢٧٤٧
٥٧٦١	٧٢٢٣	٦٤٨٩	٧١٧٥	٧٩١٨	٨٥٤٤	٨٥٨٥	٨٢٨٦
٢٩٢	٢٩٢	٢٧٧	٦٧٥	٧٦٦	٨٥٩	٨١٩	٨٥٤
٧٢٤	٦٨٤	٥٦٦	١٣٤٥	١٣٨٠	١٩١٠	٢١١٣	٢٢٤٣
٢٨٢	٢٤٩	٢٨٨	٧٤٢	٩٦٢	١٣٠٤	١٥١١	١٥٤٣
٢٨	١٢	٤	٢	٣	٢٢	٤٠	٥٥

والنظارة تراقب المدارس الخصوصية التالية

٣٥٨٢ كتاباً	فيها من التلامذة	١٩٠٨٧٥
١٣ مدرسة ابتدائية	" " "	٠٠٣٥١٧
٧ مدارس صناعية	" " "	٠٠٠٨٤٣
مدرسة للمحاضرات والقوالب	" " "	٠٠٠٠٢٩
اصلاحية الجيزة	" " "	٠٠٠٧٢٦

وقد سن قانون جديد من مقتضاه جعل ادارة التعليم الابتدائي والصناعي من اختصاص مجالس المديرية ولذلك مستلم هذه المجالس كل المدارس الاميرية الابتدائية التي في الاقاليم ويكون على مجالس المديرية ان تزيد مباني هذه المدارس سعة وتحسينا وتعين لها من يلزم من المعلمين الاكفاء وتجهزها بما يلزم من ادوات التعليم وثقوم بكل ما يلزم للمديرية من هذا القليل معتمدة على المعاضدة العمومية والخصوصية في المديرية نفسها. وستستمر الحكومة على اعطاء الاعانات المالية اللازمة لمراقبة هذه المدارس. ونظارة المعارف تساعد مجالس المديرية في كل الامور المتعلقة بادارة التعليم كتخصيص وغرامات الدروس وتصميمات المباني وتسمع للجان التعليم ان تستعين بمفتشي النظارة

ومن عيوب النظام الحاضر ان المدارس زائدة عن الحاجة في بعض الاماكن لكي تناظر مدارس موجودة فيها واماكن اخرى تحتاج الى المدارس ولم تعط ما تحتاج اليه. واصلاحا لذلك لا بد من التعاضد بين نظارة المعارف ومجالس المديرية وبين المجالس والذين سبقوها الى انشاء المدارس

وقد ذكرت في تقريرى السابقين الوسائل التي اتخذت لزيادة التعليم بالعربية. فان استعمال لغة اجنبية للتعليم لم يكن الا واسطة وقتية تستخدم زمن الانتقال الى ان يصير التعليم كله باللغة العربية. وقد تم هذا التغيير في المدارس الابتدائية. فكل العلوم التي تعلم فيها تعلم الآن بالعربية اما المدارس الثانوية فكانت العلوم كلها ما عدا العربية تعلم فيها بالانكليزية او الفرنسية ومنذ سنة ١٩٠٧ صارت العلوم الرياضية تعلم فيها بالعربية والمراد ان ينقل تعليم سائر العلوم الى العربية بالتدريج ولكن ينبغي على مفتشي نظارة المعارف وعلى المعلمين الاوربيين الذين فيها ويطلب منهم ان يعلموا العلوم بالعربية ويمتحنوا التلامذة في الامتحانات العمومية ان يعرفوا العربية معرفة تامة. وقد أعدت لم كل الوسائل اللازمة لذلك

فالامتحان الابتدائي في اللغة العربية الذي تقرر سنة ١٨٩٧ صار الآن اجباريا لكل المعلمين الاوربيين ولا يستثنى منه الا القليلون. ولا يثبت احد منهم في وظيفته او يزد راتبه الا بعد ما يجوز الامتحان. ثم اوجد امتحانان آخران الامتحان العالي والامتحان الشرقي وهما اختياريان ولكن من يجوز الاول منهما يتال جائزة خمسين جنيا مصريا ومن يجوز الثاني يتال جائزة مئة جنية مصري. ومن حين وضع هذا النظام جاز ١٥٤ اوريا الامتحان الابتدائي و١٣ الامتحان العالي وواحد الامتحان الشرقي. وقلة الذين جازوا الامتحانين الاخيرين العالي والشرقي ناتجة بالاكثير عن الصعوبة في وجود المدرسين الاكفاء لم وعن

كثرة النفقات التي تلزم اذ كانت مدة التعلم طويلة ودفعاً لذلك انشئت حديثاً فرق لتعليم العربية مجاناً . وقد كثر المنتظمون فيها وبتزديد فائدة الذين عرفوا كيف ينتفعون منها

« ٤٦ » — نفقات المعارف

قدرت نفقات نظارة المعارف ٥٠٥٠٠٠ ج . م . سنة ١٩١٠ قبلت زيادتها الحقيقية ٢٧٠٠٠ ج . م عما كانت سنة ١٩٠٩ . وقد خصص من هذه الزيادة مبلغ ٦٠٠٠ ج . م للتعليم الزراعي والصناعي ولمساعدة المدارس الصناعية الخصوصية وزيادة المعلمين وزيادة الرواتب . والباقي من الزيادة وهو ٢١٠٠٠ ج . م خصص لفروع أخرى في نظارة المعارف فمن ذلك نحو ٩٠٠٠ ج . م لزيادة الوسائل اللازمة لتعليم المعلمين المصريين . ومدرسة القضاء الشرعي التي لا يتم عدد طلبتها قبل سنة ١٩١١ تحتاج أكثر من ٣٦٠٠ ج . م هذه السنة لتوسيع نطاقها . ونحو ٢٠٠٠ ج . م معينة لترقية التعليم الابتدائي بالعربية . وقد اقتضت زيادة طالبي الامتحان العمومي ان تزداد النفقات ٢٠٠٠ ج . م وخصص ٢٦٠٠ ج . م لزيادة رواتب المعلمين في المدارس الصناعية . وضيفت ٣٠٠٠ ج . م الى نفقات المدارس العمومية وجعل لنظارة المعارف اعتمادات خصوصية سنة ١٩١٠ تبلغ ٢٧٥٠٠ ج . م فوق ميزانيتها العادية وهي ١٦٠٠٠ ج . م لتجديد المدرستين الابتدائيتين في بني سويف وقنا لانهما في حالة يرثى لها و ٨٠٠٠ ج . م لاجل الشروع في بناء مدرسة للبنات في الاسكندرية

« ٤٧ » — الكتابات

فلت الرغبة في انشاء الكتابات عما كانت عليه وسبب هذا على نوع ما ان الذين كانوا يتبرعون لانشائها لم يعودوا يشعرون بلزوم ذلك بعد ان قرأ القرار على ربط ضرائب محلية لاجل التعليم . وقد اخذت مجالس المديرية في عملها وبنائها بنوع خاص امر الكتابات التي سينفق عليها سبعة اعشار الاموال المعينة لمجالس المديرية ولذلك يرجي ان ينهض التعليم فيها نهضة جيدة وقد نجحت مراقبة الحكومة للكتابات واعانتها لما في غضون سنة ١٩٠٩ كما يظهر من الجدول التالي

السنة	عدد الكتابات الخصوصية التي فتحت	عدد الكتابات التي اعطيت اعانات	مبلغ الاعانات
١٩٠٨	٣٦٧٩	٢٩٤٩	١٩٩٩٢
١٩٠٩	٣٥٨٢	٣٠٥٤	٢١٤٧٩

وسبب النقص في عدد الكتائب المذكور في الحقل الاول ان بعض الكتائب الصغيرة ضمت الى غيرها مما يجاورها ولكن عدد التلامذة في الكتائب زاد كثيراً كما يظهر من الجدول التالي

سنة	صبيان	بنات	المجموع
١٩٠٨	١٦٠٧٨٩	١٣٧٥٣	١٧٤٥٤٢
١٩٠٩	١٧٤٠٢٣	١٦٨٥٢	١٩٠٨٧٥

وزادت فائدة الكتائب فان ١١٤٢ من معلميها (فقهاؤها) يحسبون الآن مستعدين للقيام بما يطلب منهم . وقد وجد التعليم متقناً في ١١٠٩ كتائب وقال المفتشون ان ١٥٢٢ كتاباً مدارة ادارة حسنة . واذا نظر الى الكتائب التي روقت سنة ١٩٠٩ وعددها ٣٥٨٢ وجد انها كلها للمسلمين ما عدا ٢٨ كتاباً للاقباط واثنان من هذه الثانية والعشرين لم تأخذ اعانة . وعدد غير المسلمين في الكتائب ٢٩٨٩ اي اقل من ٢ في المئة من عدد كل التلامذة وكان تحت ادارة نظارة المعارف مباشرة ١٤٤ كتاباً سنة ١٩٠٩ فيها ٣٥٥ معلم و ٥٧ معلمة و ٩١٨٣ تلميذاً و ٤١٨٢ تلميذة فجملة التلامذة من الذكور والاناث ١٣٣٦٥ وذلك يزيد عما كان فيها سنة ١٩٠٨ لانه كان فيها ٨٨٠٦ من الصبيان و ٣٥٦٣ من البنات

« ٤٨ » — التعليم الابتدائي

كان عدد مدارس الصبيان الابتدائية التي تحت ادارة نظارة المعارف ٣٢ وفي اربعة منها اقسام داخلية . وعدد تلامذتها ٧٩٤١ فنقص ٢٢٣ عما كان في العام الماضي بسبب التدقيق في قبول التلامذة الذين من غير السن المحدد على ما تقرر في شهر اكتوبر الماضي لكي لا يقبل تلامذة كبار السن في المدارس الابتدائية . وزد على ذلك انه قلل العدد الذي قبل في بعض المدارس لانها كانت قبلاً مزدحمة فرفض ٨٠ في القاهرة في اول هذه السنة المدرسية لضيق المحل . وبما يسر ذكره انتظام حضور التلامذة الى هذه المدارس فقد بلغ عدد الذين حضروا الدروس سنة ١٩٠٩ ستة وتسعين في المئة من الذين دونت اسمائهم فيها وذلك من احسن ما يكون في البلدان الاخرى

وقد زيد تحسين التعليم بتعيين معلمين من الذين نالوا الدبلومات حديثاً بدل معلمين غير متعلمين فن التعليم . ولم يعين احد للتعليم في السنة المدرسية الحالية من الذين نالوا الشهادة

وعلى كل حال فالزيادة ليست مما يحفل به ولا يزال عدد الجرائم الصغرى في السنة الماضية اقل بكثير منه في سنة ١٩٠٥ حين بلغ ١٦١٨٤٥ ولم تكن سلطة المراكز قد اقسمت كما هي الآن

اما الجنبع الكبرى اى التي تنظرها النيابة فقد زادت حتى بلغت ٣٢٩٠٥ في سنة ١٩٠٨ و ٣٣٢٣٠ في سنة ١٩٠٩ اى بزيادة ٣٢٥ في الاخير واليك بيان تفصيل هذه الجرائم في السنوات الثلاث الماضية

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧			
١٢٦٤٢	١٢٧٦٤	١١٣٨٣	...	...	السرقه (المادة ٢٧٤)
٣٩٥٨	٣٧٨٢	٣٧٩١	...	...	" (" ٢٧٥)
٤٣٠	٣٧٢	٣٣٢	...	...	التزوير (المادة ١٨٣)
٥٩٨	٥١٧	٤٩٧	...	...	الامتلاك (نصب) بتدريج حق (المادة ٢٩٣)
١٤٥٨	١٠١٤	٩٠٥	...	...	خيانة الامانة (المواد ٢٩٤ — ٢٩٩)
٣٠٥	٣٣٣	٣٣٣	...	...	تسميم الموائى (المادتين ٣١٠ و ٣١٢)
٣١٧٢	٣١٥٨	٣٠٥٠	...	...	اتلاف المزروعات (المادة ٣٢١)

اما الجنايات فقد بقيت آخذة في زيادتها المعتادة في اوائل السنة الماضية فبلغت الجنايات الحقيقية بحسب تبويب النيابة ٣٨٢٨ يقابلها ٣٦٥٥ في سنة ١٩٠٨ و ٣٢٨٨ في سنة ١٩٠٧ وفي الجدول الآتي بيان عدد الجنايات في كل من انواعها في السنوات الثلاث

الجنابة	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩
القتل	٧٨٩	٨٥٩	٩١١
الشروع في القتل	٤٢٥	٦١١	٦٤٧
ضرب وجرح	٥٦	٦٤	٦٧
سرقة	٥٠٩	٤٩٧	٥٤٦
الشروع في السرقة	٥٠	٥٧	٤٥
سرقة (المادة ٥٠)	٤٢٤	٤٥٩	٤٩٠
اتلاف المزروعات (المادة ٥١)	—	—	١
(لادنين ٣٧٠ و ٣٧١)	١٩٢	١٨٤	١٤٣
تسميم المواني	٧١	٩٤	٨٤
الحرق عمداً	٤٥٦	٥٠١	٤٩٣
المخطف او حثك المرض	١١٨	١٣٨	١٦٦
التزوير	٦٠	٧٤	٩٥
الرشوة	٨	٢	٣
شقي	١٣٠	٢٣	٢٩
المجموع	—	—	—
	١١٠٠	١١٥٥	١٢٠٨

ولما نظر الى سنة ١٩٠٩ كلها يجد في زيادة حوادث القتل والشروع في القتل عمالا يدعو الى الارتياح في الاجرم هذه وكان من بطون المحققين ان الاشهر الاربع الاخيرة من سنة ١٩٠٩ على حدة وبغيرت بينها بين حوادث سنة تسبق في سنة سابقة نجد نقصاً واضحاً في الجنابات وهذا نقص يرجع بلا ريب عن احييحت التي اتخلى عنها لقانون مراقبة البوايس التي تقضى في شهر يوليو منفي وفي جدول لآتي يبين عدد الجنابات التي ارتكبت في الاشهر الخمسة الاولى والاشهر الاربعة الاخيرة من كل سنة من السنوات الثلاث الماضية على تنوي

من يناير الى أغسطس

من سبتمبر الى ديسمبر

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧
٢١٥١	٢٠١٢	٢٠٠٠
١٠١١	١٠٨٢	١٢٤١

وبما يستحق الذكر ان معظم النقص الظاهر في هذه الارقام هو في بابي القتل والشروع في القتل ولا يستطيع الحكم من الآن في ما اذا كانت هذه النتائج تدوم ولكن نقص الارقام شاهد على ان رجال البوليس نجحوا بالسلطة التي خولوها اخيراً في القبض على مرتكبي الجنايات (ب) المحاكم المدنية — لا تزال الاعمال المدنية آخذة في الزيادة المستمرة في جميع المحاكم الاهلية ما عدا محكمة الاستئناف

وفي سنة ١٩٠٩ خولت عشر محاكم اخرى من محاكم المراكز حق النظر في القضايا المدنية فرفع اليها ٥١٥٦ قضية انجزت ٤٥٢٩ منها ولكن هذا التدبير لم يخفف العمل عن كاهل المحاكم الجزئية كما يرى باجلى بيان من الجدول التالي

قضايا رفعت

١٩٠٩	١٩٠٨	
٧٨٠٩	٢٥٣٤	المحاكم المركزية
١٨٢١١٦	١٥٣٣٣٣	المحاكم الجزئية
		الكلية
٦٥٦٤	٥٧٢٦	ابتدائي
٤٣ ٢	٤٨١٤	استئناف
١١٥٧	١١٥٨	محكمة الاستئناف

قضايا انجزت

٧٠٦٠	٢٥٣٦	المحاكم المركزية
١٨٦٩٤٢	١٤٩٧٣٦	المحاكم الجزئية
		المحاكم الكلية
٧٠٧٤	٤٨٧٥	ابتدائي
٥٢١١	٣٩٦٣	استئناف
٩٧٦	١١٥٩	محكمة الاستئناف

وقد زادت القضايا المتأخرة في المحاكم المدنية عامة ما عدا قضايا الاستئناف في المحاكم الكلية . ثم ان تراكم القضايا التي سينظر فيها ظاهر على اتمه في المحاكم الجزئية وفي قضايا الابتدائي في المحاكم الكلية على ان القضاة في الحالتين انجزوا من القضايا اكثر مما انجزوا في سنة ١٩٠٨ . وقد بلغت المتأخرات في محكمة الاستئناف ٣٧ في المئة من القضايا المرفوعة

اليها وكان عدد ما انجز فيها من القضايا اقل مما انجز في سنة ١٩٠٨ بـ ١٣٨ قضية وهذه الارقام تدل على انه لم يعد في طاقة موظفي المحاكم ان يقوموا بعمل الملحق على عاتقهم ولذلك لم يربد من ايجاد عشر وظائف جديدة للقضاة في ميزانية السنة الحالية

(ج) الاجازات — عدل قانون الاجازات في المحاكم تعديلاً مفيداً فقد كانت العادة ان تستغرق العطلة القضائية ثلاثة اشهر ونصف شهر بين يونيو وصبتمبر فيبقى نصف قضاء المحكمة يزاولون اعمالها والنصف الآخر يغيب بالاجازة ولكن هذه الطريقة كانت كثيرة العيوب فان المتأخرات كانت تتراكم لقلة القضاة واذا طيلت اجازة الغائب فالحاضرون يتعبون من كثرة العمل فلجل علاج هذا النقص طيلت مدة الاجازات الى خمسة اشهر اي من مايو الى اكتوبر على ان يغيب ثلث القضاة فقط ويعطى كل قاضٍ خمسين يوماً بدلاً من ٥٤ يوماً وانفذ هذا القانون الجديد في السنة الماضية فجاءت النتائج محققة للآمال فقد زاد عدد القضايا التي انجزت بين مايو واكتوبر نحو ٣١٠٠٠ قضية عما انجز في المدة عينها في سنة ١٩٠٨ ونقص عدد القضاة الذين انتدبوا من محكمة الى محكمة اخرى اكثر من النصف وكان هذا الانتداب من اكبر عيوب الطريقة القديمة

« ٤٢ » — المحاكم الشرعية

اشترت في تقرير الماضي الى اجماع الجمهور على المطالبة باصلاح المحاكم الشرعية ووصف عيوب نظامها الحالي والتغيير المطلوب لتلافي هذه العيوب وذكرت المشروع الذي كان معروضاً على مجلس شورى القوانين حين كتابة ذلك التقرير واقول الآن ان ولاء الامور في نظارة الحفانية بذلوا اقصي جهدهم في سنة ١٩٠٩ بتلقي الانتقادات المختلفة التي وجهت الى مشروعهم بروح المسالمة والتساهل فعدل المشروع بعض التعديل اجابة لرغبة قاضي مصر الجديد وبسر في جداً ان اقول ان مجلس شورى القوانين وافق على هذا الاصلاح المهم في ديسمبر بعد ان عدله تعديلات قليلة قبلتها الحكومة كلها تقريباً وقد قسمت المحاكم بهذا النظام الجديد الى ثلاثة اقسام

(١) محكمة القاهرة العليا (٢) ثماني محاكم ابتدائية في بنادر القطر الكبرى

(٣) محاكم جزئية في هذه البنادر وفي جميع بنادر المراكز

وجعل اختصاص المحاكم الجزئية في المسائل المتعلقة بالزواج او الناحية عنه واحكامها فيها مبرمة اما في سواها فأحكامها تستأنف الى المحاكم الابتدائية وهذه تنظر في الاستئنافات المرفوعة اليها من المحاكم الجزئية وتحكم في سائر الاحوال الشخصية وتستأنف احكامها فيها الى المحكمة العليا وعهد في اختيار قضاة هذه المحاكم الى لجنة يرأسها ناظر الحفانية او نائبه وتؤلف من

قاضي مصر الاكبر وشيخ الجامع الازهر وعفي الديار المصرية وأحد مفتشي المحاكم الشرعية.
وتستشار هذه اللجنة في ترقية القضاة ونقلهم

وقد ذكرت في السنة الماضية ان من اركان النظام الجديد زيادة رواتب قضاة هذه
المحاكم وموظفيها وتحسين حالهم واقول الآن ان الحكومة وضعت جدولاً للرواتب زادت فيه
مجموع رواتب القضاة ٥٠ في المئة ورواتب الموظفين ١١ في المئة وقد زادت ايرادات المحاكم
الشرعية زيادة كبيرة بعد ادخال تعريفة الرسوم الجديدة في مايو من السنة الماضية

ومنذ بضع سنوات قرأ القراء على مراجعة الدفاتر والاوراق المحفوظة في ١٩ محكمة من
المحاكم وتبويبها ووضع فهرس لها في آخر ١٩٠٨ انما ذلك في ١٢ محكمة وفي سنة ١٩٠٩
فرغوا من ثلاث محاكم أخرى وهذا العمل شاق كبير لانه يقتضي تبويب اوراق يرجع تاريخها
الى سبع مئة سنة مضت والمتنظر ان يفرغوا منه في سنة ١٩١١ فيكون قد استغرق ١٣ سنة

٤٣ — المحاكم المختلطة

حولت الانظار في السنة الماضية الى تراكم الاعمال في المحاكم المختلطة واشتدت الى
الاقتراحات التي اقترحت لتلافي هذا الامر وذكرت رأي النائب العمومي السابق من ان
زيادة القضايا مسببة عن الازمة المالية وان الفرج يتلو الفراغ من التصفيات واقول الآن ان
التأخرات نقصت في سنة ١٩٠٩ بسبب الزيادة في مقدار ما انجز من القضايا فقد بلغ عدد
القضايا الجديدة ٢٤٠٠٠ في السنة القضائية ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وبلغ عدد ما انجز ٢٥٠٠٠
فتكون التأخرات قد نقصت ١٠٠٠ قضية . وما يجدر ذكره في هذا المقام للدلالة على عود
المياه الى مجاريها ان عدد القضايا التجارية بلغ ٤٦١٤ في سنة ١٩٠٩ وكان ٥٢٩١ في سنة
١٩٠٨ وكانت هذه القضايا قد زادت زيادة كبيرة في السنة السابقة فنقصها الآن يحمل
على الظن بان التجار اخذوا يدققون اكثر من قبل في القيام بعهودهم وان الكلفة اخذت تعود
بالتدريج ولكن الافلاس لم يقل وقضايا الافلاس الاحثيالي بلغت ٦٣ سنة ١٩٠٩
يقابلها ٣٧ في سنة ١٩٠٨ فحكم على ٣٢ مفلساً بالسجن ولكن ١٢ منهم فروا ونجوا من العقاب
لان الحكومة المصرية لا تستطيع ارجاع المذنبين القارين من هذه البلاد اليها

وفي السنة الماضية وضع في معرض النظر مسألة تحسين نظام المحاكم المختلطة الحالي حتى تزيد كفاءتها
فعرضت الحكومة اقتراحاتها في هذا الصدد على اللجنة الدولية لتوطئة لائحة الدول اما التعديلات
التي اقترحتها فهي (١) انقاص عدد القضاة في جلسات الاستئناف الى خمسة وفي جلسات المحاكم
الابتدائية الى ثلاثة (٢) ان تعين الحكومة رؤساء المحاكم وبينها محكمة الاستئناف (٣) أن يحمل

أقصى حد لسن القضاة والمستشارين ٦٥ سنة. وقد قبلت الحكومة اقتراحاً اقترحه محكمة الاستئناف فان هذه المحكمة حاولت نظراً للحكومة الى ان تراكم الاعمال وطول المدة بين وفاة قاض أو سفره وتعيين خلفه بوجوب تعيين قاض لا يلحق باحدى المحاكم الثلاث بل يعين مؤقتاً في المحكمة التي تكون في حاجة اليه ويسوّني جداً ان انعي المستر ساتو القاضي الانكليزي في محكمة الاسكندرية المختلطة منذ ١٩٠٦ المتوفى في أكتوبر الماضي فقد كان عالماً مجتهداً وسيشعر زملاؤه بخسارته وقد خلفه المستر قو المحامي وحامل شهادة مدرسة الفقه في باريس وكان قبلاً قاضياً في المحاكم الاهلية وقد خسرت المحاكم المختلطة خسارة فادحة بوفاة المسيو برتشيرفك النائب العمومي بعد ان خدمها خدمة عظيمة مجيد ونشاط ست عشرة سنة

« ٤٤ » — التشريع الدولي المختلط

سبق لساني ولي ان ينينا ان النظام الحالي القاضي بعدم تطبيق قانون في شي من الاهمية على الاوربيين المقيمين في القطر المصري لا يمكن الا بموافقة خمس عشرة دولة قد غلّ يدهم في التشريع وان الصعوبات الفعلية الناجمة عن هذه الحالة تزداد يوماً بزيادة مطالب البلاد وفي البيان الآتي عن حالة القوانين المختلفة المعروضة على الدول برهان جلي على صعوبة انفاذ النظام الحالي ولو مع رضى الدول وكون الغرض من القوانين تلافي عيوب ادارية مسلم بها ولا علاقة لها بالسياسة عرضت مسألة توحيد اقليم التسجيل لأول مرة على الدول في مايو ١٩٠٣ وبعد مناقشات طويلة طول سنة ١٩٠٤ قبلها معظم الدول العظمى في اجتماع اللجنة الدولية المختلطة في مارس سنة ١٩٠٥ وبعد ذلك دارت المفاوضات الشفاهية مع الدول التي لم تقبل المشروع اما الآن فان الدول العظمى سلمت به ما عدا فرنسا وروسيا

واقترح اتباع نظام طورنس لتسجيل سندات الملكية في مايو سنة ١٩٠٣ فتباحثت اللجنة الكلية فيه في يناير سنة ١٩٠٤ ووافقت اللجنة الفرعية عليه في ابريل سنة ١٩٠٨ ووافقت عشر من الدول عليه في اجتماع اللجنة الكلية في الشهر التالي فابلغت الدول نص القرار في يونيو ١٩٠٨ فسلمت به ما عدا فرنسا وروسيا

ان مشروع تعديل المادة ٢١ من القانون المدني للمحاكم المختلطة يهيم الحكومة المصرية جداً لان قبوله يخفف الضرر الناتج الآن عن نظام التشريع الحالي الاوربيين الذي يصعب انفاذه وجوهه المشروع ان كل تغيير في القانون المختلط ما عدا الجزء الخاص بتنظيم المحاكم المختلطة تعله الحكومة المصرية بالاتفاق مع اكثرية مجلس مؤلف من قضاة محكمة الاستئناف المختلطة وقاض من كل بلاد لا يكون لها ممثل في هذه المحكمة فعرض المشروع

للمرة الاولى في يناير ١٩٠٥ ونظرت فيه اللجنة الكلية واحالة الى اللجنة الفرعية في شهر مارس من تلك السنة وبسبب تشعب الآراء في اللجنة الفرعية سحب المشروع مؤقتاً ثم عادت الحكومة فمعرضته في شهر مارس سنة ١٩٠٩ وفي اجتماع اللجنة الكلية في شهر مايو وافقت اكثرية كبيرة عليه بشرط تنقيحه على ان كل تشريع جديد لا يعمل به الا اذا وافقت عليه اكثرية لا تقل عن ثلثي اعضاء المجلس . والحكومة مستعدة لقبول هذا التعديل لانه على كل حال خير من الحالة الحاضرة التي تقتضي موافقة كل بلاد على حديثها

الباب التاسع

في المعارف

« ٤٥ » — كلام عمومي

تدير نظارة المعارف ١٤٤ كتاباً و ٦ مدارس لتعليم الذين يعملون في الكتابيب ومنها مدرسة لتعليم المعلمات و ٣٢ مدرسة ابتدائية للصبيان ومدرستين ابتدائيتين للبنات و ٥ مدارس صناعية واربع مدارس ثانوية والثلاث المدارس التي للتعليم العالي وهي مدرسة الطب ومدرسة الحقوق والمهندسخانة . وثلاث مدارس لتعليم المعلمين ومدرسة القضاء الشرعي . وكان عدد الطلبة في هذه المدارس في ٣١ ديسمبر الماضي كما ترى في الجدول التالي بالمقابلة مع السنين الماضية

١٨٩٦	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩
١٩٦١	٢٦٢٥	٣٩٦٦	٧٤١٠	٩٠٤٥	١١٠١٤	١٢٣٦٩	١٣٣٦٥
—	—	—	١٤٧٨	٢٩٣٩	٢٩٧٨	٢٧٨٨	٢٧٤٧
٥٧٦١	٧٣٣٣	٦٤٨٦	٧١٧٥	٧٩١٨	٨٥٤٤	٨٥٨٥	٨٢٨٦
٣٩٣	٢٩٣	٢٧٧	٦٧٥	٧٦٩	٨٥٦	٨١٩	٨٥٤
٧٣٤	٦٨٤	٥٦٩	١٣٤٥	١٣٨٠	١٩١	٢١١٣	٢٢٤٣
٢٨٢	٢٤٩	٢٨٨	٧٤٣	٩٦٢	١٣٠٤	١٥١١	١٥٤٣
٢٨	١٢	٤	٢	٣	٢٢	٤٠	٥٥

والنظارة تراقب المدارس الخصوصية التالية

٣٥٨٢ كتاباً	فيها من التلامذة	١٩٠٨٧٥
١٣ مدرسة ابتدائية	" " "	٠٠٣٥١٧
٧ مدارس صناعية	" " "	٠٠٠٨٤٣
مدرسة للمحرضات والقوالب	" " "	٠٠٠٠٢٩
اصلاحية الجيزة	" " "	٠٠٠٧٢٦

وقد سن قانون جديد من مقتضاء جعل ادارة التعليم الابتدائي والصناعي من اختصاص مجالس المديرية ولذلك ستسلم هذه المجالس كل المدارس الاميرية الابتدائية التي في الاقاليم ويكون على مجالس المديرية ان تزيد مباني هذه المدارس صحة وتحسينا وتعين لها من يلزم من المعلمين الاكفاء وتجهزها بما يلزم من ادوات التعليم وتقوم بكل ما يلزم للمديرية من هذا القبيل معتمدة على المعاضدة العمومية والخصوصية في المديرية نفسها . وتستمر الحكومة على اعطاء الاعانات المالية اللازمة لمراقبة هذه المدارس . ونظارة المعارف تساعد مجالس المديرية في كل الامور المتعلقة بادارة التعليم كتخصيص وغرامات الدروس ونصيمات المباني وتسمح للجان التعليم ان تستعين بمفتشي النظارة

ومن عيوب النظام الحاضر ان المدارس زائدة عن الحاجة في بعض الاماكن لكي تناظر مدارس موجودة فيها واما كن اخرى تحتاج الى المدارس ولم تعط ما تحتاج اليه . واصلاحا لذلك لا بد من التعاضد بين نظارة المعارف ومجالس المديرية وبين المجالس والذين سبقوها الى انشاء المدارس

وقد ذكرت في تقريرى السابقين الوسائل التي اتخذت لزيادة التعليم بالعربية . فان استعمال لغة اجنبية للتعليم لم يكن الا واسطة وقتية تستخدم زمن الانتقال الى ان يصير التعليم كله باللغة العربية . وقد تم هذا التغيير في المدارس الابتدائية . فكل العلوم التي تعلم فيها تعلم الآن بالعربية اما المدارس الثانوية فكانت العلوم كلها ما عدا العربية تعلم فيها بالانكليزية او الفرنسية ومنذ سنة ١٩٠٧ صارت العلوم الرياضية تعلم فيها بالعربية والمراد ان ينقل تعليم سائر العلوم الى العربية بالتدريج ولكن ينبغي على مفتشي نظارة المعارف وعلى المعلمين الاوربيين الذين فيها وبطلب منهم ان يعلموا العلوم بالعربية ويمتحنوا التلامذة في الامتحانات العمومية ان يعرفوا العربية معرفة تامة . وقد أعدت لم كل الوسائل اللازمة لذلك

فالامتحان الابتدائي في اللغة العربية الذي تقرر سنة ١٨٩٢ صار الآن اجباريا لكل المعلمين الاوربيين ولا يستثنى منه الا القليلون . ولا يثبت احد منهم في وظيفته او يزداد راتبه الا بعد ما يجوز الامتحان . ثم اوجد امتحانان آخران الامتحان العالي والامتحان الشرفي وهما اختياريان ولكن من يجوز الاول منهما ينال جائزة خمسين جنيا مصريا ومن يجوز الثاني ينال جائزة مئة جنية مصري . ومن حين وضع هذا النظام جاز ١٥٤ اوريا الامتحان الابتدائي و ١٣ الامتحان العالي وواحد الامتحان الشرفي . وقلة الذين جازوا الامتحانين الاخيرين العالي والشرفي ناتجة بالاكثير عن الصعوبة في وجود المدرسين الاكفاء لم وعن

كثرة النفقات التي تلزم اذ كانت مدة التعلم طويلة ودفعاً لذلك انشئت حديثاً فرق لتعليم العربية مجاناً . وقد كثرت المنتظمون فيها وامتزجوا فائدة الدين عرفوا كيف يتفهمون منها

« ٤٦ » — نفقات المعارف

قدرت نفقات نظارة المعارف ٥٠٥٠٠ ج . م . سنة ١٩١٠ فبلغت زيادتها الحقيقية ٢٧٠٠٠ ج . م عما كانت سنة ١٩٠٩ . وقد خصص من هذه الزيادة مبلغ ٦٠٠٠ ج . م للتعليم الزراعي والصناعي وللمساعدة المدارس الصناعية الخصوصية وزيادة المعلمين وزيادة الرواتب . والباقي من الزيادة وهو ٢١٠٠٠ ج . م خصص لفروع أخرى في نظارة المعارف فمن ذلك نحو ٩٠٠٠ ج . م لزيادة الوسائل اللازمة لتعليم المعلمين المصريين . ومدرسة القضاء الشرعي التي لا يتم عدد طلبتها قبل سنة ١٩١١ تحتاج أكثر من ٣٦٠٠ ج . م هذه السنة لتوسيع نطاقها . ونحو ٢٠٠٠ ج . م معينة لترقية التعليم الابتدائي بالعربية . وقد اقتضت زيادة طالبي الامتحان العمومي ان تزداد النفقات ٢٠٠٠ ج . م . وخصص ٢٦٠٠ ج . م لزيادة رواتب المعلمين في المدارس الصناعية . وضيفت ٣٠٠٠ ج . م الى نفقات المدارس العمومية وجعل لنظارة المعارف اعتمادات خصوصية سنة ١٩١٠ تبلغ ٢٧٥٠٠ ج . م فوق ميزانيتها العادية وهي ١٦٠٠٠ ج . م لتجديد المدرستين الابتدائيتين في بني صوف وقنا لانهما في حالة يرثى لها و ٨٠٠٠ ج . م لاجل الشروع في بناء مدرسة للبنات في الاسكندرية

« ٤٧ » — الكتابات

فلت الرغبة في انشاء الكتابات عما كانت عليه وسبب هذا على نوع ما ان الذين كانوا يتبرعون لانشائها لم يعودوا يشعرون بلزوم ذلك بعد ان قرأ القرار على ربط ضرائب محلية لاجل التعليم . وقد اخذت مجالس المديرية في عملها وبناط بها بنوع خاص امر الكتابات التي مبنفق عليها سبعة اعشار الاموال المعينة لمجالس المديرية ولذلك يرجى ان ينهض التعليم فيها نهضة جيدة وقد نجحت مراقبة الحكومة للكتابات واعانتها لها في غضون سنة ١٩٠٩ كما يظهر من الجدول التالي

السنة	عدد الكتابات الخصوصية التي فتشت	عدد الكتابات التي اعطيت اعانات	مبلغ الاعانات
١٩٠٨	٣٦٧٩	٢٩٤٩	١٩٩٩٢
١٩٠٩	٣٥٨٢	٣٠٥٤	٢١٤٧٩

وسبب النقص في عدد الكتاتيب المذكور في الحقل الاول ان بعض الكتاتيب الصغيرة ضمت الى غيرها مما يجاورها ولكن عدد التلامذة في الكتاتيب زاد كثيراً كما يظهر من الجدول التالي

سنة	صبیان	بنات	المجموع
١٩٠٨	١٦٠٧٨٩	١٣٧٥٣	١٧٤٥٤٢
١٩٠٩	١٧٤٠٢٣	١٦٨٥٢	١٩٠٨٧٥

وزادت فائدة الكتاتيب فان ١١٤٢ من معلميها (فقهاؤها) يحسبون الآن مستعدين للقيام بما يطلب منهم . وقد وجد التعليم مثقناً في ١١٠٩ كتاتيب وقال المفتشون ان ١٥٢٢ كتاباً مدارة ادارة حسنة . واذا نظر الى الكتاتيب التي روقت سنة ١٩٠٩ وعددها ٣٥٨٢ وجد انها كلها للمسلمين ما عدا ٢٨ كتاباً للاقباط واثنان من هذه الثانية والعشرين لم تأخذ اعانة . وعدد غير المسلمين في الكتاتيب ٢٩٨٩ اي اقل من ٢ في المئة من عدد كل التلامذة وكان تحت ادارة نظارة المعارف مباشرة ١٤٤ كتاباً سنة ١٩٠٩ فيها ٣٥٥ معلم و ٥٧ معلمة و ٩١٨٣ تلميذاً و ٤١٨٢ تلميذة فجملة التلامذة من الذكور والاناث ١٣٣٦٥ وذلك يزيد عما كان فيها سنة ١٩٠٨ لانه كان فيها ٨٨٠٦ من الصبيان و ٣٥٦٣ من البنات

« ٤٨ » — التعليم الابتدائي

كان عدد مدارس الصبيان الابتدائية التي تحت ادارة نظارة المعارف ٣٢ وفي اربعة منها اقسام داخلية . وعدد تلامذتها ٧٩٤١ فنقص ٢٢٣ عما كان في العام الماضي بسبب التدقيق في قبول التلامذة الذين من غير السن المحدد على ما تقرر في شهر اكتوبر الماضي لكي لا يقبل تلامذة كبار السن في المدارس الابتدائية . وزد على ذلك انه قلل العدد الذي قبل في بعض المدارس لانها كانت قبلاً مزدحمة فرفض ٨٠ في القاهرة في اول هذه السنة المدرسية لضيق المحل . وبما يسر ذكره انتظام حضور التلامذة الى هذه المدارس فقد بلغ عدد الذين حضروا الدروس سنة ١٩٠٩ ستة وتسعين في المئة من الذين دونت اسماؤهم فيها وذلك من احسن ما يكون في البلدان الاخرى

وقد زيد تحسين التعليم بتعيين معلمين من الذين نالوا الدبلومات حديثاً بدل معلمين غير متعلمين فن التعليم . ولم يعين احد للتعليم في السنة المدرسية الحالية من الذين نالوا الشهادة

الابتدائية فقط . فمن ٤٣٦ معلماً ٤٨ في المئة (مقابل ٣٦ في المئة في السنة الماضية) يدم دبلومات علم التعليم او دبلومات التعليم العالي او دبلومات المدارس الخصوصية و ٣٧ في المئة (مقابل ٣٤ في المئة عام ١٩٠٨) معهم الشهادة الابتدائية فقط . و ١٨ في المئة (مقابل ٢٣ في المئة عام ١٩٠٨) ليس معهم شهادة مطلقاً . واكثر هؤلاء من كبار السن الذين انتظموا في سلك التعليم قبلما وجدت الشهادات

وفي القطر مدارس كثيرة خصوصية مثل مدارس الحكومة الابتدائية كما ترى في الجدول التالي وقد ذكرت فيه حسب جنسية اصحابها

عدد تلامذتها	عدد	جنسية المدارس
٢٠٦٤٦	١٨٧	مدارس مصرية
٤٧٣٦	٨٨	اميركية
٧٥٧٥	٧٨	فرنسوية
٢٣٨٦	١٣	يونانية
١٤٧٨	١٠	ايطالية
٠٨٨٥	١٠	انكليزية
٠٨٩٩	٧	مختلفة
٣٨٦٠٥	٣٩٣	المجموع

ولا تعرف درجة التعليم في هذه المدارس كلها لان نظارة المعارف لا تراقب الا ١٢ مدرسة منها ولكن يستدل من نيل تلامذتها للشهادة الابتدائية انها سائرة سيراً حسناً وقد كان عدد المتقدمين لنيل الشهادة الابتدائية ٤٧٥٠ سنة ١٩٠٩ يقابل ذلك ٤١٤٠ سنة ١٩٠٨ فالزيادة ٦١٠ وهبطت نسبة الذين جازوا الامتحان من ٤٢ في المئة سنة ١٩٠٨ الى ٣٤ في المئة سنة ١٩٠٩ . واكثر هذا الهبوط ناتج عن الذين تقدموا للامتحان وهم دارسون في بيوتهم فانه لم يميز الامتحان منهم سوى عشرة في المئة . والذين جازوا الامتحان من المدارس الاميرية بلغوا ٤٢ في المئة ومن المدارس الخصوصية ٣٨ في المئة مع انها قلما ترسل للامتحان غير الذين يرجى انهم يجوزونه . وبلغ عدد المتقدمات للامتحان ٤٠ وكان عددهن ٣١ في السنة الماضية فجاز الامتحان ١٧ منهن .

وأجيز لطالبي الامتحان سنة ١٩٠٨ ان يجيبوا عن كل مسائل الامتحان بالعربية او

الانكليزية او الفرنسية كما بشأن ما عدا المسائل المختصة بتعلم تلك اللغات . وجرى ذلك ايضا سنة ١٩٠٩ . ومن ٤٧٥٠ طالبا تقدموا للامتحان اخثار الاجابة بالانكليزية او الفرنسية ٦١ في الجغرافية و ٧ في الحساب لا غير .
وقد جاز الامتحان ١٦٣٤ سنة ١٩٠٩ و ١٠٣٥ منهم او ٦٣ في المئة تابعوا الدرس في المدارس الثانوية في مصر او في الخارج ولم يعين من الذين جازوا الامتحان في خدمة الحكومة سوى ٧٣ يقابله ١٦٦ في السنة السابقة . ويظهر من ذلك انه قد دنا الوقت الذي لا تعود فيه الشهادة الابتدائية كافية لجعل صاحبها اهلا لخدمة الحكومة

« ٤٩ » — التعليم الثانوي

ازداد الطلب على مدارس التعليم الثانوي منذ سنتين او ثلاث ووجدت صعوبة كبيرة في ايجاد الحل الكافي للطلبة فان عددهم قد زاد بسرعة من ١٠٢٣ سنة ١٩٠٤ الى ٢١١٣ سنة ١٩٠٨ و ٢٢٤٣ سنة ١٩٠٩ ولم يكن في الامكان ان يزداد عدد الفرق بنسبة زيادة الطلبة . ونج عن ذلك نتيجتان غير مرضيتين فاولا تغيرت النسبة بين تلامذة السنين المختلفة وكان الواجب ان تبقى على حالها وثانيا زادت بعض الفرق زيادة كبيرة حتى فاقت الحد المقبول . ودفعاً لذلك دعت الحال الى وضع حد لقبول الطلبة فبلغ عدد المقبولين ٥٣٣ سنة ١٩٠٩ وكان عددهم في السنة السابقة ٦٢٨ وهذا القيد لم يمنع قبول كل الطلبة الذين منهم اقل من ١٧ سنة

وعمّ تعليم الرياضيات بالعربية في كل فرق السنة الاولى والثانية وأدخل تعليم الحساب والهندسة بها في السنة الثالثة . ومما يحسن ذكره ان معلمين انكليزيين من معلمي الرياضيات الذين جازوا الامتحان العالي في العربية وخولوا تعليم بعض الدروس بتلك اللغة على سبيل التجربة يستطيعان الآن ان يعلموا الهندسة بها

وقد وجدت صعوبة كبيرة في ايجاد المعلمين المصريين ولا ينكر ان بعض المعلمين الاقدمين لا يفي بالمراد في المدارس الثانوية . ومع ذلك يقال ان نجاح الطلبة كان هذه السنة اعظم من نجاحهم في السنة التي قبلها وصيز بد النجاح باختيار الاكفاء من الاساتذة المصريين ويجعل اساتذة الرياضيات الانكليز الذين تعلموا العربية يدرسون هذه العلوم بها . وسيجمل تدريس بقية العلوم بالعربية مع الزمن

وقد وضعت قوانين جديدة سنة ١٩٠٩ لامتحان الشهادة الثانوية اهمها قسمة الامتحان

الى قسمين القسم الاول للامتحان في دروس السنتين الاوليين والقسم الثاني لامتحان في دروس السنة الثالثة والرابعة في القسم الادبي والقسم العلمي ومن سنة ١٩١٢ وما بعدها لا يقبل احد للامتحان في القسم الثاني ما لم يكن قد جاز امتحان القسم الاول قبل ذلك بسنتين على الاقل وكانت نتيجة الامتحان في القسم الاول سنة ١٩٠٩ كما في هذا الجدول

عدد المتقدمين للامتحان	عدد الناجحين	نسبتهم في المئة	
٢٠٩	٤٤٩	٦٣	من المدارس الاميرية
١٦٥	٥٢	٣١	" " غير الاميرية
١٠١	٥٠٩	٠٩	الذين درسوا في يوتهم
٩٧٥	٥١٠	٥٢	والجمله

ومن الذين نجحوا وم ٥١٠ لا يزال ٤٩٥ يتابعون دروسهم في المدارس الثانوية (٤٥٣ منهم في المدارس الاميرية و ٤٢ في غيرها)
وفي الجدول التالي نتيجة الامتحان في القسم الثاني

الفرع الادبي		الفرع العلمي		المجموع	
التقدمون للامتحان	نسبتهم في المئة	التقدمون للامتحان	نسبتهم في المئة	التقدمون للامتحان	نسبتهم في المئة
١٢٨١٥٨	٨١	١٢٧	٨٥	٦٣	٢١٣٢٩٥
٧٧١٧١	٤٥	٤١	١٢	٢٩	٨٩٣١٢
٣٣١٧٥	١٣	٤١	٤	١٠	٢٧٢١٦
٢٢٨٥٠٤	٤٥	١٠١٢١٩	٤٦	٣٢٩	٢٢٣

وكان عدد الناجحين ٢٣٣ في المئة سنة ١٩٠٨ فنقصت هذه النسبة في العام الماضي وزاد عدد المتقدمين للامتحان من غير المدارس الاميرية ومن الذين درسوا في يوتهم اكثر مما زاد عدد المتقدمين من المدارس الاميرية

و ٢٥٠ من الذين جازوا الامتحان وعددهم ٣٢٩ يتابعون الدرس الآن في المدارس العليا في مصر او في الخارج . وزاد عدد الذين ذهبوا الى المدارس او الجامعات الاجنبية من ٣ سنة ١٩٠٧ الى ٣٣ سنة ١٩٠٨ و ٤٠ سنة ١٩٠٩ . وقد استخدمت الحكومة ٤٥ من الذين فازوا في الامتحان بقابل ذلك ٣٨ سنة ١٩٠٨ . ووجدت غيرهم اعمالاً أخرى وزاد عدد الذين لم يجدوا وظائف من ١٠ سنة ١٩٠٨ الى ٢٨ سنة ١٩٠٩

« ٥٠ » — تعليم البنات

ام شيء حدث في العام الماضي مما يتعلق بتعليم البنات تعيين احدى التخرجات في المدرسة السنية ناظرة لمدرسة خصوصية مهمة في الفيوم فيها ١٥٠ تلميذة وتعيين أخرى من المتعلمات في مدرسة المعلمات وكيلة ناظرة في مدرسة بولاق التي لتعليم معلمات الكتاتيب وهاتان السيدتان مصريتان مسلمتان . ويوجد غيرهن الآن ١٨ معلمة مصرية يعملن بعد ما اتممن دروسهن في المدرسة السنية . وهذا يدل على اشتداد الرغبة في تعليم النساء في هذا القطر . وقد كانت مدارس البنات الاولى كأنها معاهد خيرية اكثر منها مدارس للتعليم وكان في المدارس الابتدائية ٢٢٩ تلميذة سنة ١٨٩٩ واكثر من نصفهن كن يعملن مجاناً . وألقي التعليم المجاني من المدرسة السنية سنة ١٩٠٤ ومع زيادة اجور التعليم زاد عدد التلميذات حتى لم تعد المدرسة تسع اكثر منهن وهذا شأن مدرسة عباس التي للبنات كما يظهر من الجدول التالي

السنة	الدافعات	المجانيات
١٩٠٧	٨٤	٥٢
١٩٠٨	١١٤	٣٤
١٩٠٩	١٢٢	٢٥

وفي المدارس الابتدائية الآن ٤٤٥ تلميذة و ٤٢٠ منهن يدفعن اجور التعليم وكان عدد البنات في الكتاتيب ١٧٠٠٠ سنة ١٩٠٨ فبلغ عددهن ٢١٠٠٠ سنة ١٩٠٩ وزاد عدد كتاتيب البنات في السنوات الخمس الاخيرة ٤٤ في المئة وعدد التلميذات ١١١ في المئة . وفي مدرسة بولاق التي لتعليم معلمات الكتاتيب ٦٠ تلميذة يتعلمن وجاز الامتحان الاخير ١٤ في السنة الماضية وقد استخدمن كلهن في التعليم ما عدا واحدة

« ٥١ » — مدرسة الطب

نال الدبلوما في السنة الماضية ١٦ طالباً وتوفي واحد وترك المدرسة ١٧ (١٣ منهم تركوها بارادتهم و ٤ بسبب منهم) ودخلها ٥٠ طالباً جديداً في أكتوبر وفيها الآن ٢٠٦ في القسم الطبي وواحد في القسم الصيدلي
وقد خسر علم التشريح خسارة كبيرة باستعفاء الاساذ اليوت سمث فانه عين استاذاً للتشريح في جامعة منشستر . وعين بدلاً منه الدكتور بهجت وهي وهو مصري وضيف الى هذا القسم ثلاثة مساعدين لكي يرتبوا مرض التشريح
وارسل اربعة من طلبة الطب الى انكلترا حتى يتمنوا فيها ويعودوا للانتظام في سلك التعليم في هذه المدرسة ولكن واحداً منهم اضطر لسوء الحظ ان يستعفى بسبب صحي فأرسل واحد آخر بدلاً منه وصيبتعه اثنان آخران قريباً

« ٥٢ » — مدرسة الحقوق

عدد الطلبة فيها الآن ٣٥٢ منهم ٢٣٨ يدرسون الحقوق بالانكليزية و ١١٤ بالفرنسية وكان عدد طلبتها في السنة الماضية ٢٧٣ (٢٤٠ في القسم الانكليزي و ١٣٣ في القسم الفرنسي) وقد قل عدد الطلبة في القسم الفرنسي لقلة عدد الطالبين من الذين يتعلمون بالفرنسية في المدارس الثانوية . وقد تقدم لهذا القسم ١٨ طالباً فقط فقبلوا كلهم وتقدم للقسم الانكليزي ٩٠ طالباً مع ان الاماكن الفارغة كانت ٥٣ وتقدم في السنة السابقة ٧١ طالباً وكانت الاماكن الفارغة ٤٩

ونال الدبلوما ٧٢ في الامتحان الاخير سنة ١٩٠٩ منهم ٣٨ من القسم الفرنسي و ٣٤ من القسم الانكليزي . و ١٠ من هؤلاء استخدمتهم الحكومة و ٢٠ يتمنون في النيابة من غير اجرة و ٥ ذهبوا الى فرنسا ليتابعوا دروسهم فيها والباقيون قيدوا اسماءهم محامين في المحاكم الاهلية . واكرر ما اشرت اليه قبلاً وهو انه يخشى كثيراً من ان دارمي الحقوق يزدون عن حاجة البلاد ان لم يكونوا قد زادوا عن الحاجة فعلاً ففي بداية العام الماضي كان عدد المحامين المقبولين لدى المحاكم الاهلية ٥٨٠ فاذا زيد عددهم ٧٠ كل سنة كفى ذلك على الراجح لما ينقص منهم ولما يحتاج اليه اتساع نطاق المقاضاة في البلاد . والمدرسة الخديوية وحدها كانت كافية لتقديم هذا العدد سنة ١٩٠٩ من غير ان يضاف اليه العدد الكبير من المصريين

الذين يدرسون في مدرسة الحقوق الفرنسية في مصر أو في فرنسا وقد حدث تغيير مهم حديثاً في نظام الامتحانات السنوية فان الدخول الى هذه الامتحانات كان محصوراً حتى الآن بثلامدة مدرسة الحقوق . واما في المستقبل فسيفتح الباب للثلامدة الذين يدرسون خارج المدرسة فيستطيع من يدمر شهادة الدراسة الثانوية ان يتقدم لكل الامتحانات واذا جازها نال دبلوما الحقوق . وقد اتخذت مدرسة الحقوق الفرنسية في القاهرة التدابير اللازمة للانتفاع بهذا التغيير فيتوفر على تلامذتها الذهاب الى فرنسا بعد ان كانوا يذهبون اليها مراراً للامتحان ونيل الدبلوما من مدارس الحقوق الفرنسية

« ٥٣ » — تعليم المعلمين

لا يزال العمل جارياً كما في السنين الماضية في تدريب التلاميذ ليصروا اكفاء للتعليم وفي تعليم صفار المعلمين ليزيدوا كفاءة . ويوجد الآن تسعة معاهد لاعداد المعلمين وقد فتحت مدرسة جديدة في سبتمبر الماضي لتعليم معلمي الكنائس

وام هذه المعاهد المدرسة الخديوية ومدرسة المعلمين الناصرية . وقد نقلت المدرسة الاولى منهما في السنة الماضية الى البناء الذي كانت فيه نظارة المعارف والمعلمون الذين يتخرجون منها من طبقة الافندية وهي مقسومة الى قسمين في القسم الاعلى منهما ٧٠ طالباً وكان فيه في العام الماضي ٤٦ طالباً وفي الاوطى ١٦٧ طالباً وكان فيه في العام الماضي ١٢٠ طالباً وقد نال الدبلوما ٩ من القسم الاعلى في الامتحان الماضي فوظف خمسة منهم في المدارس الثانوية وأرسل اربعة الى انكرا لمتابعة دروسهم فيها ونالها اربعة من القسم الاوطى فوظفوا في المدارس الابتدائية

ومدرسة المعلمين الناصرية طلبتها من الذين يطلق عليهم لقب شيخ وفيها الآن ٩ فرق و ٢٧٥ طالباً وكان فيها في العام السابق ١٠ فرق و ٣٠٣ من الطلبة فقلل عدد الطلبة لكي لا يزيد عدد المعلمين المتخرجين فيها عن الحاجة . ونجح في امتحان الدبلوما في يونيو الماضي ٤٧ من طلبتها واستخدموا كلهم ما عدا ٦ ذهبوا الى اوربا لمتابعة دروسهم

ويظهر من الجدول التالي عدد المعلمين الذين تعلموا فن التعليم كلياً او جزئياً سنة ١٩٠٩ وعدد الطلبة في مدارس المعلمين المختلفة

(١) الطلبة الذين يتعلمون فن التعليم كلياً

المدرسة		الذين جازوا الامتحان		عدد الطلبة في المدرسة
١٩٠٨	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩٠٩
مدرسة المعلمين الخديوية بالعاصمة				
{	(١) القسم الاعلى لمعلمي الانكليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات والعلوم الطبيعية الخ	—	٩	٤٦
	(٢) القسم الاوطأ لمعلمي الانكليزية والجغرافيا والرياضيات الخ	—	٤	١٢٠
	مدرسة المعلمين الناصرية لمعلمي العربية الخ	١٩	٤٧	٣٠٣
	المدرسة السنية للمعلمين بالعربية والانكليزية	٣	٥	١٦
	مدرسة بولاق للمعلمين الكتائب	٢٢	١٤	٦٠
{	خمسة مدارس للمعلمين في العاصمة والمدريات لمعلمي الكتائب	١١٨	١٢٤	٣٧٣
	تلامذة يتعلمون في انكثرة للتعليم والجملة	٢	٥	٤٠
		١٦٤	٢٠٨	٩٥٨
				١٠٤٢

(ب) المعلمون الذين يتعلمون شيئاً من فن التعليم

المدارس		الذين جازوا الامتحان		الذين يتعلمون شيئاً من فن التعليم	
		١٩٠٨	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٩
مركز التعليم في المدرسة الخديوية لمعلمي المدارس الابتدائية		٢٣	٢٥	٦٨	٢١
فرق تعلم كل اسبوعين في العاصمة والمدريات لمعلمي الكتائب		٦٣٢	٧٢٤	٢٣٥٥	٢٢٩٢
والجملة		٦٥٥	٧٤٩	٢٤٢٣	٢٣١٣

« ٥٤ » — الرسالة المصرية في اوربا

زيد عدد التلامذة المصريين الذين يرسلون الى اوربا لتتيم دروسهم فيها منذ سنة ١٩٠٧ وهم المعبر عنهم بالرسالة المصرية . وقد كانت هذه الرسالة موجودة منذ مدة طويلة فيرسل الآن عشرون تليذاً الى اوربا ليشابوا دروسهم فيها ثلاث سنوات في فروع مختلفة والغرض تدبير عدد كافٍ من المعلمين المصريين بسرعة لا تستطاع في القطر المصري في الوقت الحاضر ومن ٤١ تليذاً كانوا يترنون على التعليم سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ عاد سبعة الى مصر ومضى ١٩ ايضاً الى انكلترا في صيف سنة ١٩٠٩ لكن عاد واحد منهم بسبب ضعف صحته . فيوجد هناك الآن ٥٢ تليذاً ويوجد عدا ٣ يشعدون لنيل الدكتورية في علم الحقوق في الجامعات الفرنسية . وخمس تليذات يتدربن على التعليم في مدارس البنات ثلاث منهن في مدرسة مشكول الكلية بلندن واثنان في مدرسة همرتن الكلية بكبرج

ولا يزال هذا العمل في حيز التجربة اما نتائجه من حيث نجاح التلامذة في الامتحان فلم تكن فائقة . وانجح التلامذة اثنان من تلامذة الهندسة وتلامذة الطب الذين عكفوا على البحث العلمي بعد ما نالوا الدبلوما

وفي اوربا عدا التلامذة الذين يتعلمون على نفقة الحكومة عشرة من الشبان المصريين في انكلترا و ١٧ في فرنسا تهتم الجامعة المصرية بتعليمهم ويوجد غيرهم كثيرون من الشبان الذين يذهبون الى اوربا من تلقاء انفسهم لاتمام دروسهم فيها وهم الآن نحو ١٠٠ في انكلترا و ٣٠٠ في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وعددهم آخذ في الازدياد

« ٥٥ » — مدرسة القضاء الشرعي

صارت هذه المدرسة في سنتها الثالثة وقد جاءت وافية بمقاصد منشئها من حيث فائدها فتجنب تلامذتها الاشتغال بالحركات السياسية وعكفوا على دروسهم بجد واجتهاد . ودروسهم تشمل العلوم الدينية والشريعة الاسلامية وآداب اللغة العربية والعلوم الرياضية والطبيعية وامانة هذه المدرسة ٣١ استاذاً ٢٤ منهم من علماء الازهر وتلامذته الذين اتموا دروسهم في مدرسة المعلمين الناصرية

وتقدم ٣٢١ طالباً للدخول فيها في العام الماضي فاخير منهم ١١٠ فصار عدة تلامذتها ٣٣٤ والذين دخلوها في العام الماضي دخل ١٠٧ منهم في القسم الاوّل و ٣ في القسم الاعلى ولا يتم عدد الطلبة في القسم الاعلى قبل سنة اخرى من الزمان لانه لا يتم احد من طلبة القسم الاوّل سني الدرس الخامس قبل يونيو سنة ١٩١١

« ٥٦ » — الجامعة المصرية

زادت انواع المحاضرات التي تلقى في هذه الجامعة الآن من ٥ الى ٧٠ وفي الجدول التالي مواضيع المحاضرات واللغات التي تلقى بها وعدد الطلبة الذين يحضرونها

عدد الحضور	اللغة	المواضيع
١٣٣	بالعربية	آداب اللغة العربية
٦٣	"	الرياضيات العليا
٩٣	"	الطبيعات
٥١	"	الفلك والعلوم الطبيعية عند العرب
٣٩	بالانكليزية	آداب اللغة الانكليزية
٧٧	بالفرنسوية	آداب اللغة الفرنسية
١٣٧	"	الاقتصاد السياسي
٥٨	"	محاضرات للسيدات المصريات

ومما يستحق الذكر بنوع خاص تنظيم حلقة المحاضرات للسيدات . والسيدات اللواتي يواظبن على الحضور ٣٥ منهن مصريات و ٢٣ اوريات وقد كان من حظ الجامعة انها لقيت مساعدة كبيرة من البلدان الاجنبية فاهدت اليها الحكومة الايطالية آلات كاملة مما يلزم للتجارب الطبيعية وقبلت فرنسا ان تعلم مجاناً ثلاثة من الشبان المصريين الذين ترسلهم الجامعة وقد صير في مكتبة الجامعة الآن ٨٠٠٠ كتاب من فضل كثير من البلدان الأجنبية والمجالس البلدية والجمعيات العلمية وقد زاد الطلبة الذين ترسلهم الجامعة الى اوربا ليتعلموا دروسهم على نفقتها ويعودوا اليها اساندة في المستقبل وكان عددهم ١١ فصار ١٩

« ٥٧ » — التعليم الزراعي والصناعي

جرى في العام الماضي تنظيم المدارس الصناعية في بولاق واقصر ودمهور وبني سويف وطوخ وتجهيزها بما يلزم لها . وقد ابتدأت المدارس الثلاث الاول في عملها . وفيها ٢٢٥ من

الصبيان و ٣٢ من البنات . واما المدرستان الاخيرتان فتصيران مستعدين للعمل في اوائل سنة ١٩١٠

وقد بلغت الاموال التي جمعت من الاهلين لهذه المدارس ٥١٠٠٠ ج . م وأوقفت عليها اطيان ربيعها السنوي ٣٦٠٠ ج . م ومنعت اعاتات سنوية من الحكومة ومن ديوان الاوقاف . والعمل جارٍ في مدرسة صناعية صغيرة في نجع حمادي والهمة مبذولة لانشاء مدرسة مثلها في مديرية جرجا لتعليم صناعة الحياكة وهي اهم صناعات تلك الجهة

وقد نجحت المدارس الصناعية الاربع القديمة وهي مدرسة ابج نجع ومدرسة الفيوم ومدرسة محمد علي في الاسكندرية والمدرسة القبطية الصناعية في القاهرة وبلغ عدد تلامذتها في آخر ديسمبر الماضي ٥٨٦ يقابل ذلك ٤٤٢ سنة ١٩٠٨ ولكن عملها لم يبلغ حتى الآن ما بلغه عمل الورش الصناعية . وقد عازمت خمس من المدارس الصناعية التي في المديرية على ان تضيف اليها فرعاً لتعليم الزراعة وحيثما في اربع من المدارس الصناعية الجديدة بامر الحياكة وهي من اقدم صناعات البلاد

وانشئ في بولاق مدرسة لتعليم البنات تدبير المنزل زيادة على مدرسة الصبيان الصناعية وهي تعلم ما يلزم للاعمال البيتية ولواجبات المرأة كروضة ووالدة وذلك من اللازم في القطر المصري بنوع خاص بحيث لا تعرف قواعد تدبير المنزل بين طوائف الفقراء ولا تدبير الصحة وحيث وفيات الاطفال كثيرة جداً

واكبر صعوبة في انشاء المدارس الصناعية وجود المعلمين الاكفاء لتعليم الصنائع . فان التعليم في هذه المدارس باللغة العربية وهي تعتمد في عملها على ما يوصيها عليه السكان وهذان الامران يحملان على جعل معلميهما من الوطنيين . والمعلمون لما يتخرجون الآن في مدرسة بولاق الصناعية وفي الورشتين الصناعيتين ولكن الذين يتخرجون سنوياً لا يكفون . وقد زيد عدد الطلبة الذين يدرسون الفنون الصناعية في اوروبا اربعة فصاروا عشرة لكي يكون منهم معلمون للمدارس الصناعية العالية

اما المدارس الصناعية الست التي تحت ادارة نظارة المعارف فكان عدد تلامذتها ٩٥٦ سنة ١٩٠٩ مقابل ٩٣٠ في السنة السابقة . ونال الدبلوما في آخر السنة ٨٨ من ٩٣ وكان عدد التلامذة في مدرسة المهندسين اكثر مما في السنة السابقة فبلغوا ١١٢ والمسلمون منهم ٦٧ واعطيت الدبلوما لكل تلامذة السنة الرابعة وعددهم ٢٨ واستخدم ٢٣ منهم في مصلحة الري . ولا تسع المدرسة الزراعية كل التلامذة الذين يطلبون دخولها فقد

تقدم اليها ٧٧ طالباً في شهر اكتوبر الماضي فلم يمكن ان يقبل منهم اكثر من ٣٥٠ وتلامذتها وعددهم ١٣٨ كلهم مصريون ما عدا ١٠ والمسلمون منهم ٨٠ في المئة وقد عين لها حديثاً وكيل وطني وهو من تلامذتها الاقدمين الذين علموا فيها ونجحوا . وقد جاز امتحان الدبلوما ١٤ في شهر يونيو الماضي فوجد ٩ منهم وظائف في مصر وذهب واحد الى انكارترا لمتابعة الدروس فيها وازيف الى مدرسة بولاق الصناعية في شهر اكتوبر الماضي فرع للفنون الصناعية مخصص للنسج والنقش وعمل الاثاث وعين له معلم انكليزي وانتظم ١١ من الطلبة فيه ليكونوا الفرقة الاولى وسيختار انجب التلامذة في نهاية سنتين او ثلاث ويرسلون الى انكارترا لاتمام تعليمهم فيها . وازيف اليها ايضاً فرع آخر لتعليم فن البناء

ودخل مدرسة المنصورة الصناعية ٤٢ تلميذاً جديداً فصار عدد تلامذتها ٩٠ وعين فيها معلم ثانٍ للرسم والرياضيات ومعلم ميكانيكي للأعمال الهندسية وهما مصريان . وقد اتم ١٦ دروسهم في يوليو الماضي وجازوا الامتحان كلهم واستخدموا في الورش المجاورة وقد اتم ٦١ تلميذاً تعلمهم في ورشة بولاق الصناعية بعد ان اقاموا فيها اربع سنوات واستخدموا كلهم باجور حسنة ولا تزال اعمال هذه الورشة على ما كانت عليه من الانقان . وقد اوصيت على طلبات كثيرة اكثر من المعتاد وجعل فيها قسم ليلي على صيل التجربة للتلامذة المتخرجين فيها فدون ٦٤ منهم اسماءهم فيه وعدد الحضور منهم غير قليل وامت تلامذة الفرقة الرابعة في ورشة اسبوط الصناعية تعلمها في شهر ديسمبر وعددها ٤٩ وينتظر ان يجدوا كلهم اعمالاً تليق بهم . وبلغ عدد التلامذة في العام الماضي ٢٢٨ يقابلهم ١٩٩ في العام الذي قبله . وازيف عمل الاحذية (الجزم) الى عمل السروج لانه ينتظر له رواج في الجهات المجاورة

(٥٨) — المكتبة الخديوية

بلغ عدد المجلدات فيها في آخر السنة ٧٠٥٨٠ ومن الكتب التي اضيفت الى قسمها الاوربي حديثاً ٢٢٦٧ مجلداً اكثرها كتب ادبية وقضائية بالانكليزية والفرنسوية وازيف الى القسم الشرقي ٧٥٢ ولكن ليس بينها كتب خط ثينة ونقص عدد الذين ترددوا على غرف المراجعة وكانوا ٢٤٠٠٠ سنة ١٩٠٨ فصاروا ١٩٠٠٠ سنة ١٩٠٩ وعلى غرف المعروضات وكانوا ٤١٠٠٠ سنة ١٩٠٨ فصاروا ٢٢٠٠٠ سنة ١٩٠٩ لكن زاد عدد الكتب التي اعيرت فقد كانت ٢٤٠٠٠ فصارت ٢٥٠٠٠

(٥٩) — النتيجة

كتبت الصحائف المتقدمة قاصداً بها خصوصاً علم الذين تهتمهم امور هذه البلاد من اهل انكترا والقطر المصري ورجائي انهم يرون منها انه قد تيسر للموظفين الانكليز والمصريين بتعاونهم واتحادهم في خدمة الحضرة الفخيمة الخديوية ان يديموا سير التقدم والارتقاء في دوائر الحكومة المختلفة على معدله الطبيعي وذلك في ظروف محفوفة بمصاعب فائقة العادة

واريد قبل الختام ان اذكر كلاماً لفائدة الانكليز خصوصاً سواء كانوا من المستخدمين في الحكومة المصرية الآن او من الذين يريدون استخدام فيها . على اني لا اوجه هذا الكلام الى ذوي الوظائف العالية منهم اذ هؤلاء لا يجدون فيه شيئاً جديداً وانما اوجهه الى المستخدمين الصغار العديدين الذين لا يتيسر لي الاتصال بكثيرين منهم شخصياً لسوء الحظ فهؤلاء قد استحوذ عليهم بعض القلق خوفاً من تعطيل مستقبلهم وصد ابواب الترقى في وجوههم لانهم رأوا ان المساعي التي بذلت في العشرين سنة الماضية لتعليم ابناء هذا الجيل من المصريين وتدريبهم حتى يصيروا قادرين على تولد الوظائف ذات المسأولية التي كانت الاوريون يتقلدونها قد ابتدأت تثر اثمارها . فيحسن والحالة هذه ابضاح حقيقة الحال لم لازالة مخاوفهم

ان المادة التي يؤخذ المستخدمون الوطنيون منها لوظائف الحكومة قد تحسنت وترقت ولكن لا ريب في انه يبقى بعد ذلك كله وظائف غير قليلة من الوظائف العالية التي لا غنى عن تعيين الاوريين فيها من الآن الى ما شاء الله من الزمان فهذه تبقى المجال فسيحاً لترقية ابناء هذا الجيل من المستخدمين الاوريين . نعم انه على قدر ما لتحسن الصفات التي تؤهل الشبان المصريين للخدمة تقل الحاجة الى مستخدمين من اوربا . ولكن ذلك لا يؤثر في مركز المستخدمين الاوريين الحاليين

وزد على ذلك ان تقليل عدد الاوريين الذين يستخدمون في المستقبل يضمن للقليلين الذين ينتقون منهم التقدم والترقى في خدمتهم في هذه البلاد . على انه يحسن بكل اوريي ان يعلم ان نجاحه وتقدمه في خدمة الحكومة المصرية يتوقفان هنا على استحقاقه الشخصي اكثر مما يتوقفان على ذلك في كل مكان آخر اذ المسوغ الوحيد لاستخدام رجل من غير المصريين هو كونهم متصفين بصفات لا يتصف بها اهل هذه البلاد . ولذلك ينتظر ان يكون الانكليز الموظفون في الحكومة المصرية من الذين بلغوا شأواً رفيعاً . فالذين يثبتون بلوغهم هذه

الدرجة العالية بالامتحان لا خوف عليهم من ان يخسروا قيمة عملهم او ان لا يكافأوا على حسن خدمتهم في حينها.

وينبغي للانكليزي الذين يريد ان يكون مستقبله مكللاً بالنجاح في هذه البلاد ان يستوفي للشروط اللازمة للخدمة من فنية وتقنية ونحوها وان يكون علاوة على هذه الشروط ذا موهبة خصوصية لمعاملة الشرقيين فاذا لم يكن قد أوتي هذه الموهبة او اذا لم يكن له صبر وجلد على تربية الصفات التي تقوم مقامها في نفسه فلا ينبغي ان قصر عن غيره في هذا المضمار اما الصفات التي ينبغي ان يثصف بها الانكليز الذين يعاملون الشرقيين فهي بوجه الاختصار ما يأتي

اولاً ان يكونوا عارفين لغتهم لكي يفهمهم ويدعوا اتصالهم بهم ولا غنى عن ذلك لان الاعتماد على الترجمان في قضاء الاشغال لا يفي بالمرام كما قد علم ذلك كل الذين اشتغلوا في الشرق ثم انه يزيد الخطر كثيراً في الوقوع في ابدي مستخدمين غير مستقيمين وهو خطر يتعرض الانكليزي خصوصاً للوقوع فيه اكثر من غيره.

وثانياً ان يكونوا من طبعه العطف على القوم في اميالهم وافكارهم - بل في اوهامهم ايضاً - وقد اطلال اللورد كرومر الكلام على هذا الامر خصوصاً في تقريره الاخير فاشير على ابناء وطني ان يحددوا تذكر ذلك بمراجعة نصائح الرشيدة من هذا القبيل واخيراً ان النجاح يتوقف في مصر على دقة السلوك ولطف الاسلوب في معاملة اهلها وعلى اقتدار المرء على عدم اظهار نفسه بحيث لا يشعرون بوجودهم بينهم وعلى الصبر والجلد الى ما لاحد له . فان هذه الصفات لازمة لزوماً لا غنى عنه في قضاء المهام الشديدة المشقات المفروض على الانكليز قضاؤها في هذه البلاد والجري على مقتضى هذه الصفات يفيد اكثر كثيراً من اطلاق العنان لدوافع النفس الطبيعية التي تكون في ذوي الطباع الشديدة النشاط الكبيرة الهمة

ولكيلا يتبادر الى الوم ان ما قلناه آنفاً يفيد اني انجس معظم الانكليز في هذا القطر قيمة الخدمات التي يخدمونه بها اقول اني مقتنع بانهم يقضون مهنتهم بمزيد الفيرة والانقطاع لاعمالهم في ظروف صعوباتها كثيرة متزايدة واني عالم بالشدائد التي يتحملونها والمحن التي يصبرون عليها في الاحوال الخصوصية التي يعملون اعمالهم فيها . ومعترف بالنجاح الذي تجتهدون في سعيهم وادمل ان عزائمهم لا ترتخي ونفوسهم لا تصغر في تذليل ما لا نهاية له من الصعاب التي تحول في سبيل قضائهم لمهامهم

ولعل اعظم هذه الصعاب هو الآن عدم ثقة الطبقة العليا والطبقة الوسطى من غير

الموظفين في هذه البلاد بمقاصد الدولة المحيطة فتراهم لذلك يقابلون كل مشروع تعرضه الحكومة بروح العداوة والمعارضة . وارى ان اعظم الاسباب المحدثه لهذه الحالة المشومة هي اولاً ان صحفاً كثيرة عربية وانكليزية تنشر مقالات ورسائل غير ممضاه من شأنها تكدير الصفاء بين الانكليز والمصريين . وثانياً ان قلة العلم والمعرفة وعدم الائتمان والاركان يحولان كالد النيع دون ادراك الاهالي لهذه الحقيقة وهي انه ليس للحكومة البريطانية اغراض خصوصية في سيطرتها على هذه البلاد . وثالثاً ان افراداً قليلين يطلقون لانفسهم عنان الانتقاد معتمدين في ذلك على زعمهم انه يجب ان تكون غاية بريطانيا العظمى من اجتلال مصر جرّ المنفعة لنفسها وهذا زعم لا جدوى منه ولا فائدة بل يعد قدوة سيئة جداً لأولئك الذين نسعى ان نقوي فيهم فضيلة احترام السلطة . ولكني ارى رغماً عن هذه المصاعب كلها ان السبيل القويم الذي يجب السلوك فيه هو الجري على الخطة المقررة من قبل وهي ان يكون الغرض الوحيد من مداخلة انكلترا في شؤون هذه البلاد ادخال الادارة الحسنة اليها وحفظ تلك الادارة فيها وتعليم المصريين وتعميدهم تدريجياً لتولي ذلك الامر بانفسهم . فعلى الانكليز المنوط بهم ذلك ان يتعودوا الصبر ويعلقوا الآمال بالاستقبال اذ لا بد للزمان ان يزيل سوء الفهم ويصحح الخطأ وان يأتي يوم يعترف فيه الناس كلهم على اختلاف طبقاتهم من اوربيين ومصريين بان السياسة البريطانية لا تختلف في مصر عما هي عليه في سائر الاقطار الواقعة تحت نفوذها واعني بها تقديم مصلحة اهاليها على كل امر سواها

واني الخ . (الامضاء) الدين غورست

ملحق نمرة ٢

مقتبس من تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٩

الامن العام وقانون النفي الاداري^(١)

لما تكلمت في السنة الماضية في حالة الجرائم العمومية لاحظت ان الصعوبة الاولى التي نلاقيها هي في حمل القسم الطيب من الامة على مساعدة الحكومة في معاقبة الجناة بادائهم الشهادة على الوقائع التي وصلت الى علمهم وان احجامهم هذا جعل اكبر الجناة واشدهم خطراً يفلتون من العقاب

(١) قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٩ المسمى (قانون خاص بوضع بعض الاشخاص تحت ملاحظة البوليس)

المجربة الرسمية في ٥ يوليو سنة ١٩٠٩ نمرة ٢٤

واشرت الى ميل نظارة الداخلية الى اعتقاد ان قسماً كبيراً من الجرائم التي تقع في البلاد انما يرتكبها اشخاص قليلو العدد يعرف البوليس اسماءهم لكن لا وسيلة الى اللحاق بهم لصعوبة جمع الادلة عليهم وان النظارة المشار اليها كانت لهذا السبب تشير باتخاذ وسائل تحول بين اولئك الاشخاص واقتوافهم الجرائم الى زمن محدود متى ثبت اشتغالهم سوء سلوكهم ويرى من الارقام الآتي بيانها ان الجرائم استمرت في الزيادة اثناء الاشهر الثمانية الاولى من السنة الماضية واضطر الذين كانوا اشد معارضة في استعمال الوسائل الاستثنائية الى اعتقاد وجود حالة لا تكفي معها الوسائل القانونية الاعتيادية وفي الجدول الآتي بيان لميل الجرائم الفظيعة الى الزيادة اثناء السنوات الاخيرة وذلك برهان ساطع على خطورة الحالة التي امام الحكومة

قتل ومشروع في قتل			جنايات			اشهر		
سنة ١٩٠٦	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩٠٦	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٧			
٩٨	٤٤	٧٣	٢٣٨	١٩٠	١٩٤	يناير	...	...
١٢٦	١١٠	٦٩	٣١٤	٢٧٥	٢٢٤	فبراير	...	...
١٤٣	١٠٤	٨٩	٣٨٨	٢٧٤	٢٥٤	مارس	...	...
١٣٩	٨٢	٨٢	٣٠٩	٢٢٦	٢٥٩	ابريل	...	...
١١١	١٢٠	١٠٢	٣٣٣	٣٤٨	٢٨٦	مايو	...	...
١٢٢	١٣١	٨٤	٣٦٢	٣٥١	٢٦٦	يونيو	...	...
١٧٥	١٢٩	٩٩	٤٠٩	٣٤٦	٣٢٣	يوليو	...	...
١٧٢	١٧٠	١٢٧	٣٨٨	٣٦٣	٣٢٤	اغسطس	...	...
١٣٦	١٥٦	١١٨	٣١٢	٣٢٩	٢٩٢	سبتمبر	...	...
١٠٣	١٢٩	١٣٣	٢٥٧	٢٨٠	٢٨٤	اكتوبر	...	...
١٠٩	١٥٨	١١٦	٢٣٤	٣٥٧	٢٦١	نوفمبر	...	...
١١٤	١٣١	١٣٢	٢٨٤	٣١٦	٣٢١	ديسمبر	...	...
١٥٥٨	١٤٦٤	١٢١٤	٣٨٢٨	٣٦٥٥	٣٢٨٨	المجموع		

واذ تبين ان سلطة البوليس الاداري والبوليس القضائي غير كافيتين للوصول الى معرفة المجرمين بعد ارتكاب الجرائم وتحقيق عقوبة الجناة بمعرفة المحاكم اتضح ان الدواء انما هو

الزيادة في السلطين لمنع تحضير الوقائع التي من هذا القبيل فان ام واجب على البوليس هو اولاً منع تحضير الجرائم كما ان اول واجب على المحاكم هو معاقبة مرتكبيها متى قدموا اليها . ولقد اصبح البوليس في الاحوال المتقدم شرحها غير قادر على القيام بما هو مطلوب منه بعلّة فقدان مساعدة الاهالي ولذلك اصبح من المشروع بل من المحتم زيادة القوة في سلطته بتقرير الوسائل الاستثنائية التي تقيد حرية جماعة المجرمين وبعبارة أخرى نقول ان مصلحة مجموع الأمة تقضي في بعض الاجاهين بتقييد حرية قسم صغير منها تقييداً محدوداً اذا بان وجه الخطر من ذلك القسم عليها سواء سبق الحكم على افراد لا ارتكابهم جريمة او اكثر او ظهروا بسيرتهم العمومية وتلوّث معيشتهم بالجريمة مبالغين لمخالفة نوااميس الاجتماع مخالفة صريحة وصار من الخطر على البقية تركهم مطلقين

شرح هذا المبدأ بأجلى بيان مسيو كرمسي السيامي الايتالي الشهير ورئيس مجلس نظار ايتاليا السابق عند ما قدم الى مجلس النواب في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٨ مشروع القانون المتعلق بالأمن العام ولست اجد اوفى من ذكر اقواله

« اذا توالى الجرائم وتعدر جمع الادلة الكافية لتقديم مرتكبيها الى القضاء سواء كان ذلك لحذقهم في البعد عن مراحي مباحث البوليس القضائي او لما يلقونه في نفوس المصابين والشهود من الرهبة التي تلجئهم الى الصمت واذا توفر الاعتقاد ان اولئك الاشخاص هم دون غيرهم الذين ارتكبوا في الخفاء تلك الجرائم فان ابعادهم من ميدان الجريمة ابعاداً قهرياً يكون ضرورة يجب العمل بها طوعاً او كرهاً ^(١) »

بناءً على ذلك تقرر العمل بالطريقة التي تقضي بطلب ضمانه على حسن السلوك من افراد الفئة المذكورة

وهذه الطريقة شائعة عند من شرعي الانكليز بالنسبة للاشخاص الذين يشتبه في احوالهم نظراً لكيفية معيشتهم او لماضيهم . وهي مستعملة كثيراً في قوانيننا الجنائية ^(٢) وفي قانون تحقيق الجنايات الهندي نصوص كثيرة بهذا المعنى ١ قانون نمرة ٥ سنة ١٨٩٨ من ذلك ان لبعض القضاة ان يكلفوا المشتبه في احوالهم بمهدهم تحت ضمان مخصوص ان يسيروا صيرة حسنة في المستقبل

(١) راجع مجموع الديجستو (مجموعة القوانين الابدالية) للوفا لويجي لوكيني المطبوع في تورينو سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٢ جزء ١ قسم ثالث تحت كلمة (المواطن القهري) ص ٧١٩ (٢) راجع على الاخص القانون نمرة ٤٣ ونمرة ٤٢ من حكم الملكة فكتوريا فصل ٤٩ مادة ٢٥

والقاضي ممنوح هذا الحق اذا علم :

(ا) ان شخصاً يحنط لاختفاء وجوده في دائرة قضائه وان هناك من الاسباب ما يدعو الى ظن ان الغرض من تلك الحيلة ارتكاب جريمة ما او

(ب) ان شخصاً يوجد في دائرة قضائه بدون ان يكون له وسائل ظاهرة للتعيش او ممن لا يمكنهم بيان طريقة معيشتهم . ولا تزيد مدة التعهد على سنة (مادة ١٠٩)

وللقاضي تلك السلطة اذا علم ان في دائرة قضائه شخصاً

(ا) تعود السرقة بالقوة او بكسر الابواب او السرقة البسيطة او

(ب) اعتاد على اخفاء المسروقات وهو عالم بها او

(ج) اعتاد ابواء اللصوص او تسهيل اخفاء المسروقات او بيعها او

(د) اعتاد اتلاف مال الغير او السلب او النصب او تزيف النقود او اوراق البنوك

او التلغف او يحاول عمل شيء من ذلك او

(هـ) يرتكب عادة او يشرع في ارتكاب الجرائم المضرة بالامن العام او يشترك في ذلك او

(و) كان من الجرأة والشر على جانب يجعل حريته بلا ضمان خطراً على الهيئة الاجتماعية

ولا تتجاوز مدة الضمان في هذه الحالة ثلاث سنوات (مادة ١١٠)

اما كون الشخص ممن اعتاد الاجرام فيجوز اثباته بالشهرة العامة او بغيرها (مادة ١١٢)

فقرة ٣) فاذا لم يقدم الضمان في الميعاد المحدد حكم على الشخص المفروض عليه بالحبس مدة مساوية لمدة اقتضاء الضمان منه (مادة ١٢٣)

وكل شخص حبس لعدم قيامه بالضمان المفروض عليه يجوز الافراج عنه قبل انتهاء مدة

عقوبته اذا رأى القاضي ان ليس في اطلاق سراحه خطر على الهيئة او على احد الافراد

ومن المفيد ايضاً في هذا المقام ذكر قوانين ايطاليا لانها اوفى في الغرض الذي نحن

بصدده وهي مقرر في قانون ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٩ ولائحة ٨ نوفمبر من السنة المذكورة

المختصة بالامن العام

جاء هذا القانون بنظامين الاول يسمى (الانذار) والثاني (الموطن القهري) فمن كان

من الصعاليك والمشردين الذين ليس لهم مرتزق ظاهر ومن شهرتهم الكافة انهم من مشعوذي

الاجرام يندرون بعد التحقيق الدقيق عن سوابقهم انذاراً علنياً من رئيس المحكمة . وبأمرهم

ان يسيروا على نظام يشبه مراقبة البوليس فيما يتعلق بمحل اقامتهم . وبيناهم عن مخالطة المحكوم

عليهم وعن حمل السلاح وغير ذلك . ويجب العمل بالانذار مدة سنتين . وكل مخالفة

لما امر به تجلب على صاحبها الحكم بالحبس مدداً غير قصيرة
 اما (الموطن القهري) فمعناه جواز القضاء على الاشخاص المنذرين والذين هم تحت
 مراقبة البوليس اذ حكم عليهم بعقوبات معدودات لجرائم معينة ان يثوطنوا في غير بلادهم
 بالمملكة او يسجنوا في احدى المستعمرات الجنائية لمدة اقلها سنة واكثرها خمس سنوات اذا
 كان في تركهم خطر على الامن العام . وقد جرى العمل على عدم ارسال اولئك الاشخاص
 الى ناحية من نواحي المملكة لان ذلك لا يفيد الفائدة المطلوبة مطلقاً بل هم ينفون الى ثمانية
 اماكن جنائية في بعض جزر البحر الابيض المتوسط (١)
 ولا تصدر الاحكام بالموطن القهري من الحاكم بل من لجان المديرية المشكلة برئاسة
 المدير من اعضاء بعضهم من القضاة وبعضهم من رجال الادارة . ولاحكام اللجان امتثاف
 امام لجنة عليا اعضاءها اكثر عدداً وهم من طبقتي الموظفين المذكورين يضاف اليهم عضوان
 من الامة ينتخبان من البرلمان (٢)

وبنضع من ذلك ان المبدأ الذي بنيت عليه نصوص القوانين الهندية والتليانية (وهو
 مبدأ يرداد انتصاراً بين علماء الجنائيات في العصر الحاضر (٣)) هو ان للهيئة الاجتماعية الحق
 في اتخاذ الخطة التي تقي بها شر من اشد خروجه على النظام من اعضاءها وبالجملة فان مبدأ
 اعتبار المجرم الذي يختلف اجرامه باختلاف الاحوال التي تنصل بذاته من جهة ما والذي

(١) ارسل ١٢٩١ شخصاً الى المستعمرات الجنائية سنة ١٨٩٨ وكانت سكانها في بدء تلك السنة
 ٢٦٨٢ وبعد ذلك بعشر سنين اي سنة ١٩٠٨ كان عدد الذين في تلك المستعمرات ٢٢٧٧ والذين
 ارسلوا اليها في تلك السنة ١٠٢٦ وفي سنة ١٩٠٨ اخلي سبيل ١٦٠ شخصاً تحت شرط و ٦٨٩ لانقضاء
 مدة عقوبتهم

(٢) راجع القانونين الالبيين الصادرين في ١٩ يولييه سنة ١٨٩٤ و ١٧ يولييه سنة ١٨٩٨ المتعلقين
 بجرائم التوضوين وبسبي الاشخاص المشبه في احوالهم باحكام من لجان المديرية
 وجاء ايضا في الفقرة ٦٥ من قانون العقوبات الدرومجي المجدد المعمول به منذ اول يناير سنة ١٩٠٤
 انه اذا ارتكب شخص عدة جرائم او ذرع في ارتكابها " جاز للمحكمة ان توجه الى المخطئين سواءاً اذا
 كان يجب اعتبار الجنائي ممن يخشى شرم بصفه خصوصية على الهيئة الاجتماعية او حياة الافراد او صحتهم
 او اموالهم نظراً لنوع الجرائم والعوامل التي دفعت الى ارتكابها والميول التي تبعها اليها "

فاذا اجاب المخطئون بالايجاب جاز للمحكمة ان تقرر في حكمها وجوب ابقاء المجرم في السجن بعد
 انتهاء عقوبته مدة لا تزيد على ١٥ سنة او لا تتجاوز ثلاثة امثال العقوبة المحكوم بها
 (٣) راجع مجلة (القانون الجنائي والجنائيات) يناير سنة ١٩١٠ ص ٦ (الاشخاص المصرون
 بنقض كينونتهم)

يجب ان نتنوع لذلك عقوبته بتنوع اجرامه قد حل اليوم محل مبدأ اعتبار الجريمة من حيث هي وتوحيد عقابها في جميع الاحوال^(١)

تلك هي الافكار التي بني عليها التشريع المصري عند اغلب الامم المتقدمة فيما يختص بالجرمين الاحداث والذين اتخذوا الاجرام حرفة

وستكون هذه المسألة من مباحث المؤتمر الدولي القابل لعلم القانون الجنائي بمدينة بروكسيل في اغسطس سنة ١٩١٠ وقد تقرر في الاجتماع الاول الذي عقد بامستردام في شهر ابريل سنة ١٩٠٩ ان من المسائل المهمة التي يجب عرضها على المؤتمر مسألة صيغتها كما يأتي

« في اي حالة من الاحوال التي ينص القانون عليها يجب ان تعتبر حالة الخطر من المجرم بدل حالة الخطر من الجريمة المقامة لاجلها الدعوى والى أي حد يكون ذلك غير مناف لما تقتضيه الضمانات الكافلة للحرية الشخصية لقاء ما يجب اتخاذه من وسائل وقاية الهيئة الاجتماعية »^(٢) وهناك امثلة أخرى لهذا المبدأ ولكني اكتفي بما ذكرت اطراء للمذهب الذي استمد منه الشارع المصري القانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٩ اما ام نصوص ذلك القانون فيمكن حصرها فيما يأتي

١ - الاشخاص الذين ينطبق عليهم القانون - بينت المادة الاولى من هذا القانون محل تطبيقه فقطت بما هوأت

(كل شخص اشتهر عنه الاعتياد على الاعتداء على النفس او على المال او على التهديد بذلك يجوز وضعه تحت ملاحظة البوليس »

٢ - الاثبات - ثبتت صفة الخطر المحذور من الشخص بالشهرة العامة (راجع المادة السادسة من القانون) كما في القانون الابطالي السابق ذكره ولا يحتاج الامر في ذلك الى اثبات اشتراك في جريمة معينة بل يكفي ان يثبت على وجه العموم انه على حالة تشعر بالاجرام والخطر يخشى منها على من هو مقيم بينهم فيجب اذن ان يسند اليه بعض احوال مشتبه فيها وان نتأيد تلك الاحوال بشهادات متطابقة يمكن ان يستنتج منها ان عيشة ذلك الشخص

(١) راجع كتاب الدفاع عن الهيئة الاجتماعية وتطور علم الحقوق الجنائي لمؤلفه ادلف برنس (بروكسيل سنة ١٩٠٩) نجد ان هذا المؤلف عارض المذهب الاصطليح عليه وفلسفة المسؤولية بالمذهب الجديد وفلسفة حماية الهيئة الاجتماعية التي يتمسك فيها خطر المجرمين (٢) راجع مجلة القانون الجنائي والجنابات عددي مايو ويونيو سنة ١٩٠٩

المستمرة عيشة المجرمين الاشرار . وما يتخذ بالضرورة اساماً لتقدير حالة المشتبه فيه العقوبات التي تكون قد نالت ولا سيما اذا كانت لتعديده على النفس او المال او للتهديد . بل قد يكون مجرد اقامة الدعوى على شخص متهم بجرمة من هذا القبيل كافياً في الظن به ولو لم يحكم عليه بالعقوبة متى ظهر من اوراق الدعوى ان افلاته لم يكن لوضوح براءته بل لان الادلة التي قامت على ادانته لم تكن على قوتها كافية لافناع المحكمة بوجوب الحكم عليه ونشقي الشبهة طبعاً عليه اذا تكرر افلاته من العقوبة بالطريقة عينها . ثم يلي ذلك شهادات رجال البوليس والخفر ومشايخ البلاد والعمد وغيرهم فانها من وسائل اثبات الشهرة ولدنا اخيراً شهادة الاشخاص المقيمين في الناحية التي يقطنها المشتبه في امره او في النواحي المجاورة لما فهم يشهدون بما اشتهر عنه من احوال معيشته وسيره على العموم

٣ - الجهة المختصة -- فوض الحكم بوضع هؤلاء الاشخاص تحت مراقبة البوليس للجنة مشكلة من بعض رجال القضاء وبعض رجال الادارة كما في القانون الابطالي ويرئسها المدير او المحافظ وفيها اثنان من اعيان الاهالي القاطنين في دائرة المديرية او المحافظة التي فيها مقر اللجنة . (وينتخب الاثنان الاعيان بالقرعة من بين عشرين شخصاً يعينهم في كل مديرية او محافظة ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحفانية) وهما يحلان هنا محل عضوي البرلمان الذين يمثلان الامة في القانون الابطالي اما الاعضاء الذين من رجال القضاء فهم رئيس المحكمة الاهلية ورئيس نيابتها ومهمتهما الاولى في اللجنة هي ضمان العدالة في سير الاجراءات وملاحظة تمكن المتهمين من حرية الدفاع على اكل الوجوه ويجوز للمتهم ان يستعين بمحام للدفاع عنه (المادة الخامسة)

٤ - مراقبة البوليس - متى سمعت الشهادات نفيًا واثباتًا وثبتت اللجنة بالشهرة العامة ان المتهم يدخل ضمن الاشخاص المنصوص عليهم في المادة الاولى قررت وضعه تحت ملاحظة البوليس (١) في محل اقامته الى مدة لا تتجاوز خمس سنوات (المادة السادسة)

٥ - ضمان حسن السير - للجنة مع الحكم على المتهم بالملاحظة ان تكلفه في نفس القرار بتقديم ضمان لحسن سيره في المستقبل (المادة السابعة) وتقرر اللجنة صفة الضمان ان كان

(١) القانون المعمول به الآن في مراقبة البوليس هو دكرينو ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المعدل بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٩ - فحرية الشخص الموضع تحت المراقبة مقيدة من بعض الوجوه من حيث القبول وله ان يختار محلاً لاقامته ولكنه متى حدد له المحل لا يستطيع تغييره بمحض مشيئته . ويجب عليه زيادة على ذلك ان يثبت للبوليس وجوده في محل اقامته في اوقات معلومة

شخصياً ومن ضامن واحد او اكثر يكفلون حسن سيره . او هو ابداع تقود معدودة وفي الحالتين تقدر اللجنة قيمة الضمان مع مراعاة ظروف الواقعة وحالة المتهم (المادة الثامنة)

٦ - الموطن القهري — اذا لم يقدم المتهم الضمان في مدة خمسة عشر يوماً على الاكثر من تاريخ اليوم الذي يصبح فيه القرار نهائياً او قدم ضامناً ولكنه لم يقبل طبقاً للمادة الثامنة او قبل ثم اخلي من الضمان ولم يستبدل في ميعاد خمسة عشر يوماً طبقاً لنص المادة التاسعة يقرر له محل اقامة في جهة من القطر يعينها ناظر الداخلية لتخصيص مدة الملاحظة فيها (المادة الحادية عشرة) وكذلك تقرر اللجنة بالطريقة عينها محل اقامة لمن يكون موضوعاً تحت المراقبة بسبب ارتكابه جريمة ما او جنحة سرقة او شروع في سرقة او تسميم مواش او اتلاف مزروعات ولن حكم عليه لهرب من الملاحظة

وقد تقرر الآن ان تكون الجهة المذكورة هي الواحات الخارجية حيث أنشئت بها مستعمرة للجرمين . ولا يجبر المنفيون اليها على العمل اذا رغبوا عنه . ولعائلاتهم ان تقطن معهم ويرى من ذلك ان نظام هذه المستعمرة كنظام المستعمرات التي من قبلها مع بعض التعديل ويختلف نظامها كل الاختلاف مع الاشغال الشاقة المعروفة فهو يقضي بالابادة الى حين على الجرمين الذين يخشي شرم فاذا شاؤوا وعملوا وجدده وتدفعت لهم اجرة يومية على ما يعملون (المادة التاسعة عشرة)^(١)

٧ - الطعن — قد منحت المحكوم عليهم غايباً حق الطعن في القرار الصادر من اللجنة وحدد لذلك ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالقرار في محله اذا كان معروفاً او النيابة اذا كان غير ذلك (المادة العاشرة) والمحكوم عليه بالملاحظة اذا لم يسبق الحكم عليه في جريمة ان يرفع استئنافاً عن القرار الصادر بتكليفه بتقديم الضمان من جهة هذا الضمان فقط الى لجنة مخصوصة بنظارة الداخلية مؤلفة من ناظرها بصفة رئيس ومن رئيس محكمة الاستئناف الاهلية والنائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بصفة اعضاء^(٢) ولا يقبل الطعن فيما عدا ذلك من الاحوال

٨ - الافراج تحت شرط — اذا وجدت اسباب كافية لاعتقاد ان الشخص الموضوع

(١) يقضي القانون الايطالي بالعمل على القادرين عليه ولكنه يفهم مقابل ذلك كل ما نتجته ايديهم بدون خصم شيء منه (راجع لائحة ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ المتعلقة بتنفيذ القانون المختص بالامن العام الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٩ المادة ١٠٣) (٢) هذه اللجنة مكونة الآن من ثلاثة من كبار رجال القانون الوطنيين (٣) جاء في تقرير العام الماضي لهذا الخصوص انه (قد يقوم الدليل الكافي على ان فلاناً يعيش من الاجرام ولا يمكن اثبات انه اشترك في جريمة بذاتها) (راجع تقرير سنة ١٩٠٨ ص ٨)

تحت الملاحظة بمقتضى احكام هذا القانون قد استقامت احواله جاز لناظر الداخلية قبل انتهاء الملاحظة ان يصدر امراً باعفائه من المدة الباقية عليه (المادة السابعة عشرة)

٩ — محاكم الجنايات — وقد جاء في هذا القانون انه اذا حكمت محاكم الجنايات لعدم كفاية الادلة ببراءة متهم في قتل او شروع في قتل او اتلاف مزروعات او تسميم مواش او حريق ورأت ان المتهم المذكور من تنطبق عليهم المادة الاولى جاز لها ان تطبق عليه احكام هذا القانون (المادة الحادية والعشرون)

هذا ام ما امتاز به قانون النفي الاداري . وربما كان في جزئياته ما يستحق الانتقاد ولكنني أرى من دون ريب ان المبدأ الذي اسس عليه هذا القانون مبدأ قويم لانه يزداد شيوعاً بتوالي الايام بين علماء القانون الجنائي في العصر الحاضر كما اسلفت وخلاصته انه يجوز شرعاً ابعاد المجرمين لآجال طويلة عن مواطنهم اذا خيف شرم خوقاً شديداً وان لم يتم الدليل على ارتكابهم جريمة بذاتها او تعذر اثبات ذلك (٣) وما يلاحظ على الاخص في البلاد الشرقية الخاضعة لقوانين غريبة عنها لا تدركها العامة وليس في استطاعتها ان تقدرها قدرها (لانها في الواقع غير ملائمة لحاجاتها من وجوه عدة) انه قد تكون فيها بالتدريج حالة اجتماعية تهيج المحاكم الاعتيادية واعوانها عن ردها لساعتها

تلك كانت حال مصر في السنوات الاخيرة كما قرره اصدق الناس خبراً باحوالها واقطع برهان على اصابته ما كان لاعمال اللجان من التأثير السريع في الاحصاءات الجنائية ويظهر من الجدول المنشور في الصفحة (٨٨) ان الجنايات ما زالت آخذة في الازدياد منذ سنوات . اذ كانت ٣٢٨٨ جناية سنة ١٩٠٧ فاصبحت ٣٦٥٥ سنة ١٩٠٨ وعلى الاخص جرائم القتل والشروع في القتل فانها بعد ان كانت ١٢١٤ في سنة ١٩٠٧ صارت ١٤٦٤ سنة ١٩٠٨ . واطردت الزيادة بدون انقطاع في الاشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٠٩ فحدث فيها ٢٧٤١ جناية يقابلها في تلك المدة من السنة السابقة ٢٣٧٣ جناية و ١٠٩٦ جناية قتل وشروع في قتل يقابلها ٨٩٠ جناية من نوعها في السنة السابقة ولما ابتدأ العمل بالقانون الجديد انعكست النسبة فهبطت بعد الصعود . فحدث في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٣١٢ (يقابلها ٣٢٩ في سبتمبر سنة ١٩٠٨) وفي شهر اكتوبر ٢٥٧ (يقابلها ٢٨٠ في اكتوبر من تلك السنة) وفي نوفمبر ٢٣٤ (يقابلها ٣٥٧ في نوفمبر سنة ١٩٠٨) وفي ديسمبر ٢٨٤ (يقابلها ٣١٦ في ديسمبر من تلك السنة)

كذلك قلت جرائم القتل والشروع في القتل فهبط عددها من (١٥٦) الى (١٣٦)

ومن (١٢٩) الى (١٠٣) ومن (١٥٨) الى (١٠٩) ومن (١٣١) الى (١١٤) في اشهر
سبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنتين ويتبين من احصاء جرائم القتل والشروع
في القتل شهراً فشهراً مدى الثلاث السنوات الاخيرة كيف زادت هذه الجرائم زيادة عظيمة
في الاشهر الثمانية الاولى من سنة ١٩٠٩ وكيف عقب تلك الزيادة هبوط عظيم في الاشهر
الاربعة الاخيرة من السنة نفسها . واليك ذلك الاحصاء

الشهر	قتل	شروع في قتل	الشهر	قتل	شروع في قتل
يناير سنة ١٩٠٧	٤٧	٢٦	يوليه سنة ١٩٠٧	٥٤	٤٥
" " ١٩٠٨	٢٥	١٩	" " ١٩٠٨	٧٠	٥٩
" " ١٩٠٩	٥٥	٤٣	" " ١٩٠٩	١١	٧٤
فبراير سنة ١٩٠٧	٤٩	٢٠	اغسطس سنة ١٩٠٧	٧٧	٥٠
" " ١٩٠٨	٦٧	٤٣	" " ١٩٠٨	١٠٨	٦٢
" " ١٩٠٩	٧٥	٥١	" " ١٩٠٩	١٠٦	٦٦
مارس سنة ١٩٠٧	٥١	٣٨	سبتمبر سنة ١٩٠٧	٧٢	٤٦
" " ١٩٠٨	٥٢	٤٢	" " ١٩٠٨	٨٢	٧٤
" " ١٩٠٩	٩٣	٥٠	" " ١٩٠٩	٧٧	٥٩
ابريل سنة ١٩٠٧	٥٢	٣٠	اكتوبر سنة ١٩٠٧	٧٩	٤٤
" " ١٩٠٨	٥٥	٢١	" " ١٩٠٨	٦٩	٦٠
" " ١٩٠٩	٧٠	٦٩	" " ١٩٠٩	٦١	٤٢
مايو سنة ١٩٠٧	٦٤	٣٨	نوفمبر سنة ١٩٠٧	٧٠	٤٦
" " ١٩٠٨	٨٤	٣٧	" " ١٩٠٨	٩٧	٦١
" " ١٩٠٩	٦٣	٤٨	" " ١٩٠٩	٦١	٤٨
يونيه سنة ١٩٠٧	٥٥	٢٩	ديسمبر سنة ١٩٠٧	٧٩	٥٣
" " ١٩٠٨	٦٨	٦٣	" " ١٩٠٨	٧٧	٥٤
" " ١٩٠٩	٧٩	٥٣	" " ١٩٠٩	٧٠	٤٤

كان الاعتدال رائد تطبيق القانون وقد انتخبت نظارة الداخلية ٢٨٣ شخصاً وهم الذين احيوا على اللجان في العام الماضي من عدد ينيف على ١٢٠٠ شخص ممن يخشى شرهم وكان هذا العدد الاخير خلاصة عدد آخر اكبر منه بكثير شامل لاسماء الاشخاص الذين اعتبرتهم السلطات المحلية من الاشرار^(١) هذا وقد علمت ما وصفتي العلم ان القرارات التي اصدرتها اللجان كانت كلها تقريباً باجماع الآراء لذلك يرى من الجلي انها ادت وظيفتها الدقيقة بدرجة اتحاد ووثام كان من الصعب التنبؤ بها

لكننا لا نطمح في دوام هذا الاجماع بين تلك العناصر المختلفة التي تتألف اللجان منها مني قدمت اليها قضايا مجال الشك فيها اوسع منه في التي نظرتها وقد لا يبعد ان يأتي يوم يجب فيه تسليم اختصاصها الى المحاكم حيث ينصب القضاء بين يدي القضاة المعروفين في هذا الموضوع الخاص من موضوعات التعود كما جاء به القانون الانكليزي الحديث المراد به منع وقوع الجرائم^(٢)

ومن المأمول انه بعد ان يطول الزمن نوعاً على اعمال هذه اللجان تزول الاحوال التي اوجبت ايجادها ويطلع الناس الاقدام على الشهادة امام المحاكم بما اظهروه من الحرية والشجاعة امام اللجان

ولاحظ بعض القضاة المجرمين من اعضاء هذه اللجان في تقرير ارسله اليّ ملاحظة صائبة وهي

« ولو اراد الشهود قول الصدق امام المحاكم وتقدم البراهين على اقوالهم بشجاعة وحرية وذمة كما فعل الشهود امام اللجان لما نجح شرير من العقاب العادل على جرائمه ولا استتب الامن واستقرت الطمينة في البلاد »

(١) حررت بعض لجان المراكز في مديرية واحدة (وهي مؤلفة من معاون وعدد من الاعيان) كشفاً يعموي على اسماء ٦٠٠ شخص تقريباً اعتبروا بانهم من الاشرار ويستحقون ارسالهم جميعاً الى الواحات
(٢) منع الجرائم (قانون نمرة ٨ من حكم ادوارد السابع باب ٥٩ مادة ١٠ - ١٦)

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩٠٩

مرفوع

من السرالدين غورست الى السر ادورد جراي

مقدمة

مصر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

مولاي

اتشرف برفع تقرير عن احوال السودان سنة ١٩٠٩ م

الباب الاول

في فصول عمومية

« ١ » — الحالة العمومية

كان من حكومة السودان الاكبر في سنة ١٩٠٩ التزام الاقتصاد في جميع ابواب المصروفات لكي يتوفر المال لترقية شؤون البلاد الاقتصادية . وقد حوفظ في الوقت عينه على الكفاءة الادارية باتخاذ التدابير بتحسين الايرادات حيث لا تكون زيادتها عبثاً ثقيلاً على الاهالي . والمشروع الكبير الوحيد الذي تم في سنة ١٩٠٩ مد سكة الحديد من الخرطوم الى ود مدني جنوباً وقد سلفت الخزينة المصرية المال اللازم له كما دبرت المال اللازم لمدور الى النيل الابيض قرب فوز ابى جمعة وبناء كبري على النيل هناك والمامول ان يكمل هذان العملان حوالي آخر ١٩١٠ اما كبري النيل الازرق في الخرطوم فسيكمل بعد بضعة اشهر وستعود مقاطعة اللادو الى السودان بوفاء الملك ليونولد والحكومة تنظر الآن في التدابير اللازمة لاحتلال هذه البلاد وادارتها كما يجب

وفي اوائل سنة ١٩١٠ ادخل تغيير مهم على الاسلوب المتبع في حكم السودان فقد جرت عادة الحاكم العام في السنة الماضية ان يجمع مجلساً غير رسمي مؤلفاً من بعض كبار الموظفين لاختارهم في الامور المهمة فارتئي ان الزمان حان لخطو خطوة اخرى وتأليف مجلس يشترك مع الحاكم العام في اتقاز سلطته التنفيذية والتشريعية لأن مجلساً كهذا يشمر في القيام باعماله بمسؤولية لا يشعر بها لو كان مجلساً غير رسمي كلالول ويكون ضماناً ثميناً على عدم تهور السلطة التنفيذية او الموافقة على قوانين لم تعط حقها من الدرس وانعام النظر . وقد وافقت الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على المشروع وصدر الامر به في يناير الماضي اما المجلس فيؤلف من الحاكم العام رئيساً ومن اربعة اعضاء يكونون فيه بمقتضى وظائفهم وعضوين او اربعة اعضاء يعينهم الحاكم العام وفي ذلك مجال لادخال العنصر غير الرسمي الى المجلس حين تقتضي الاحوال به . ويشبه هذا المجلس في بعض وجوهه مجلس الحاكم العام في الهند ويحق للحاكم العام فيه ان يرفض قرارات المجلس كما يحق للحاكم العام في الهند وفي ما سوى ذلك فكل الامور تقررها اكثرية المجلس ويموز لكل عضو لا يوافق على قرار ما ان يطلب ذكر اسباب عدم موافقته في "محضر" الجلسة ويجب على الحاكم العام ان يدرج الاسباب التي حملته على

رفض قرار الاكثرية اذا رفضه ومن الامور التي تعرض على المجلس ويقرها الحاكم العام هو في المجلس رسمياً القوانين واللوائح الجديدة والميزانية السنوية والاعتمادات الاضافية سواء كانت من مال الاحتياطي او من الايرادات الجارية وبالاجمال فجميع الامور الادارية والتشريعية التي ترى المصالح عرضها على المجلس لاميها او التي يوليها الحاكم العام احوالها اليه . اما في سائر الامور التي تعرض للمناقشة فالمجلس يكون مجلس شورى للحاكم العام

ونقدر اننا والسر رجندونجت ان هذا النظام الجديد يقضي الى زيادة انتظام اعمال الادارة وبضمن الثبات والاتصال في ادارة السودان ويكون جزءاً مفيداً في هيئة الحكومة

« ٢ » — الامن العام

لم يقع في السنة الماضية اضطرابات تذكر خلافاً لسنة ١٩٠٨ ولم تضطر الحكومة الى استخدام قوة مسلحة كبيرة سوى مرة واحدة كان سكان جبال النوبة ايضاً علة الاضطراب فيها فان بعضهم اطلق النار على الكبتن بلاك مفتش جنوب كردوفان وجرحه جرحاً خفيفاً بجوار الموضع الذي وقع القتال فيه في السنة السابقة . ورفض النوبة تسليم الذين ارتكبوا هذه الجريمة فارسلت الحكومة دورية لمعاقبتهم فنجحت وغنمت ١٥٣ رأساً من المواشي وبلغت خسائر النوبة ستة رجال اما الحكومة فلم تخسر احداً

وابن دنكة خور فيلوس دافع عوائد القطعان ولكنهم سلموا بدفعها حينما قدم اليهم المستر متروقه المفتش ومعه قوة صغيرة بقيادة الكبتن ودمارتن فدفعوا الضريبة بلا تردد ودفعوا الغرامة التي فرضت عليهم

« ٣ » — مسائل الحدود

(١) حدود الارثريه

لا تزال العلاقات الودية على ما يرام بين ولاية الامور المحليين في السودان والارثريه وقد فضوا جميع الخلافات التي حدثت على الحدود او بجوارها حياً من دون ان يوسطوا الادارة المركزية في البلادين

(ب) حدود الحبشة

اذا الاحباش ايضاً في سنة ١٩٠٩ على قرية في السودان قتلوا رجلاً وسبوا امرأة واولادها الاربعة فاستردت المرأة والاولاد واخذ التعويض وهي اول مرة حاول فيها ولاية

الامور الاحباش حقيقة منع الغارات او اعطاء التعويض وسيكون لهذه الحادثة وقع حسن في توليد الثقة في نفوس القبائل السودانية المقيمة على الحدود وقد اتم الماجور جوين تحديد الجزء الباقي من الحدود في الخريف فصار الحد الآن من قمة جبل بيرينو (القمة الوسطى) الى منبع النهر الذي يصب في نهر اكوبو ويحاذي هذا النهر الى مصبه ثم يتبع مجرى اكوبو الى مصبه في نهر ييبور

(ج) الحدود الغربية

ورد خبر بان حكومة الكنفو الفرنسية انشأت مخفرًا بقيادة ضابط فرنسي قرب الحدود فاذا ثبت هذا الخبر تيسر للموظفين المحليين من الحكومتين ان يتعاونوا على منع الاتجار بالرقيق والاسلحة

وقد جاء الى دارفور جماعة من زعماء وداي وجمهور كبير من الفارين منها بعد ان احتل الفرنسيون ايشر عاصمة وداي وانامول ان نجيتهم الى دارفور لا يفضي الى اضطراب جبل امورها. وقد نتج عن فوز الفرنسيين ان البلاد التي تلي حدود السودان صارت تحت النفوذ الاداري لدولة مصرية وسيكون من جراء ذلك الضرب على ايدي المتجرين بالرقيق والاسلحة في افريقية الوسطى وكانت ايشر مركزًا لهذه التجارة

ومن نحو سنة جاءت الاخبار بان علي دبنار سلطان دارفور فاز على سنين حاكم كبيبة بعد نزاع وقتال داما زمانًا ليس بقليل وان سنين قتل وتشتت شمل اتباعه

« ٤ » — اعمال المرسلين

يبلغ عدد التلميذات في مدرسة البنات في الخرطوم ١٤٣ ولتقدم مدرستا الصبيان والبنات في ام درمان تقدمًا يدعو الى الرضى ويبلغ عدد البنات في ثانيتهما ٦٠ ومعظمهن من السودانيات

وتقارير المطران جوين عن اعمال المرسلين في اعالي النيل تدعو الى الارتياح فقد اكتسبوا ثقة الدنكة الذين صاروا بقدرهم الاسعافات الطبية حتى قدرها وهم يعملون ٤٠ شخصًا الصناعات

ولمرسلين الاميركان في السودان اربع مدارس للصبيان ومدرستان للبنات احدهما خارجية والاخرى داخلية وعدد تلامذة هذه المدارس ٤٨٦ وهم يعملون اعمالًا نافعة في مركزهم على نهر السوبات حيث يعملون الاهالي ويدربونهم على الصناعات ويداونونهم فقد

عمل الدكتور لمبي هناك ثلاثين عملية جراحية في اثناء السنة وعالج ٢٠٠٠ مريض من قبائل الشلك والدنكة والانواك والنوير

والمرسلين المتسويين اربع مدارس وبضعة مراكز للتبشير منها اثنان على النيل الا بعض وثلاثة في بحر الغزال وهم آخذون في اكتساب ثقة الاهالي في جميع هذه المواضع وفي تعليمهم مبادئ الحضارة بتلقينهم مبادئ العلوم وتدريبهم على الزراعة والحياطة والتجارة والحداثة. وفي كل مركز من ثلاثة من المراكز اجزاخانة وغرفة للمرضى

« ٥ » — كشف المجاهل والمساحة

لم ترسل بعثات خصوصية لكشف المجاهل في السنة الماضية ولكن بعض الموظفين المقيمين في الجهات السحيقة قاموا باعمال مفيدة من هذا القبيل واخص منهم الذكر الكبتن دف والكبتن جنس برولي في مديرية منقطة والكبتن بلاك والمسرولس والمستر مكيبكل في كردوفان . وطاف الكبتن كلي الجزء الجنوبي الغربي من الحبشة وعاد الى السودان بطريق بني شنقول فوضع تقريراً مفيداً عن البلاد التي اجتازها واصلح الكبتن كتنهام خريط الجزء الشمالي من مديرية بحر الغزال

وقد تقدموا تقدماً يذكر في مسح الاطيان وزيد عدد موظفي اعمال التسوية في بلاد الجزيرة حتى يتيسر التوفيق بين المسح والتسوية في السرعة واذا استمروا في العمل بهذه السرعة فالمسح والتسوية في مديرية النيل الازرق ينتهيان بعد اربع سنوات وقد أتم عمال التسوية في المسلية برئاسة القاضي بيكوك تسجيل اراض مساحتها ٣٢٥ ميلاً مربعاً وعلاوة على ذلك فقد فرزوا ما مساحته ٢٠٠ ميل مربع للمسح وخططوا ١٨٥ ميلاً من الطرق وفرغ المستر كوربين وجماعته في مركز الكاملين من اراض مساحتها ١٧٥ ميلاً مربعاً وفرزوا الاراضي في مساحة مساوية لها وهذا العمل يشمل تسوية الملكية التي هي منبع نزاع واحقاد طال وجودها بين القبائل المتناظرة وكثيراً ما افضت الى سفك دم

وقد كتب المستر بنهام كارتر السكرتير القضائي يقول

” تقدمت اعمال التسوية تقدماً يذكر واخذت ثمارها تبدو للعيان فنقص التقاضي على الاطيان وكان النزاع والخصومات على حدود الاطيان من ملازمات هطول المطر والشروع في الزرع فانفتت في جميع الاطيان التي مسحت وعينت حدودها وأفهم المالكون ان جميعهم منبذرة لدى الحكومة وان مصالحهم ومصالح الحكومة واحدة وسهلت معاملات الاطيان ووضع

ومن (١٢٩) الى (١٠٣) ومن (١٥٨) الى (١٠٩) ومن (١٣١) الى (١١٤) في اشهر
سبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تينك السنتين ويتبين من احصاء جرائم القتل والشروع
في القتل شهراً فشهراً مدى الثلاث السنوات الاخيرة كيف زادت هذه الجرائم زيادة عظيمة
في الاشهر الثانية الاول من سنة ١٩٠٩ وكيف عقب تلك الزيادة هبوط عظيم في الاشهر
الاربعة الاخيرة من السنة نفسها . واليك ذلك الاحصاء

الشهر	قتل	شروع في قتل	الشهر	قتل	شروع في قتل
يناير سنة ١٩٠٧	٤٧	٢٦	يوليه سنة ١٩٠٧	٥٤	٤٥
" " ١٩٠٨	٢٥	١٩	" " ١٩٠٨	٧٠	٥٩
" " ١٩٠٩	٥٥	٤٣	" " ١٩٠٩	١١	٧٤
فبراير سنة ١٩٠٧	٤٩	٢٠	اغسطس سنة ١٩٠٧	٧٧	٥٠
" " ١٩٠٨	٦٧	٤٣	" " ١٩٠٨	١٠٨	٦٢
" " ١٩٠٩	٧٥	٥١	" " ١٩٠٩	١٠٦	٦٦
مارس سنة ١٩٠٧	٥١	٣٨	سبتمبر سنة ١٩٠٧	٧٢	٤٦
" " ١٩٠٨	٥٢	٤٢	" " ١٩٠٨	٨٢	٧٤
" " ١٩٠٩	٩٣	٥٠	" " ١٩٠٩	٧٧	٥٩
ابريل سنة ١٩٠٧	٥٣	٣٠	١ أكتوبر سنة ١٩٠٧	٧٩	٤٤
" " ١٩٠٨	٥٥	٢١	" " ١٩٠٨	٦٩	٦٠
" " ١٩٠٩	٧٠	٦٩	" " ١٩٠٩	٦١	٤٢
مايو سنة ١٩٠٧	٦٤	٣٨	نوفمبر سنة ١٩٠٧	٧٠	٤٦
" " ١٩٠٨	٨٤	٣٧	" " ١٩٠٨	٩٧	٦١
" " ١٩٠٩	٦٣	٤٨	" " ١٩٠٩	٦١	٤٨
يونيه سنة ١٩٠٧	٥٥	٢٩	ديسمبر سنة ١٩٠٧	٧٩	٥٣
" " ١٩٠٨	٦٨	٦٣	" " ١٩٠٨	٧٧	٥٤
" " ١٩٠٩	٧٩	٥٣	" " ١٩٠٩	٧٠	٤٤

كان الاعتدال رائد تطبيق القانون وقد انتجت نظارة الداخلية ٢٨٣ شخصاً وم الذين احيوا على اللجان في العام الماضي من عدد ينيف على ١٢٠٠ شخص ممن يخشى شرم وكان هذا العدد الاخير خلاصة عدد آخر اكبر منه بكثير شامل لاسماء الاشخاص الذين اعتبرتهم السلطات المحلية من الاشرار^(١) هذا وقد علمت ما ومعني العلم ان القرارات التي اصدرتها اللجان كانت كلها تقريباً باجماع الآراء لذلك يرى من الجلي انها ادت وظيفتها الدقيقة بدرجة اتحاد ووئام كان من الصعب التنبؤ بها

لكننا لا نطمح في دوام هذا الاجماع بين تلك العناصر المختلفة التي تتألف اللجان منها فهي قدمت اليها قضايا مجال الشك فيها اوسع منه في التي نظرتها وقد لا يبعد ان يأتي يوم يجب فيه تسليم اختصاصها الى المحاكم حيث ينصب القضاء بين يدي القضاة المعروفين في هذا الموضوع الخاص من موضوعات التعمود كما جاء به القانون الانكليزي الحديث المراد به منع وقوع الجرائم^(٢)

ومن المأمول انه بعد ان يطول الزمن نوعاً على اعمال هذه اللجان نزول الاحوال التي اوجبت ايجادها ويطلع الناس الاقدام على الشهادة امام المحاكم بما اظهروه من الحرية والشجاعة امام اللجان

ولاحظ بعض القضاة المحجرين من اعضاء هذه اللجان في تقرير ارسله الي^٣ ملاحظة صائبة وهي

« ولو اراد الشهود قول الصدق امام المحاكم وتقديم البراهين على اقوالهم بشجاعة وحرية وذمة كما فعل الشهود امام اللجان لما نجحوا من العقاب العادل على جرائمهم ولا استتب الامن واستقرت الطمينة في البلاد »

(١) حررت بعض لجان المراكز في مديرية واحدة (وهي مؤلفة من معاون وعدد من الاعيان) كشفاً يبيوي على اسماء ٦٠٠ شخص تقريباً اشتهروا بانهم من الاشرار ويستحقون ارسالهم جميعاً الى الولايات
(٢) منع الجرائم (قانون نمرة ٨ من حكم ادوارد السابع باب ٥٩ مادة ١٠ - ١٦)

تقرير

عن المالية والإدارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩٠٩

مرفوع

من السرالدين غورست الى السر ادورد جراي

مقدمة

مصر في ٢٦ مارس سنة ١٩١٠

مولاي

اتشرف برفع تقرير عن احوال السودان سنة ١٩٠٩ م

الباب الاول

في فصول عمومية

« ١ » — الحالة العمومية

كان ثم حكومة السودان الاكبر في سنة ١٩٠٩ التزام الاقتصاد في جميع ابواب المصروفات لكي يتوفر المال لترقية شؤون البلاد الاقتصادية . وقد حوفظ في الوقت عينه على الكفاءة الادارية باتخاذ التدابير بتحسين الايرادات حيث لا تكون زيادتها عبثاً ثقيلاً على الاهالي . والمشروع الكبير الوحيد الذي تم في سنة ١٩٠٩ مد سكة الحديد من الخرطوم الى ود مدني جنوباً وقد سلفت الخزينة المصرية المال اللازم له كما دبرت المال اللازم لمدور الى النيل الابيض قرب قوز ابي جمعة وبناء كبري على النيل هناك والمأمول ان يكمل هذان العملان حوالي آخر ١٩١٠ اما كبري النيل الازرق في الخرطوم فسيكمل بعد بضعة اشهر وستمود مقاطعة اللادو الى السودان بوفاة الملك ليونولد والحكومة تنظر الآن في التدابير اللازمة لاحتلال هذه البلاد وادارتها كما يجب

وفي اوائل سنة ١٩١٠ ادخل تغيير مهم على الاسلوب المتبع في حكم السودان فقد جرت عادة الحاكم العام في السنة الماضية ان يجمع تجلساً غير رسمي مؤلفاً من بعض كبار الموظفين لاختارهم في الامور المهمة فارتئي ان الزمان حان لخطو خطوة اخرى وتأليف مجلس يشترك مع الحاكم العام في اتقاذ سلطته التنفيذية والتشريعية لأن مجلساً كهذا يشمر في القيام باعماله بمسؤولية لا يشعر بها لو كان مجلساً غير رسمي كلالول ويكون ضماناً ثميناً على عدم تهور السلطة التنفيذية او الموافقة على قوانين لم تعط حقها من الدرس وانعام النظر . وقد وافقت الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على المشروع وصدر الامر به في يناير الماضي اما المجلس فيؤلف من الحاكم العام رئيساً ومن اربعة اعضاء يكونون فيه بمقتضى وظائفهم وعضوين او اربعة اعضاء يعينهم الحاكم العام وفي ذلك مجال لادخال العنصر غير الرسمي الى المجلس حين نقضي الاحوال به . ويشبه هذا المجلس في بعض وجوه مجلس الحاكم العام في الهند ويحق للحاكم العام فيه ان يرفض قرارات المجلس كما يحق للحاكم العام في الهند وفي ما سوى ذلك فكل الامور تقررها اكثرية المجلس ويجوز لكل عضو لا يوافق على قرار ما ان يطلب ذكر اسباب عدم موافقته في "محضر" الجلسة ويجب على الحاكم العام ان يدرج الاسباب التي حملته على

رفض قرار الاكثرية اذا رفضه ومن الامور التي تعرض على المجلس ويقرها الحاكم العام وهو في المجلس رسمياً القوانين واللوائح الجديدة والميزانية السنوية والاعتمادات الاضافية سواء كانت من مال الاحتياطي او من الايرادات الجارية وبالاجمال فجميع الامور الادارية والتشريعية التي ترى المصالح عرضها على المجلس لاهميتها او التي يرعاها الحاكم العام احوالها اليه . اما في سائر الامور التي تعرض للنقاشه فالمجلس يكون مجلس شورى للحاكم العام

ونقدّر انا والسررجندونجت ان هذا النظام الجديد يقضي الى زيادة انتظام اعمال الادارة ويضمن الثبات والاتصال في ادارة السودان ويكون جزءاً مفيداً في هيئة الحكومة

« ٢ » — الامن العام

لم يقع في السنة الماضية اضطرابات تذكر خلافاً لسنة ١٩٠٨ ولم تضطر الحكومة الى استخدام قوة مسلحة كبيرة سوى مرة واحدة كان سكان جبال النوبة ايضا علة الاضطراب فيها فان بعضهم اطلق النار على الكبتن بلاك مفتش جنوب كردوفان وجرحه جرحاً خفيفاً بجوار الموضع الذي وقع القتال فيه في السنة السابقة . ورفض النوبة تسليم الذين ارتكبوا هذه الجريمة فارسلت الحكومة دورية لمعاقتهم فنجحت وغنمت ١٥٣ رأساً من المواشي وبلغت خسائر النوبة ستة رجال اما الحكومة فلم تخسر احداً

وابى دنكة خور فيلوس دفع عوائد القطمان ولكنهم سلموا بدفعها حينما قدم اليهم المستر ستروفر المفتش ومعه قوة صغيرة بقيادة الكبتن ودمارتن فدفعوا الضريبة بلا تردد ودفعوا الغرامة التي فرضت عليهم

« ٣ » — مسائل الحدود

(١) حدود الاريتريه

لا تزال العلاقات الودية على ما يرام بين ولاية الامور المحليين في السودان والاريتريه وقد فضوا جميع الخلافات التي حدثت على الحدود او بجوارها حياً من دون ان يوسطوا الادارة المركزية في البلدين

(ب) حدود الحبشة

اغار الاحباش ايضاً في سنة ١٩٠٩ على قرية في السودان فقتلوا رجلاً وسبوا امرأة واولادها الاربعة فاستردت المرأة والاولاد واخذ التعويض وهي اول مرة حاول فيها ولاية

الامور الاحباش حقيقة منع الغارات او اعطاء التمويض وسيكون لهذه الحادثة وقع حسن في توليد الثقة في نفوس القبائل السودانية المقيمة على الحدود وقد اتم الماجور جوين تحديد الجزء الباقي من الحدود في الخريف فصار الحد الآن من قمة جبل بيرينو (القمة الوسطى) الى منبع النهر الذي يصب في نهر اكوبو ويحاذي هذا النهر الى مصبه ثم يتبع مجرى اكوبو الى مصبه في نهر يبور

(ج) الحدود الغربية

ورد خبر بان حكومة الكنفو الفرنسية انشأت مخفراً بقيادة ضابط فرنسي قرب الحدود فاذا ثبت هذا الخبر تيسر للموظفين المحليين من الحكومتين ان يتعاونوا على منع الاتجار بالرقيق والاسلحة

وقد جاء الى دارفور جماعة من زعماء وداي وجمهور كبير من الفارين منها بعد ان احتل الفرنسيون ايشر عاصمة وداي والمأمول ان يجيئهم الى دارفور لا يفضي الى اضطراب جبل امورها. وقد نتج عن فوز الفرنسيين ان البلاد التي تلي حدود السودان صارت تحت النفوذ الاداري لدولة مصافية وسيكون من جراء ذلك الضرب على ابدي التجرين بالرقيق والاسلحة في افريقية الوسطى وكانت ايشر مركزاً لهذه التجارة

ومن نحو سنة جاءت الاخبار بان علي دينار سلطان دارفور فاز على سنين حاكم كيبكية بعد نزاع وقتال داما زماناً ليس بقليل وان سنين قتل وتشتت شمل اتباعه.

« ٤ » — اعمال المسلمين

يبلغ عدد التليذات في مدرسة البنات في الخرطوم ١٤٣ وتقدم مدرستا الصبيان والبنات في ام درمان تقدماً يدعو الى الرضى ويبلغ عدد البنات في ثانيتهما ٦٠ ومعظمهن من السودانيات

ونقارير المطران جوين عن اعمال المسلمين في اعالي النيل تدعو الى الارتياح فقد اكتسبوا ثقة الدنكة الذين صاروا يقدرون الاسعافات الطبية حق قدرها وهم يعملون ٤٠ شخصاً الصناعات

وللمسلمين الاميركان في السودان اربع مدارس للصبيان ومدرستان للبنات احدهما خارجية والاخرى داخلية وعدد تلامذة هذه المدارس ٤٨٦ وهم يعملون اعمالاً نافعة في مركزهم على نهر السوبات حيث يعملون الاهالي ويدربونهم على الصناعات ويداونونهم فقد

عمل الدكتور لمي هناك ثلاثين عملية جراحية في اثناء السنة وعالج ٢٠٠٠ مريض من قبائل الشلك والدنكة والانواك والتوير

وللمصابين التوسوين اربع مدارس وبضعة مراكز للتبشير منها اثنان على النيل الا بعض وثلاثة في بحر الغزال وهم آخذون في اكتساب ثقة الاهالي في جميع هذه المواضع وفي تعليمهم مبادئ الحضارة بتلقينهم مبادئ العلوم وتدريبهم على الزراعة والحيطة والتجارة والحدادة . وفي كل مركز من ثلاثة من المراكز اجزاخانة وغرفة للمرضى

« ٥ » — كشف المجاهل والمساحة

لم ترسل بعثات خصوصية لكشف المجاهل في السنة الماضية ولكن بعض الموظفين المقيمين في الجهات السحيقة قاموا باعمال مفيدة من هذا القبيل واخص منهم الذكر الكبتن دف والكبتن جنس برمي في مديرية منقطة والكبتن بلاك والمسترولس والمستر مكيبكل في كردوفان . وطاف الكبتن كلي الجزء الجنوبي الغربي من الحبشة وعاد الى السودان بطريق بني شنقول فوضع تقريراً مفيداً عن البلاد التي اجتازها واصلح الكبتن كتنهام خريط الجزء الشمالي من مديرية بحر الغزال

وقد تقدموا تقدماً بذكراً في مسح الاطيان وزيد عدد موظفي اعمال التسوية في بلاد الجزيرة حتى يتيسر التوفيق بين المسح والتسوية في السرعة واذا استمروا في العمل بهذه السرعة فالمسح والتسوية في مديرية النيل الازرق يتجهان بعد اربع سنوات وقد أتم عمال التسوية في المسلية برئاسة القاضي بيكوك تسجيل اراض مساحتها ٣٢٥ ميلاً مربعاً وعلاوة على ذلك فقد فرزوا ما مساحته ٢٠٠ ميل مربع للمسح وخططوا ١٨٥ ميلاً من الطرق وفرغ المستر كوربين وجماعته في مركز الكاملين من اراض مساحتها ١٧٥ ميلاً مربعاً وفرزوا الاراضي في مساحة مساوية لها وهذا العمل يشمل تسوية الملكية التي هي منبع نزاع واحقاد طال وجودها بين القبائل المتناظرة وكثيراً ما افضت الى سفك دم

وقد كتب المستر بنهام كارتو السكرتير القضائي بقول

« تقدمت اعمال التسوية تقدماً يذكروا واخذت ثمارها تبدو للعيان فنقص التقاضي على الاطيان وكان النزاع والخصومات على حدود الاطيان من ملازمات هطول المطر والشروع في الزرع فانفتحت في جميع الاطيان التي مسحت وعينت حدودها وأفهم المالكون ان حججهم منبهة لدى الحكومة وان مصالحهم ومصالح الحكومة واحدة ومهلت معاملات الاطيان ووضع

اماس لفرض الضرائب عليها بالقسط والانصاف
وقد تقدموا تقدماً حسناً في اعمال المساحة في مديريات حلغا وبربر والنهلي الابيض
ومدينة ام درمان والكبتن بيرسن مدير هذه المصلحة فضل عظيم في ادراك النتائج التي ادركت
في هذا النوع من فروع الادارة

الباب الثاني

(في المايش)

٦٥ - العمال والسكان

يؤخذ من التقديرات التقريبية التي قدرها مديرو المديريات ان عدد اهالي السودان
اخذ في زيادة مستمرة ويقدر مجموعهم الآن بنحو ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة
ومن اكبر الصعوبات التي نعرض ترقية السودان الحاجة الى العمال من الاهالي في
الاراضي الزراعية ولكن العوامل الطبيعية التي اخذت تنشط بانتشار السلم والامن تعمل على
حل هذه المشكلة بسرعة

ولاجل منع "النشرد" ومساعدة السودانيين الذين يريدون العمل انشيء قلم عمال
افيد العمال المستعدين لتلبية الطلبات ومعظم الفضل في نجاح هذا المشروع عائد الى هممة
الكبتن سيمس وما سهل مشقته اشترك الحكومة والذين يستخدمون العمال في تأييدهم

٦٦ - الزراعة

كانت ام خطوة في ترقية الزراعة في السنة الماضية وجد مصلحة الري بمضاعفة مقدار
ماء الري الصيني المسموح به للسودان بعد الفراغ من عملية سد حزان اصولان والمقدار
المسموح به الآن يكفي لارواء ١٠٠٠٠ افدان فهذا القطار ينشط الزراعة واخصلاخ الاطيان
وبوسع المجال لزراع القطن في السودان

وقد اهتمت جمعية زرع القطن البريطانية بالسودان من هذا القبيل وهي تعطي جميع
المعلومات الموجودة . ولا يترب عن البال ان توسيع نطاق زرع القطن يقتضي مالاً وان
هذا المال يجب ان تدبره الافراد او الشركات اما من حيث الجودة فقد ثبت ان بعض انحاء
السودان تخرج قطناً يضاهي في جودته قطن الدلتا

ولم تمنح الحكومة اراضي في السنة الماضية وكانت طلبات الاراضي قليلة وانما خربت شركة اطيان الزيداب في اخذ اراض واسعة مجاورة لاطيانها الحالية وسمح لها ان تروي بالآلاتها الواقعة لمدة ثلاث سنوات نحو ١٤٠٠ فدان من اطيان الاهالي المجاورة لها فسرّ الاهالي بذلك والمأمول انه يحصل البعض على تدبير وسائل الري لاطيان الاهالي الواقعة قرب النيل

وكان الفيضان والمطر على ما يرام في السنة الماضية وسلمت البلاد من الآفات الزراعية فنجحت الزراعة وبلغ صافي الزيادة في الاطيان التي زرعت ٤٣٢٥٩٠ فداناً ولكن الاطيان التي تروى بالآلات نقصت نقصاً خفيفاً سببه قلي الاربع ان ماء الفيضان ضمر كثيراً من الاطيان التي كانت تروى بالسواقي فان مساحة الاطيان التي غمرت زادت ١٣٣٠٠٠ فدان وبلغت الزيادة في مساحة الزراعة المطرية ٣١٣٥١٨ فداناً عن سنة ١٩٠٨ وجادت المواسم عمومًا لاسمها الدخن والذرة والسمسم . وجميع صادرات الحبوب من السودان من الاخيرين ويصل تقص محصول قطن السنة الماضية بنقص محصول طوكر حيث يعملون في الري على ماء خود بركة وهو لا يجري على وتيرة واحدة

«٨» — الحراج والغابات

لا تزال حقول اللستك الخمسة التي ذكرتها في تقريرى الاخير تحت الملاحظة والمراقبة والظاهر ان لستك بارا ولستك سيارا يهودان في الحقلين الجنوبيين من بحر الغزال اما الحقول الثلاثة الشمالية فنجاحها مشكوك فيه ولا يزال حقول لستك سيارا في واد يجر الغزال يتقدم تقدماً حسناً

ومن اكبر حاجات السودان نظام والى لوقاية غاباته الكبيرة الثمينة من النار وقد بلغت مساحة الغابات التي حاولوا وقايتها في السنة الماضية ١٩١ ميلاً مربعاً وقد تبسرت وقاية المناطق الواقعة على النيل من حصى سنار اربع سنوات متوالية فظهرت فائدتها في نمو شجرتها ظهوراً تاماً

«٩» — التجارة والجمارك

دل اختبار السنوات الثلاث الماضية على ان للسودان مستقبلاً تجارياً مضموناً لتصدير المواد الخام ومواد الطعام في جداول الصادرات علاوة على الصمغ والسن وريش النعام التي كانت اهم مصادر الرزق في البلاد تجدد الحيوانات والجلود واللستك وشمع العسل وصدف

الؤلؤ والقمح والذرة والشعير والقطن والبذرة والسهم والفول السوداني والبلح والسنامي والذهب

وكانت قيمة صادرات الذرة ٨٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٦ فبلغت ١٢٨٠٠٠ ج م في التسعة الأشهر الأولى من سنة ١٩٠٩ على أن الطلب على الذرة في السنة الماضية فاق المعثاد لعدم اقبال موسمها في القطر المصري وإنما يؤمل أن تسد مصر حاجتها إلى الذرة في المستقبل من السودان بدلاً من البلدان الأجنبية بعد أن عرفت مزايا الذرة السودانية وزراعة السهم آخذة في الاتساع والانتشار وله سوق في أوروبا وتبلغ قيمة ما يرسل منه إلى القطر المصري ١٠٠٠٠٠ ج م في السنة وليس ثمة ما يمنع أن يكون للسودان القمح المثل في هذه التجارة وهناك مجال واسع لتجهيز القطر المصري بما يلزمه من القمح خصوصاً إذا اعتبرنا مشروع ري الحياض المزمع انقاذه في مديرية دقنة

وهناك تجارة رابحة يجب تنشيطها بين القطر المصري والسودان لفائدتها للقطرين وأعني بها تجارة المواشي فإن القطر المصري يحتاج إلى اللحوم والمواشي للأعمال الزراعية وفي السودان مقادير هائلة من البقر والغنم والمزى لا قيمة لها لعدم وجود أسواق تباع فيها . والصعوبة الكبرى في ترويج هذه التجارة الرابحة تكرار تفشي الطاعون البقري في السودان فتضطر مصر إلى منع الحيوانات السودانية حرصاً على سلامة حيواناتها ولذلك انصرف هم مصلحي الطب البيطري في البلادين إلى وضع نظام يقضي بإبقاء المواشي السودانية في محاجر محلية تحت مراقبة وافية ولا يسمح بإدخالها إلى القطر المصري إلا إذا ثبت أنها سليمة فإذا افلحت هذه المساعي صارت تجارة إصدار الحيوانات قريبا من أعظم موارد الثروة في السودان وقد زادت كمية صادرات الصمغ في السنة الماضية ٣٠٠٠٠٠٠ كيلو جرام ويرجى ترقية هذا المورد من موارد الإيراد وتنشيط استخراج صمغ الطلح بتأجير بقاع مناسبة من غابات الحكومة على النيل الأزرق للأفراد والشركات

ويظهر من مراجعة كشوف الجمارك عن التسعة الأشهر الأولى من السنة أن واردات البضائع نقصت ٥ في المئة وواردات النقود ٥٦ في المئة أما الصادرات فزادت ٣٦ في المئة ولا ريب في أن علة نقص الواردات هي عين العلة التي افضت إلى نقصها في القطر المصري وما هو خليق بالذكر أن واردات السودان من القطر المصري نقصت من ٦٧٩٠٠٠ ج م إلى ٦١٠٠٠٠ ج م وأما الأبواب التي وقع فيها النقص الدخان والسجائر والمنسوجات القطنية . ومن مجموع الواردات ٣٧ في المئة للحكومة و ٦٣ في المئة للجمهور . وقد زادت قيمة الصادرات

من ٤٠٣٠٠٠ ج ٠ م ٠ الى ٥٦٤٠٠٠ ج ٠ م ٠ وزادت قيمة ما أرسل رأساً الى القطر المصري من ٢٣٩٠٠٠ ج ٠ م ٠ الى ٣٣٢٠٠٠ ج ٠ م ٠ وهذه الزيادة نتجت عن كثرة ما صدر من الليرة وقد سبقت الاشارة اليه
وقد نظمت مصلحة الجمارك الآن على قواعد صحيحة وهي تعمل على ما يرام تحت ادارة مديرها النشيط الماجور هيزسدر

الباب الثالث

(في المالية)

« ١٠ » — ميزانية سنة ١٩١٠

قدرت ميزانية السنة الحالية كما يأتي مقابلاً مع ميزانية ١٩٠٩

١٩٠٩	١٩١٠	
		ايرادات
ج ٢٠٠	ج ٢٠٠	المديريات ...
٣٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	المصالح ...
٦٥٦٠٠٠	٦٩٩٠٠٠	الخدمات المحلية ...
٥٨٠٠٠	٦١٠٠٠	اعانة الحكومة المصرية ...
٢٠٨٠٠٠	١٩٨٠٠٠	الجملة
١٢٢٢٠٠٠	١٢٩٨٠٠٠	
		مصرفات
٣٠٤٠٠٠	٣١٩٠٠٠	المديريات ...
٨٦٠٠٠٠	٩١٨٠٠٠	المصالح ...
٥٨٠٠٠	٦١٠٠٠	الخدمات المحلية ...
١٢٢٢٠٠٠	١٢٩٨٠٠٠	الجملة

فيرى من هذا الجدول ان المصروفات الاعتيادية زيدت ٧٦٠٠٠ ج ٠ م ٠ عن مصروفات سنة ١٩٠٩ وان الاعانة التي لمنحها الحكومة المصرية القصت ١٠٠٠٠ ج ٠ م ٠

« ١١ » — حسابات سنة ١٩٠٩

كانت ايرادات السودان ١٢٦٠٠٠ ج ٠ م ٠ في سنة ١٨٩٩ ف تجاوزت مليون جنيه لاول مرة في سنة ١٩٠٩ وبلغت ١٠٤٠٢٠٠ ج ٠ م ٠

فاذا اغفلنا الاعانة السنوية التي تمنحها الحكومة المصرية وقدرها ٣٣٥٠٠٠ ج ٠ م ٠ وما تدفعه حكومة السودان الى مصر عن الجيش المرابط في السودان وقدره ١٢٧٠٠٠ ج ٠ م ٠ كانت نتيجة حسابات السنة كما يأتي بالتقريب

المقدر بالميزانية	النتيجة بالتقريب
ج ٠ م ٠	
الايرادات	١٠١٤٠٠٠
المصروفات	١٠٤٠٠٠٠
العجز	١١٣٠٠٠

فجاءت النتيجة أحسن مما قدر لها بنحو ٩٥٠٠٠ ج ٠ م ٠ وهذا المبلغ سينقل الى ملك الاحتياطي وزادت الايرادات ٢٦٠٠٠ ج ٠ م ٠ عما قدر لها منها ١٥٠٠٠ ج ٠ م ٠ من زيادة ايرادات ضرائب الاطيان و ٦٠٠٠ ج ٠ م ٠ من زيادة عوائد الحيوانات وفي الجدول التالي يملن ايرادات سنة ١٩٠٩ بالتقريب مقابلة مع ايرادات السنوات الثلاث السابقة

الايادات				باب الايراد	
١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦		
ج ٢٠٠	ج ٢٠٠	ج ٢٠٠	ج ٢٠٠	...	ضرائب الاطيان...
١٢١٨٠٠	٩٨٨٣٤	١٠٨٥٨١	١٠٦٣٠٠	...	عوائد الخيل ...
١٨٥٤٠	١٨٩٨٦	١٦٦٥٩	١٦٩٦٨	...	الحيوانات ...
٣٦١٠٠	٢٨٠٠٣	٢٧٢٢٨	٢٤٢٠٦	...	العوائد الجبلية ...
٤٧٣٠٠	٤١٧٩١	٣٩٩٢٠	٣١٥٥٢	...	جزية قبائل البدو...
١٨٤٥٠	١٩١٩٢	١٩٠٧٤	١٤١١٤	...	الخشب والخطب ...
٢٨٣٦٠	٢٩٧٥٤	٢٦١٦٠	١٨٥٢٣	...	شقي ...
٦٠٠٥٠	٥٦٥٩٥	٥١٦٨٨	٥٦٥٥٩	...	الجمارك ...
٦٧٥٠٠	٦٩٨٩٣	٨٧٧٤٩	٤٧٩٥٣	...	الوايوات ...
١٣١٠٠٠	١٢٦٨٥٧	١٢٦٧١١	١١٣٢٠٢	...	البوستة والتلفرات
٤٦٨٠٠	٤٧٢٩٥	٤٥٠٢٣	٣٩١٧٤	...	سكة الحديد ...
٣٣٥٠٠٠	٣٢٣٤٧٦	٣٠٣٨٢٣	٢٧٩٣٤٠	...	الزراعة والاراضي...
٣٢٠٠	٣٤٣٦	٧٦٩٩	٥٩٣١	...	المصلحة القضائية ...
٩٥٠٠	٨٤٣٧	١٩٩٨٣	٦٤٨٠	...	الادارة المركزية...
٠٢٢٠٠٠	٢١٦٥٥	١٧٣٤١	١٢٣٤٨	...	المصالح الاخرى ...
٣٤٠٠٠	٣٠٦٢٨	٢٥٩٩١	٨١٦٢	...	الخدمات المحلية في المديرية
٦٠٠٠٠	٥٤٥١٠	٥٢٣٤٣	٣٧٠٦٣	...	المجموع
١٠٤٠٠٠٠	٩٧٩٣٤٢	٩٧٥٩٧٣	٨١٧٩٢١	...	

وقد بلغت ايرادات المديرية ٣٣٠٦٠٠ ج م يقابلها ٢٩٣٠٠٠ ج م في سنة ١٩٠٨ فتجاوزت ما قدر لها في الميزانية بنحو ٣٠٠٠٠ ج م وحصلت ضرائب الاطيان عن ٢٩٤٠٠٠ فدان مقابل ٢٣٠٠٠٠ فدان في سنة ١٩٠٨ - وتقدر مساحة الاطيان التي فرضت عليها الضرائب في سنة ١٩٠١ بنحو ٢٩٩٠٠٠ فدان وبتنظر ان تبلغ ايرادات المصالح ذات الايراد بنحو ٦٥٠٠٠٠ ج م وكان المقدار لها

في الميزانية ٦٥٦٠٠٠ ج ٠ م وقد بلغت ٦٣٢٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٠٨ . ونحو ٦٠ ج في المئة من مجموع إيرادات الحكومة آتية من الجمارك والوابورات والبوستة والتلفرافات وصكة الحديد وفي الجدول الآتي بيان الإيرادات المنتظرة عن سنة ١٩٠٩ مقابلة مع المقدرها بميزانية تلك السنة والإيرادات الحقيقية في سنة ١٩٠٨

الإيرادات المنتظرة بالتقريب سنة ١٩٠٩	المقدر بميزانية ١٩٠٩	إيرادات ١٩٠٨	
ج ٢٠ ٦٧٥٠٠	ج ٢٠ ٧٧٥٠٠	ج ٢٠ ٦٩٨٩٣	الجمارك
١٣١٠٠٠	١٣٤٠٠٠	١٢٦٨٥٧	الوابورات
٤٦٠٠٠	٥١٥٠٠	٤٧٢٩٥	البوستة والتلفرافات
٣٣٥٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٣٢٣٤٧٦	صكة الحديد
٥٨٠٣٠٠	٥٩٣٥٠٠	٥٦٧٥٤١	الجملة

« ١٢ » — المال الاحتياطي

سيكون المال الاحتياطي كما يأتي بعد اقفال حسابات سنة ١٩٠٩

ج ٢٠ ٢٠٠٠٠	الباقى في ١ يناير ١٩٠٩
٢٥٠٠٠	توفير في اعتمادات مفتوحة وإيرادات أخرى
٩٥٠٠٠	زيادة الإيرادات على المصروفات سنة ١٩٠٩
١٤٠٠٠٠	الجملة

وقد استقر الرأي في هذه السنة ايضاً على ابقاء ٢٠٠٠٠ ج ٠ م على حدة لسد
المصروفات غير المنتظرة وعلى صرف الباقي وقدره ١٢٠٠٠٠ ج ٠ م في الوجوه الآتية

٢٠ ج	نسوية ملكية الاطيان ومسحها
٣٢٠٠٠	الاشغال العمومية وفي جملتها مساكن الموظفين
٢٥٠٠٠	الطرق والمواصلات
١٥٠٠٠	مشروعات شتى ذات ربح
٢٣٠٠٠	اعمال التصحيح
٧٠٠٠	شتى
١٨٠٠٠	
١٢٠٠٠٠	الجملة

ولم يتم التوازن بين الايرادات والمصروفات في ميزانية سنة ١٩٠٩ إلا بتحميل
لاحتياطي مصروفات بعض الاعمال التي تكرر سنة بعد سنة وهذا التدبير يخالف للقواعد
المالية الصحيحة وانما التجيء اليه لاستحالة انقاص المصروفات في الميزانية من دون عرقلة اعمال
الادارة ولكنهم تمكنوا في هذه السنة من ادراج المصروفات اللازمة لبورت سودان في
الميزانية وهم ينوون ان يعيدوا اليها في المستقبل بالتدريج فصلاً أخرى يجب ان لا تصرف
من المال الاحتياطي

هذا وان الاسلوب الذي اتبع في ادارة الموارد الضعيفة التي لدى حكومة السودان في السنتين
الاخيرتين في مدة اشتد فيها الضيق المالي وتوزيع الاموال الموجودة بحيث يبنى منها اعظم فائدة
مستطاعة للبلاد يشهدان بالفضل العظيم للكونل برنارد الذي تولى منصب السكرتير المالي
تسع سنوات وهو منصب تكثر متاعب من يتولاه وكثيراً ما لا يعترف بفضل فيه
وعلاوة على الاعتمادات الممنوحة من المال الاحتياطي لحكومة السودان فان الحكومة
المصرية سلفت مبلغ ٣٥٤٠٠٠ ج ٠ م لمساعدة الحديد قبلي الخرطوم كما ذكرت في غير
هذا الموضع

الباب الرابع

في المواصلات

« ١٣ » — مكنت الحديد

كتب الكتين مدونتر مدير مصلحة سكة الحديد يقول

اتقضت عشر سنوات على وصول سكة الحديد الى الخطوط مصرفت فيها الحكومة مصروفات باهظة لحساب رأس المال في مد الخطوط الجديدة وتحسين الخطوط الموجودة فتحسنت حالنا جداً سواء كان في متانة الخط أو في المركبات واني عالم ان الحكومة تقدر مسألة الاستهلاك حق قدرها وعارف بالصعوبات العظيمة التي تحول دون اعطاء المال اللازم من جراء الحالة المالية ولكن لا بد من صرف مبلغ اكبر من المبلغ الحالي كل سنة على التجديد وارجوان يقدم ذلك على سواء من المصروفات الاضافية التي يمكن تدبير المال لها في السنوات المقبلة

وفي الجدول التالي بيان اليرادات والمصروفات في السنوات الخمس الماضية

السنة	اليرادات	المصاريف	الربح الصافي	نسبة المصاريف الى اليرادات في المئة
١٩٠٥	١٧١١٣٢	١١٨٧٥٤	٥٢٣٨٣	٦٩.٤
١٩٠٦	٢٣٥٦٦٩	١٦١٤٦٩	٧٤٢٠٠	٦٨.٥
١٩٠٧	٢٩٨٥٥٧	٢١٣٣٥٤	٨٥٢٠٣	٧١.٤
١٩٠٨	٣٢٢٥٦٣	٢٥١٩٥٩	٧٠٦٠٤	٧٨.١
١٩٠٩	٣٣١٦٦٢	٢٥٩٦٢٣	٧٢٠٣٩	٧٨.٣

وقد نقص عدد ركاب الدرجة الرابعة من ٢٦٣٠٠٠ الى ٢٤٧٠٠٠ بسبب نقص عدد الحجاج الداهيين الى الحجاز بطريق سواكن وفي ما سوى ذلك فالنتيجة تدعو الى الرضى والارتياح

وفي ما يلي بيان اهم ما تقلته سكة الحديد من بضائع الصادرات والواردات في السنوات
الثلاث الماضية

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
طن	طن	طن	الواردات
٩٣٣٧	٨٧٤٨	٧٧٢٩	سكر
٢٠٦٦	١٦٠٨	٩٠٩	ملح
٥٤٩	٥٢٣	٣٧٩	صابون
١٦٢	١٠٢	٠٩٠	حلويات
٤٣٤	١٨٩	٠١٣	بهارات وطيوب
٣٠٤	٤١١	١٠١	شاي
١٠١٧	١٠٩	٨٧٦	بترول
٢٧٠٣	٣٤٢٨	٢٠٦٩	منسوجات قطنية
٣٣٦	٠٢٢١	٢٤٧	دخان
			الصادرات
١٣٨٤٦	١٠١٨١	٨٧١٧	صمغ
٣١٢١٢	١٣٢٨٨	٦٨٤٩	ذرة
٠٦٣٣٤	٠١٨٩٣	١٨٠٥	سمسم
٠٠٩٧٣	٠١٤٦٢	١٧٩٧	بلح

وحدث ثلاثة اصطدامات في السنة الماضية من غفلة المستخدمين الوطنيين وعدم اعتنائهم
بقتل اربعة من مستخدمي سكة الحديد وواحد من مستخدمي التلفراف اما من الجمهور فقتل
اثنان وهو عدد يحتمل المقابلة مع معظم سكك حديد اوربا وامريكا

وفي اوائل ابريل شرعوا في مد سكة الحديد جنوبي الخرطوم فلما انقضت السنة كان
طول ما مدوه ١١٠ اميال وفتح الخط الى ود مدني . وان السرعة التي تم بها هذا العمل

تشهد بالفضل العظيم للكتبتين مدونتي علي حسن مقدرته في الادارة ونشاط الموظفين الذين تولوا العمل

وهم يستبدلون قضبان الخط الشمالي الخرطوم وزنتها ٥٠ رطلاً بقضبان تزن ٧٥ رطلاً وقد اتموا ما طوله ١٣٠ ميلاً وهذه القطع القديمة تستعمل للخط الجديد قبلي الخرطوم حيث عمل السكة اخف . وفي تم هذا العمل فيمكن تسير مركبات اثقل مما قبل ويكون الخط آمن واحسن مما كان في الزمان الماضي

« ١٤ » - الملاحة في النيل

بكرؤا في ارمال المؤونة والازاد الى واو في هذا العام فيسر استرجاع البواخر والسفن الاخرى من بحر الغزال قبل ان عظم السد والمامل ان تسير البواخر الى مشرع الرق يستأنف في اوائل ١٩١٠ وقد عملت الآلة المصنوعة لتقطيع السد عملاً حسناً وسيصنعون آلة اقوى منها في ترسانة الخرطوم

وقد اهتم القومندور بوند بانشاء الآلات اللازمة التي طلبتها مصلحة الري للتطهير بالكراكات ونقل الفحم وسيكلون كراكتين قويتين وباخرة قاطرة واربعة صنادل بسع الواحد منها ٢٥٠ طنًا في اوائل سنة ١٩١٠ . وقد انقضى ١٢ شهراً على تسير الباخرتين الجديدتين بين الشلال وحلفا وستسدان الحاجة في تلك الجهة زماناً طويلاً . وفي خط دقيلة زيادة قليلة مطردة في الايرادات من اجور نقل الركاب والبضائع

١٥ - الطرق والابار

فتحوا ما طوله ١١١٠ أميال من الطرق الجديدة في السنة الماضية وحفروا ١١٧ بئراً وعملوا عملاً يذكر في الطريق المؤدي من طونجا الى اليري ومن اليري الى تلودي وكلاهما معان من الوجهة الحربية وقد قام الجنود باصلاح الثاني منها وليس بين المصروفات ما هو أهم من المخصص لتحسين وسائل النقل من الوجهتين الحربية والادارية

وفي شهر فبراير ١٩٠٩ سيروا اتوموبيلاً قوته ٤٠ حصاناً من الخرطوم الى كسرة وبالعكس فاستغرق السفر ستة ايام ونصف يوم وطول المسافة ٥١٠ أميال فهذا النجاح يشدد العزائم ويحمل على المثابرة على امتحان النقل بالاتوموبيل . وجربوا تسير الاتوموبيل في بحر الغزال فتبين انه مستطاع في فصل الجفاف حين تكون الطرق خالية من الانجم

والاعشاب ولا يخفى ان النقل بواسطة الآلات سينقلب في الجهات التي يصعب تدير
الحمالين فيها والتي يكثر فيها موت حيوانات النقل

« ١٦ » — البوستة والتلغرافات

يبلغ مجموع اطوال خطوط التلغراف نحو ٥٠٠٠ ميل ويقول الماجور ترنر مدير المصلحة
ان اهالي المديرية الجنوبية مغرمون بسرقة الاسلاك وعلاوة على ذلك فان نيران الغابات
الحقت تلفاً يذكر بها . وفي جهات بحر الزراف اعتادت القبيلة ان تحك ظهورها باعمدة
التلغراف لجميع هذه الامور تحول دون انتظام العمل

وبلغ عدد التلغرافات التي أرسلت في السنة الماضية نحو ٤٠٥٠٠٠ يقابلها ٤١٦٠٠٠
في سنة ١٩٠٨ ومعظم النقص في تلغرافات الحكومة

اما في مصلحة البوستة فقد زيد عدد البريد الى مصر واحداً في الاسبوع ولا يزال
ارسال تجاويل البوستة آخذاً في الازدياد فقد بلغت قيمة ما أرسل عن يد البوستة
١٦٧٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٩ يقابلها ١٥٤٨٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٨ وزاد عدد الطرود
المحول عليها بقيم فبلغ ٢٠٠٠٠ قيمتها ٢٧٠٠٠ ج.م يقابلها ١١٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ قيمتها
١٥٠٠٠ ج.م

وفي الجدول التالي بيان عدد الرسائل التي تقلتها المصلحة في السنوات الثلاث الاخيرة
ما عدا الطرود

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	
٥٠١٣٠٠٠	٤٤٥٠٠٠٠	٤٦٧٥٠٠٠	رسائل عادية
١٧٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	مسيجلة
٥١٨٩٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠	الجملة

الباب الخامس

(في الاشغال العمومية)

« ١٧ » — الاشغال العمومية

كانت المبالغ المعينة للاشغال العمومية في السودان في سنة ١٩٠٩ كما يأتي : —

٢٠٠٠	(١) من الميزانية الاعتيادية
٤٥٠٠٠	(ب) من الاعتمادات الخصوصية
١٣٠٠٠	(ج) بناء مساكن للموظفين
١٠٠٠٠	(د) نفقة بورت سودان
١٣٠٠٠	
٨١٠٠٠	الجملة

وعلاوة على هذه المبالغ فقد بقي ٧٧٠٠٠ ج ٢٠ من اعتمادات سابقة لم تصرف وقد عينت المبالغ الآتية للصرف في سنة ١٩١٠

٢٠٠٠	(١) الميزانية الاعتيادية
٥٤٠٠٠	(ب) اعتماد خصوصي لباني الجديدة
٢٥٠٠٠	
٧٩٠٠٠	الجملة

وفي آخر سنة ١٩٠٩ بقي ٣٨٠٠٠ ج ٢٠ من اعتمادات سابقة لم تصرف ولكن هذا المبلغ سينفق في مشروعات سبقت الموافقة عليها وبدئ فيها وقد بلغ جميع ما انفق على بورت سودان الى آخر سنة ١٩٠٩ نحو ٨٩٤٠٠٠ ج ٢٠ م . واكملت الارصفة وفتحت للجمهور في اوائل السنة الماضية وكادوا يفرغون من المزلق البخاري في الترسانة وصار في الامكان تدبير العمال حالا ولكن العمال الحاذقين ليسوا في المنزلة التي ترام . وقد قسمت ادارة الميناء والعناية بالمباني والاعمال الجديدة على المصالح المختلفة التي تتبعها في المستقبل بعد ان كانت كلها منوطة بقسم الاشغال العمومية

الباب السادس

(في الري)

« ١٨ » — الري

بدأوا التطهير بالكراكات في السنة الماضية طبقاً لرأي الذين درسوا هذا الموضوع منذ سنة ١٩٠٤ والغرض منه اصلاح مجرى النيل في المستنقعات الواقعة في جنوب السودان لتقليل مقادير الماء العظيمة التي تضيع مدًى في تلك الجهات . ففي سنة ١٩٠٦ وافقت الحكومة على احياء بعض الكراكات على سبيل التجربة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ج . م جيء بمعظم هذه الكراكات وهي الآن في النيل وتقدر نفقاتها السنوية بنحو ٤٠٠٠٠ ج . م وستنحى هذه الكراكات اولاً في اعمال صغيرة كتطهير بحر الزراف واصلاح ضفافه توطئة لعملها في المستقبل . وقد شرعت حكومة السودان في فتح ترع الفيضان القديمة في مديرية دنقلة وتطهيرها وفي وضع نظام لري حوض او حوضين وبدأت تعمل في مشروع اكبر من ذاك لري سهل كومة الذي فيه ٨٠٠٠٠ فدان من الاطيان الصالحة للزراعة وقد بلغت كلفة الترع والجسور التي انشئت في هذه السنة نحو ١٢٠٠٠ ج . م فزادت بها مساحة الاطيان التي يمكن زرعها ٣٠٠٠٠ فدان وقد كانت اعمال ري القاش بكسله على ما يرام مع ان الفيضان كان قليلاً متقطعاً لا كفيضان السنوات السابقة . ولا يحسن في الاحوال الحاضرة التوسع في هذا العمل فان صعوبة النقل وكثرة نفقاته تحولان دون ارتقاء الزراعة في تلك الجهة . ومضى الف الاهالي هناك طرق الري الجديدة فيحسن توسيع نطاق الاعمال الحالية

ولا تزال اعمال المساحة الخاصة بتخطيط ترعة الجزيرة جارية واخذ هذا المشروع العظيم الشأن يكتب شكلاً معيناً بالتدريج وقد قرأ القرار على المشاورة على الابحاث حتى يكمل شكل المشروع فيستطاع النظر في اركانه الفنية والمالية والاقتصادية بواسطة المعلومات التي تجتمع لدى ارباب الشأن

الباب السابع

(في الادارة)

« ١٩ » — السجون

زاد عدد الذين سجنوا لجرائم كبيرة في السنة الماضية ايضا ويرجع ان سبب الزيادة تيقظ البوليس لا تكاثر الجرائم في بعض الجهات التي لا يزال اهلها على الفطرة والتي يكثر النزاع بين عائلاتها لا يعدون سفك الدم جريمة بل يحسبونه من اسباب اللهو وقد اعدم ١٢ من ٣٩ حكم عليهم بارتكاب جريمة القتل لأن القانون يقضي بان لا يطبق حكم الاعدام الا حين لا توجد ظروف مخففة

ولا تزال اصلاحية الاحداث تأتي بنتائج حسنة حتى ان الوالدين يعدون قبول اولادهم فيها نعمة . والى الآن لم يحكم على احد من الصبيان الذين اطلق سراهم منها . ويعلم الذين فيها مبادئ العلم وصناعة من الصناعات في الورش

والجرائم قليلة بين نساء السودان فلم يدخل السجن سوى تسع نساء
اما التقارير الطيبة عن المسجونين في السنة الماضية فحسنة

« ٢٠ » — الرق

لم يخطف رقيق في السنة الماضية كما انه لم يخطف في السنة التي قبلها فان الاهالي اصبحوا عالمين بالخطر الذي يفهم عن التسرع على هذا الامر وسلطة الحكومة في الانهاء النائية آخذة في الانتشار كلما زاد موظفوها خبرة بالاحوال المحلية وزادت معرفة الاهالي بهم واحترامهم لهم . وطلاوة على ذلك فقد كان لفوز الحكومة في الحركات الحربية في جنوب كردوفان سنة سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ بد كبيرة في ابطال عادة استخدام الاسرى الذين يؤمرون في المعارك التي تنشب بين قبائل الجبال كعبيد

ثم ان كلفة اجتناب مخافر مصلحة منع الرق ودورياتها مشبط آخر لعزائم التخاسين وزد عليه ان الشاري لا يرى من مصلحة ابتياع خادم يحق له الفرار حين يشاء فالتضاء على التخاسة في جميع اشكالها لا بد منه مع الزمان وان وقع حوادث قليلة متفرقة هنا وهناك وقد انشئ مخفر جديد بقرب حدود دارفور لمنع ارسال الرقيق الى بلاد الكبايش والكواهلة ولمرافقة الجلالة الذين يحاولون جلب البعيد من بلاد الغرب كأنهم خدم

وقطعت الدوريات ٥٠٠٠ ميل في كردوفان في الاثني عشر شهراً الماضية ويقال بالاجمال ان موظفي المصلحة اظهروا غير ونشاطاً يحمدون عليها في الجهات النائية التي يخشى من وقوع شيء من النخامة فيها فقط

« ٢١ » — وقاية الصيد

بلغ عدد ما اصطاده الصيادون في السنة الماضية وم ٥١ من السياح و ٩٠ من الموظفين والمقيمين في السودان ٢٥٠٠ حيوان وهذا العدد لا يختلف كثيراً عن عدد ما اصطيد في السنة التي قبلها

وزاد ايراد المصلحة ٧٠٠ ج.م معظمها من زيادة ثمن رخصة البنادق وقد اخ المسر بطر مدير المصلحة في استخدام هذه الزيادة في زيادة عدد المستخدمين . ولم تجد الحكومة ادنى صعوبة في حمل الاوربين على احترام قوانين حى الصيد ولكن الجلاس وعربان الحبشة قتلوا عدداً وافراً من الحيوانات على حدود الحبشة حيث يكثر الصيد جداً وتكثر القبيلة في مديرية منقلة والظاهر انها حافظة مقامها في السودان من حيث العدد مع كثرة ما يقتل الوطنيون منها وقد صدر امر بمنع صيد القبيلة في مقاطعة اللادو حيث قتلوا عدداً كبيراً جداً منها في السنة الماضية فقد قيل ان افاقاً واحداً — ويسونى ان اقول انه انكليزي — قتل ١٦٥ فيلاً وحده

الباب الثامن

(في الصحة العمومية)

« ٢٢ » — الصحة العمومية

فتح ثلاثة مستشفيات في الخرطوم واتبره وبورت سودان في السنة الماضية وابنية هذه المستشفيات وافية بالمرام ولا بد من اضافة بعض الابنية الى المستشفيات الاولين وقد جعلت المصلحة الطبية في السودان تحت ادارة الكولونل متياس حكيمباني الجيش المصري وعين الدكتور كرسفورد سن مديراً للمستشفى الملكي في الخرطوم وام درمان ولا يزال عدد الذين يعالجون في العيادات الخارجية آخذاً في الازدياد فبلغ ١٤٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ وكان ١٢١٠٠٠ في السنة السابقة اما عدد المرضى الذين عولجوا في المستشفيات فكان نحو ٧٠٠٠

وطعم ٤١٠٠٠ بلفاح الجدري مقابل ١٩٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ وكانت اصابات الجدري قليلة في البلاد ولم يفش فيها مرض معدٍ طول السنة وقد وضع الكبتن اندرسن تقريراً عن داء اللوم بعد الابحاث التي قام بها على حدود بحر الغزال ومقاطعة اللاذو وضمنه ارشادات ثمينة الى التدابير والاحتياطات التي يحسن اتخاذها لمنع امتداد هذا الداء الى السودان من تلك الجهة واخذوا يبحثون عن اسباب الداء القاتل الغامض المعروف بالداء الاسود (كلا ازار) الذي فشا اخيراً في مديرية كسلة والنيل الازرق

« ٢٣ » — طاعون المواشي

ان الفوائد التي تجني من ترقية تجارة المواشي بين السودان والقطر المصري كانت الباعث على وضع قانون يقضي بانشاء حظائر محلية يحجر فيها على المواشي ولا بد من زيادة مستخدمى مصلحة الطب البيطري ويسوئني ان اقول ان طاعون المواشي انتشر في البلاد في السنة الماضية وفشا في مديريات النيل الازرق والنيل الابيض وكردوفان وسنار فنفق به ٢٥٠٠ رأس في مديرية النيل الابيض وحدها وقد خسرت المصلحة عاملاً ثميناً وهو الكبتن سوذي الذي توفي في الخرطوم في شهر سبتمبر الماضي

الباب التاسع

(القضاء)

« ٢٤ » — المحاكم المدنية والجناية

بقول المستر بنهام كارترا ان عدد القضايا المدنية زاد في السنة الماضية ايضاً فبلغ مجموعها في السودان كله ٨٣٩١ وكان ٢١٥٣ في السنة السابقة ومع ذلك فقد تمكنت المحكمة المدنية والمحاكم الثلاث الجزئية من انجاز عملها فلا يتأخر المتقاضون ومما يسر ذكره ان عدد القضايا المستأنفة لم يزد بنسبة زيادة عدد القضايا المدنية وبلغ مجموع الرسوم التي حصلت بها المحاكم المدنية من الدرجة الاولى ٣٦٩٦ ج. م. وهو اكبر مبلغ حصلت به الى الآن وزاد عدد الاحكام الصادرة من المحاكم الكبرى في الجنايات من ١٠٦٢ الى ١١٩٢ ومن المحاكم الصغرى من ١٥٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ وقد كان معظم الزيادة في هذه الاخيرة

في مديرية كودوفان بسبب ائناذ قانون الغابات (١٩٠٨) لمنع اضرار النار في غابات الصمغ
وزيادة حوادث السكر والاعتداء

اما سلوك الاوريين فحسن ولم يحكم في المحاكم الكبرى الا على ٦ منهم وفي المحاكم
الصغرى على ٧٩ مع ان عددهم ٢٠٠٠

وامم الجرائم التي حكم بها بالادانة في سنة ١٩٠٩ كما يأتي

القتل عمداً ٠٤٨ . القتل الذي لم يرتق الى القتل العمد ٠٤٠ . الاذى ١٥٢ . القوة

الجبائية والتهجم ٠٢٢ . السرقة ٢٠٠ . السرقة في بيت معد للسكن ٠٧٧ . سرقة الخادم ٩ .

قبول مال مسروق ٠٥٨ . التعدي والكسر المنزلي ٥٤

« ٢٥ » — المحاكم الشرعية

لم تفتح محاكم شرعية جديدة في السنة الماضية ومع ان بعض المديريات في حاجة الى
محاكم أخرى فقد فضلوا صرف ما تيسر من المال على تحسين روائب القضاة والكتاب
الموجودين على فتح محاكم جديدة يصعب تدبير الموظفين لها فان المشايخ الشبان الذين يتخرجون
في الخرطوم لا يصلحون لتولي القضاء حالاً لقلة اختبارهم ولذلك يحسن تدريبهم ثلاث سنوات
او اربعا في المحاكم

وقد بلغ عدد القضايا التي نظرتها هذه المحاكم في السنة الماضية ٦٧٧٧ يقابله ٦٢٨٩
في سنة ١٩٠٨

وقد كتب السكرتير القضائي يقول " ارى ان المحاكم سائرة في سبيل التقدم ومع ان
معظم القضاة لم يبلغوا منزلة رفيعة من العلم كما يرجى فان تطبيقهم الشريعة معقول وحسن
وهم اقل تقيداً بالحرف من كثيرين من الذين يفوقونهم علماً . والقضايا تنظر بلا ابطاء ولا
تسويق وفي ما سوى بينات الارث فالابطاء غير معروف "

ويشكو طالبو الزواج من الشكوى من ازدياد نفقاته فان مهر العروس يتراوح بين
١٥ ج ٣٠ و ٣٠ ج ٣٠٠ . وعند طبقات العمال الحسني الحالة في ام درمان والمديريات الشمالية ويدفع
نصف المهر قبل الزواج اما النصف الآخر فلا يدفع الا في حالة الطلاق . وحق المهر ان
يكون للزوجة اما في السودان فان النصف الاول يدفع الى والد العروس وبعد ملكاً له
وانما يغلب ان ينفقه في اعداد معدات الفرح وولائم وعلاوة على المهر فان العريس يهدي
هدايا كثيرة لعروسه وتعمل جانباً من نفقات الفرح . ومن الاصلاحات التي اصطلحها المهدي
ووقعت وقفاً حسناً جعله مهر البكر ١٠٠ غرش ومهر الارملة او المطلقة ٥٠ غرشاً

ولا يخفى ان طلب مهر غالٍ يخالف لنصوص الشريعة الاسلامية فسن قانون يعين
القصى ما يجوز طلبه مهرًا يفيد في هذه البلاد ويقع فيها وقعًا حسنًا
وقد فتح خمسة جوامع جديدة في السنة الماضية اثنان في بربر وواحد في دقلة وواحد
في مديرية النيل الازرق وواحد في مديرية النيل الابيض

الباب العاشر

(في التعليم)

« ٢٦ » — التعليم

كان سير هذه المصلحة التي يديرها المستر كري بالكفاءة والنشاط على ما يرام في السنة
الماضية ولكن الحالة المالية حالت دون تدبير ما يلزم لانشاء السنة الرابعة او الاخيرة في
بيان دروس المدرسة الثانوية التابعة لكلية غردون
وفي الخرطوم وكسله وام درمان الآن ورش صناعية للتعليم وعدد الذين يتعلمون فيها
٢٨٣ تلميذًا ففي الخرطوم يتلمون التجارة والبرادة والحدادة وفي ام درمان قطع الخبارة
ونحتها وبناء السفن وفي كسله التجارة والبرادة
وفي الخرطوم وام درمان وسواكن وحلفا وود مدني وبربر مدارس ابتدائية يبلغ مجموع
التلامذة فيها ٨٩٩

وقد فتح كتابان جديدان في حلفا وستفتح مدرستان في دقلة قريبًا وخمس مدارس
في مديرية النيل الازرق وهم يبنون ابنية جديدة لهذا الغرض في مديرتي كسله وسنار .
وقد زاد عدد الذين يتعلمون في الكتاتيب من ١٧٨١ الى ٢١٢٣ وقد تيسر النجاح في هذا
الباب بفرض هوائد محلية للتعليم لان الخزينة العمومية لم تستطع ان تزيد اعانتها . وقد
انعموا النظر في السنة الماضية في خير الطرق لتنظيم هذه الكتاتيب
واني اوافق تمامًا على آراء المستر كري في السبيل الذي يجب على حكومة السودان اتباعه
في امر التعليم وهي : —

- (١) اكثار المدارس الاولى في القرى
- (٢) اكمال المدرسة الثانوية في كلية غردون
- (٣) انشاء بضع مدارس للبنات

الباب الحادي عشر

(في العلوم والفنون)

٢٧ — العلوم

كتب الدكتور بلفور يقول : ان التقدم مستمر في البحث والتنقيب مع ان العمل المكتبي زاد زيادة عظيمة لا سيما في القسم البكتيولوجي فقد كانت السنة الماضية سنة جد ونشاط ولعلها كانت اشغل السنوات التي انقضت على معامل التحليل واكثرها فائدة وقد برحت بعثة سلجمان الانثروبولوجية المحطوم في آخر السنة الماضية وستبدأ عملها بين النوبة في كردفان

ومع شدة التضييق المالي حين وضع ميزانية ١٩١٠ فيسرفي ان اقول انهم تمكنوا من تلبية ما طلبه الدكتور بلفور من زيادة موظفي معامل التحليل

« ٢٨ » — الآثار القديمة

اكتشف الدكتور مكيفر في بين آثارا متفرقة ذات قيمة علمية وتاريخية ونشر الاستاذ سايس تقريرا مفيدا عن رحلته في السنة الماضية الى مروي وشرع المستر جارستنغ اخيرا في النقب في اطلال المدينة القديمة المعروفة بهذا الاسم

الباب الثاني عشر

(في ادارة المديرية)

٢٩ — بحر الغزال

سنة السد بحر الغزال من اكتوبر ١٩٠٨ الى يناير ١٩٠٩ فتأخرت البواخر اكثر من شهر واشتد القلق لثلا يفرغ الزاد والمؤونة ففتح بحر العرب بفيد المديرية كثيرا ويفتح باب الاتجار مع الجهات الغربية ويسهل الوصول الى القبائل التي يخشى شرها وانتشرت الملاريا في جهات المديرية الغربية فبدلوا أقصى الطاقة في السنة الماضية لمكافحة هذه الحمى في واو خصوصا والمديرية عموما فكانت النتيجة حسنة . وفي اكتوبر وردت الانباء بوقوع اصابات بداء النوم في راجا وحدثت اصابات به في واو اما العدوى فجاءت من بلاد الكونغو الفرنسية

ويقول الماجور غوردون مدير المديرية ان الاهالي اخذوا يقبلون على الاستفادة من القضاء البسيط الذي دبرته الحكومة لم فصار السلاطين والزعماء يتموتون بالقبض على المجرمين خرقاً من الشكوى وقد رفع نحو ٥٠٠ قضية الى المحاكم ومعظمها منازعات على المهر والارث فسوتها جميعاً طبقاً للمعرف الشائع بين القبائل
وستفرض الحكومة ضريبة خفيفة على القبائل مقابل الفوائد التي يجنونها من وجود حكومة منظمة فتأخذ الحكومة عشر الحبوب التي تلمها بلا ثمن وتحصل فوائد على البقر والغنم التي يتنهبها الدنكة اصحاب المواشي وليس للحكومة مصدر ايراد الآن في المديرية سوى من بيع الخشب والخطب

« ٣٠ » — بربر

اقبلت المواسم اقبالاً عظيماً في السنة الماضية بسبب ارتفاع النيل ودفعت الضرائب بسرعة لم يسبق لها مثيل . ولا تزال اساليب الزراعة ماذجة لا يراعى الاقتصاد فيها . وفي سني المطر الغزير يهجر الزراع زراعة السواقي لكسلمهم و يعدلون عنها الى الزراعة المطرية اسهولتها . ولم ينقص عدد العمال عن المطلوب في اثناء السنة لان الزاهبين الى مكة والعائدين منها من قبائل الهوسة والفلاتة سدوا كل نقص من هذا القبيل اما زراعة القطن المصري فحكما هنا كحكمها في سائر انحاء السودان فان الاهالي لا يميلون اليها
ويقول الكولونل ولكنسن ان الاهالي آخذون في النمو والزيادة بسرعة وان الصحة العمومية حسنة لولا تقشي حي الماريا

والتقدم مستمر في اعمال التعدين في ام نباردي فقد طمخوا بين سبتمبر ١٩٠٨ واغسطس ١٩٠٩ نحو ٧٧٠٠ طن من التبر استخرجوا منها ٤٥٠٠ اوقية من الذهب ولم يلقوا صعوبة في تدبير ما يلزمهم من العمال اما الصحة العمومية في المناجم فعلى ما يرام

« ٣١ » — مديرية النيل الازرق

ان مدد الحكة الحديد من الخرطوم الى ود مدني سيبسط التجارة التي كان يعيقها صعوبة الملاحة في النيل الازرق في المدة الواقعة بين يناير ويونيو . وقد جعلت أجور النقل واطنة بقدر الاستطاعة ليتيسر الاهالي ان يبيعوا محصولاتهم في سوق ام درمان . واذا كثر الطلب من الخارج على الدرة فلا بد ان يزداد رخاء الاهالي ورفاهيتهم . وبلغت مساحة الاطيان التي غمرها ماء الفيضان وزرعها الاهالي اربعة اضعاف ما كانت عليه في السنة السابقة وصغار

الزراع يفضلون زراعة هذه الاطيان على الاطيان التي تروى بالآلات لقلة ما يلزمها من العمل ويقول اهالي الكاملين ان مواسمهم كانت احسن ما رأوه منذ عشرين سنة وما هو خليف بالذكر ان زراعة التطن الذي يروى بماء المطر زادت زيادة عظيمة في هذه السنة ويرى الماجور دكنسن مدير المديرية ان حالة الاهالي في تحسن مستمر مع ان تحرير البعيد اخر بعاثلات كثيرة كانت تعتمد عليهم في زرع اطيانها . ولم يحدث في السنة الماضية سوى خمس حوادث رقيق فحكم بالادانة في كل حادثة منها وقد انقطع دابر تجارة الرقيق في هذه الجهة

ولا يزال الاهالي يبدون ميلاً شديداً الى التعليم ويبلغ عدد التلامذة في المدارس الابتدائية ٤٩٣ وفي الكتاتيب ١٠٠ وفي مدرسة البنات برفاعة ٣٧ تلميذة وهي المدرسة الوحيدة للبنات في السودان وقد تمكنت في يناير الماضي اثناء رحلتي في السودان من زيارة هذه المدرسة ورأيت بنفسي العمل المفيد الذي تقوم به بادارة الشيخ بابكر بدري ناظرها

« ٣٢ » — دقلة

تولى الكولونل جكسن ادارة هذه المديرية ثمانية سنوات والاهالي يمدون وجوده في منصبه نعمة من نعم الله . وهو شديد التفاؤل بالمستقبل القريب فالتجارة في زيادة مستمرة كما يرى من الجدول التالي

الصادرات

١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧			
كيلوجرام	كيلوجرام	كيلوجرام	...	...	سكة الحديد...
٤٩٦١.٠٠٠	٣٩٤.٠٠٠	٣٤٧٦.٠٠٠	...	...	على الجمال ...
٢.٠٠٠	٥.٣.٠٠٠	٧.٣.٠٠٠			
٥١٦١.٠٠٠	٤٤٤٣.٠٠٠	٤١٧٩.٠٠٠	الجملة		

الواردات

٣٣٩١٠٠٠	٢٦٢٥٠٠٠	٢٢٤٢٠٠٠	...	...	...	...	سكة الحديد
٧١٠٠	٢٤٠٠٠	٤٣٠٠٠	...	...	...	...	على الجمال
٣٤٦٢٠٠٠	٢٦٤٧٠٠٠	٢٢٨٥٠٠٠	الجملة				

والزراعة ناجحة ومساحة الاراضي المزروعة تزداد بنسبة انتشار ترع الفيضان . وانما يجب التحكم في المواسم حتى يخرج منها علف كافٍ للمواشي التي تدير السواقي ولذلك لا تصلح زراعة القطن ونصب السكر مع انما يوجدان فيها حتى تصلح اساليب الري وتجنس وام الاعمال الجارية الآن مشروع ري كومه والغرض منه ري ٩٠٠٠٠ فدان من الارض الصالحة للزراعة بماء الفيضان فينضاعف محصول الحبوب والقطاني . وتوسيع نطاق مثل هذه الاعمال يزيد عدد الاهالي ويكثر ثروتهم ويزيد في ايرادات الحكومة

« ٣٣ » — حلقا

يعيق ترقية الزراعة في هذه المديرية كره البرابرة اعمال الزراعة وتفضيلهم الخدمة في المنازل في القطر المصري عليها ولذلك باتت القرى خالية من معظم البالغين فيها ومع ذلك فمن دواعي الارتياح ان عدد السواقي زاد زيادة عظيمة وهو دليل على ان الاهالي يزدادون ميلاً الى الزراعة

وقد جاء موسم البلح في السنة الماضية وكان فيضان النيل جيداً فكانت العام عام خير ويسر . والحكومة تعد الآن اشجار النخيل وسيغني عنها الى زيادة الايرادات وقد شرعت في تعديل ضرائب الاطيان والمأمول ان يفرغ منه في آخر ١٩١٠ . وضرائب الاطيان وعوائد النخيل هما اهم مصدر لايرادات الحكومة في هذه المديرية ومعظم صادراتها من البلح اما مدرسة حلقا ففي اشد الحاجة الى بناء جديد وهي خاصة بالتلامذة وناجحة يحسن ادارة ناظرها احمد انندي ابي زيد

والظاهر ان أسرى الدراويش المقيمين في حلقا الآن قانعون بقسمتهم — وحققهم ان يقيموا — وهم ملتزمون السكينة

« ٣٤ » — كسله

من اسطع الادلة على تقدم هذه المديرية اقبال جماعات الهوسه والشكوريين والفلاته على الاقامة فيها فانهم بأنونها وهم ذاهبون الى مكة فيقيمون فيها دائماً او يعودون اليها بعد اداء فريضة الحج . وقد جادت مواسم السنة الماضية وتكاثرت قطعان عرب البادية فيها تكاثراً عظيماً

ولم يكثر زرع القطن في سنة ١٩٠٩ وماعظم ما جني منه ابتاعته وابورات اجوريات وقد اقترح ادخال البذرة الاميركية بعد ان ثبت نجاحها في اريتره . وفتح مركز جديد على نهر سنيت لجني الصمغ وانشئت ثلاث قرى في جهة تكثرفيها غابات الصمغ وسينضي ذلك الى ترقية هذه التجارة الراجعة

وبلغت النقود التي ارسلتها خزينة المديرية الى الخرطوم في اثناء السنة نحو ٢٠٠٠٠ ج ٠ م وبلغ ما ارسل من هذه المديرية عن يد البوسنة ٦٣٠٠٠ ج ٠ م وفي ذلك دلالة على نشاط التجارة واتساع نطاقها

وفي السنة الماضية زادت ايرادات المديرية على مصروفاتها لأول مرة في تاريخها فظهرت الزيادة في جميع ابواب الايراد وقد قال الكبتن مكيوين في ذلك " ان ايرادات المديرية بلغت اقصى حدها تقريباً وسيكون التقدم بعد هذا بطيئاً حتى تتصل المديرية بسواها بواسطة سكة الحديد " ولا يخفى ان النقل بالماء غير موجود في كسله الا قليلاً لا يستحق الذكر ومع ان وصول اتوويل اليها من الخرطوم في الربيع كان امراً يستحق الذكر فان الصعوبات التي صادفوها في الطريق اثبتت ان الطرق الحالية لا تصلح لسير المركبات الثقيلة

وقد تحسنت الصحة العمومية في كسله تحسناً واضحاً جلياً والفضل في ذلك عائد الى الكبتن بيام بمكافحته حتى المملاريا وسواها من الحميات

« ٣٥ » — الخرطوم

يقول الماجور ولسن ان حالة الاهالي الوطنيين تحسن مستمراً والظاهر ان الكساد لم يمس صفار التحار من الوطنيين وقد استفاد الزراع من تعاقب فيضائين جيدين وامطار غزيرة فجادت المواسم في جميع انحاء المديرية وكثير المرى اللازم ليسر قبائل البدو اما حالة

الاوربيين المالية فلم تحسن عما كانت في السنة الماضية فالدرام قليلة والعمل قليل لعدم توفر اعمال البناء ونحوها

وكانت الصحة العمومية حسنة بالاجمال فلم يفش داء معدي قط وكانت صحة الجنود البريطانية على ما يرام . وقد حازت الخرطوم الآن ماءً ثقيلاً للشرب يشق من آبار عميقة يؤمل ان تنفي بالمطلوب كما وكيفاً لسنوات كثيرة

« ٣٦ » — كردوفان

كان لطاعون المواشي بد كبيرة في عرقلة تجارة السن وريش النعام لان المواشي من اكبر وسائل المقايضة . ولكن مواسم الجبوب والقطاني جادت بسبب غزارة الامطار وعدم ظهور الجراد وصواء من الآفات وكان محصول الصمغ الذي هو اكبر موارد الرزق في المديرية كثير الارباح مع ان النار احدثت تلفاً كبيراً في غاباتها والحملة منصرفة الآن الى وقاية هذه الغابات الثمينة كما قلت في غير هذا المكان

اما الحالة المالية فتدعو الى الرضى والارتياح والراجع ان الايرادات التي قدرت بمبلغ ٦٠٢٥٠ ج م ستزيد ١٥٠٠٠ ج م وقد وفروا من المصروفات فينتظر ان يبلغ صافي زيادة الايرادات على المصروفات ٣٧٠٠٠ ج م اي بزيادة ١٤٠٠٠ ج م عن السنة السابقة

ولم يفش من الامراض في سنة ١٩٠٩ سوى الالتهاب السحائي ولكن الاهالي لحسن الحظ بادروا الى ابلاغ الحكومة خبره فاتخذت الاحتياطات اللازمة حالاً . ونقصت الاصابات بالملاريا في البنادر الكبيرة حيث يراقبون في فصل الاطار جرف الماء وتنقية الاعشاب وتغطية الآبار

وقد خسرت المديرية خسارة عظيمة في السنة الماضية باعتزال الكبتن لويد منصب المدير فانه عاد الى الجيش البريطاني بعد ان اشتغل سبع سنوات في مديرية كردوفان ابدى فيها نشاطاً كبيراً وقام بخدمات مفيدة وقد خلفه المايجور سفيل الذي كان مديراً للمديرية بمر الغزال

« ٣٧ » — منقله

ابتدأوا في السنة الماضية بتنظيم مركز توي في الشمال فانشأوا مخفراً في كنقروفي اول الامر صادفوا صعوبة عظيمة لان اثنين من اكبر زعماء الجهة قابلوا الحكومة بالعدوان ولكن الكبتن اوين استعمل حكمة وفطنة عظيمة في تدبيرهما وهو واثق بولائهما في المستقبل

وقد بدت امارات القحس في احوال قبائل الباري والدنكة المادية فانها أخذت توسع نطاق زارعتها ولكن صعوبة النقل تضيق نطاق الحاصلات حتى لا تتجاوز القدر المطلوب محلياً وقد نجح اللستك في بور ومنقلة نجاحاً عظيماً وسيكون منه ايراد وافر في المستقبل وتكثر الاراضي التي تصلح لاجراج اللستك والذرة وقصب السكر الخ وقد كفى النوير والدنكة اخيراً عن القتال ونهب المواشي وظهرني جديد بينهم ينادي بالسلم ويشوع القتلة بنار تنقض من السماء عليهم وقد يستطيع ان يستفيد من ظهور مذنب هلي ليزيد نفوذه النافع وظهر رجل آخر ادعى قوة خارقة العادة ولكن الحظ خائنه فقتلوه لانه منع هطول المطر مع انه كان اكبر كهان المطر في جهته

« ٣٨ » — مديرية البحر الاحمر

فتح سمو الخديوي بورت سودان رسمياً في ١ ابريل ١٩٠٩ ومن ذلك الحين تقدموا تقديمًا يذكر في اتمام المباني واخذ منظر المدينة يقحس والمامل ان قرار الحكومة على اعطاء اراض في مواضع ملائمة لوكلاء البواخر والمحلات التجارية يكون باعثاً على بناء ابنة حسنة وهذه المديرية من المديرية التي تستفيد من تنظيم تجارة المواشي مع القطر المصري فان معظم اهاليها بدو وفي بلاد بني عامر حيث المرعى كثير قطعان كبيرة من المواشي الجيدة يمكن ان تباع باثمان مليحة في السويس اذا تيسر نقلها بالسفن رأساً اليها وبلغ محصول القطن في طوكر ٥٣٠٠٠ قنطار فقط لان الفيضان لم يكن على ما يرام وكان المحصول ٩٠٠٠٠ قنطار في السنة السابقة . اما من حيث الجودة فانه يضاهي القطن المصري وقد اثر هذا النقص في المحصول تاثيراً كبيراً في ايرادات المديرية فبلغت ٦٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٩ وكانت ٩٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٧ و ١٢٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٨ اما في السنة الحالية فالظاهر ان الموسم سيكون جيداً لان الفيضان كان حسناً جداً غمر ماؤه نحو ٤٠٠٠٠ فدان

ولم يقل العمال في سنة ١٩٠٩ فان كثيرين من سكان وادي النيل جاؤوا ليعملوا في بورت سودان واستخدم ٢٠٠ عامل من ساحل العرب ليكونوا شباليين في الجمرک والرصيف فجاء عملهم على ما يرام . ويرى المستر كرا المدير ان اقبال البدو على طلب العمل يدعو الى الرضى والارتياح ولم يتصل بالحاكم من حوادث الاسترقاق سوى واحدة واحدة ومن الثابت ان تجارة الرقيق بين السودان وسواحل العرب نقصت نقصاً عظيماً في السنوات القليلة الاخيرة

« ٢٩ » — سنار

لا يزال اهل هذه المديرية سائرين في سبيل البسر والتقدم ولكنهم مع هذا لا يغيرون شيئاً من حالة معيشتهم بل ينفقون كل غرش يوفرونه في اكثر قطعانهم ومواشيهم وينفرون من بيع حيوان واحد منها فاقصى امانيتهم اقتناء المواشي لا تحسين مساكنهم وطعامهم ولباسهم والعمال متوفرون للعاجات المحلية ولكن قلة السكان تحول دون ترقية المديرية . على انهم آخذون في الازدياد فقد انشأوا في السنة الماضية ١٧ قرية جديدة . اما مستعمرات الجنود الذين اتموا خدمتهم في الجيش فسائرة على ما يرام وهي تقدم جانباً من العمال في سنجه وسنار وقد زادت ايرادات المديرية نحو ٣٠٠٠ جنيه عنها في سنة ١٩٠٨ ويمكن زيادتها بعد اذا نجحوا في حمل الوطنيين على جني الصمغ في فصل الجفاف حين لا عمل بملونه في اطيانهم ويقول الكبتن نكرسن ان ثقة الاهالي بالقضاء تامة فهم بالاجمال مستعدون لاداء الشهادة والمساعدة على القبض على الاشقياء وقد تقصت الجنايات عموماً مع ان الجنايات بين اقوام كهؤلاء قد يكون سببها امور طفيفة مثال ذلك ان امرأة مشت ٥٠ ميلاً لتسخر باقارب رجل ضربته زوجها فكانت نتيجة تعرض هذه المرأة لما لا يعنيها وقوع قتال شديد قتل فيه اربعة رجال

ويقال بالاجمال ان السكينة سائدة على المديرية وسلوك قبائل البدو فيها على ما يرام فكان تكاثر عدد قطعانهم وزيادة قيمتها مانعاً يمنعان التعصب فان من يقتني من المواشي والبهائم ما قيمته ٨٠٠ جنيه يتردد في الاشتراك في حركة قد تقضي الى تزعج مقتنياته

« ٤٠ » — مديرية اعالي النيل

يظهر ان القبائل القوية في انحاء المديرية الشمالية تقرب من الحضارة سنة فسنة ولكن هذا القول لا يصدق على دنكة السوبات وخور فيلوس او على النوير فان هذه القبائل راضية عن حالها فهي تقتني المواشي ومحصولاتها تسد حاجتها فلا تطبق من يحلول ترفيتها في سلم الحضارة . واللياسي غير معروف جنوبي دائرة العرض ١٢ وشبان القبائل الزنجية يعيشون عيشة لا ضابط لها . ويصعب اختراق البلاد لكثرة السدود والمستنقعات وغابات الاشواك فجميع الايرادات تقريباً تحصل من عوائد المواشي وقد زاد ما يدفع منها نقداً فكان ٨٥٠٠ جنيه من ١٥٠٠ جنيه في السنة الماضية مقابل ٣٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٧ وقد اخذت النقود تحل محل الخبز كما تقدمت التجارة جنوباً

ومن الامثلة التي تكشف النقاب عن اخلاق الدنكة ما رواه المستر مندروفه عن قفية وقعت في محكمة من محاكم القبائل فان رجلاً من الدنكة سرق عشرة ثيران من رجل آخر فاجتمعت المحكمة وبعد ان اعترف السارق بالسرقه امرته المحكمة برد المسروق الى صاحبه ولم تكشف باطلاق سبيله بلا عقاب ولكنها حكمت بانه لما كان تبعه والخطر الذي تعرض له في سرقته قد ضاعا سدّى فيجب ان يعطى ثوراً من الثيران العشرة مكافأة له والمرجح انه لم يكن بين قضائهم من لم يحاول في حياته سرقة مواشي جاره ولا بعد ان الدنكة يعدون المفتش الانكليزي الذي يأمر برد المسروق ويقرم السارق مبتدعاً شديد الفسوة ولا يزال ملك السلوك يقضي بينهم ولكنه شاخ فلم يعد بعض رجال القبيلة يؤدون له الطاعة بل يقابلون احكامه بالازدراء

« ٤١ » — مديرية النيل الايض

كانت سنة ١٩٠٩ سنة خير ورخاء بسبب ارتفاع النيل وغزارة الامطار وسلامة البلاد من الجراد فاستغلوا مقلدوهم وافرة من الثروة وأصدروها مع صعوبة تدبير المال واتسع نطاق زراعة السمسم وكانت موسم الصمغ على ما يرام وتجاوزت كمية ما بيع منه في الموسم كل ما تقدمها منذ فتح البلاد ولا ريب في ان المحصول يزداد كثيراً اذا تيسرت وقاية الغابات من النيران . ونشا طاعون المواشي ومرض الخيل . وزادت ايرادات المديرية نحو ٥٠ في المئة فكانت ٣١٠٠٠ ج ٠ م ٠ في سنة ١٩٠٨ وصارت ٤٦٠٠٠ ج ٠ م ٠ في سنة ١٩٠٩ . اما المصروفات فزادت من ١٩٠٠٠ ج ٠ م ٠ الى ٢١٠٠٠ ج ٠ م فقط . وراجت التجارة رواجاً عظيماً في السنة الماضية فباع الصلغة كل ما كان عندهم من الحلى الذهبية التي يتاحها الرجال لنسائهم في حين انهم هم يصحبون ويمسكون عراة

ويقول المستر بطر في تقريره المفيد ان خطف الرقيق والاتجار به غير معروفين في هذه المديرية والشكاوي من سوء معاملة الخدم قليلة جداً بالنسبة الى ما كانت عليه منذ بضع سنوات وقد نقصت الجنايات الكبرى نقصاً خفيفاً وزاد عدد القضايا المدنية من ٢٥٥ الى ٤٢٢ واهم هذه القضايا يفصل فيها في الموسم

اما من حيث التعليم فمدارس الدويم والقطنية والكوكة زاهرة ولكن عربان البادية لا يركنون الى المدارس وقد بذل ما مور القطنية محمداً محمد عليها لازالة هذا النفور فألف رواية ليثلاثها تلامذة مدرسة القطنية وهي بسيطة الحوادث وغوامها كما يأتي الفصل الاول من راعٍ وقطيعة وملتقى سبي السلوك . الفصل الثاني تليد في البيت حسن السلوك . الفصل

الثالث الاثنان يجتمعان ويتناقشان في فضل العلم فيضرب الراعي التلميذ على رأسه .
 الفصل الرابع والدا الصبيين يجتمعان ويتناقشان في الموضوع ويحكمان حكماً فيحكم بفضل
 العلم . وقدمت العرب الذين شهدوا تمثيل الرواية سروراً شديداً ولكن المفزى الذي استنجدوا
 لم يكن المقصود والمظنون ان اهالي المركز لا يزالون يرتابون في النعم التي تجنى من نشر العلم
 « ٣٢ » — النتيجة

يرى من الفصول المتقدمة ان جميع مصالح حكومة السودان خُطت في السنة الماضية في
 سبيل التقدم خطوة اعداها مرضية اذا اعتبرنا الحالة المالية والصعوبات الاخرى التي صادفتها
 وقد تيسر لي في السنة الماضية ان ازور جانباً كبيراً من البلاد الواقعة قبلي الخرطوم
 فتفقدت مديريات الخرطوم والنيل الازرق وسنار والنيل الابيض واعالي النيل وقد استدلت
 على سعة السودان اذا قلت ان هذه الرحلة استغرق شهرًا قطعنا فيه ٤٥٠٠ ميل . وكان
 كل ما رأيته وسمعته شاهداً على حسن النظام المتبع في حكم البلاد فالاهالي في كل مكان
 قانعون وهم في يسر ورخاء والعلاقات بينهم وبين ولاء الامور من المصريين والانكليز في
 غاية ما يرام من الصفاء وقد راعني ما شاهدته من غيرة جميع موظفي الحكومة ونشاطهم في
 القيام بواجباتهم وما يبدونه من الولاء وحب المصلحة العمومية في اداء اعمالهم . وتبين لي جلياً
 ان الموارد القليلة التي لدى الحكومة تستخدم في افضل الطرق وان شكل الادارة البسيط
 المتبع في حكم البلاد انسب الاشكال لحالة البلاد الحاضرة ولا اظن ان في العالم بلاداً
 لجمهور اهلها حاجات غير مكفية أقل من حاجات اهل السودان . فللسررجندل ونجت وجميع
 الذين يعملون تحت ادارته بهذا النشاط والولاء فضل عظيم جداً في الكيفية الباهرة التي
 يؤدون بها عملهم الشاق

ان العقد التي يجب حلها في السودان تكاد تكون بسيطة والبلاد خالصة لحسن الحظ
 من العراقل الغربية التي يصادفها الواحد في القطر المصري دائماً فالامران اللذان يتجه اليهما
 اهتمام حكاهما ترقية اقتصادياً وحفظ السلم العام فيه وأهم المطالب الآن لادراك هذين
 الغرضين تحسين وسائل المواصلات ومع ان الحكومة المصرية قد التزمت التوفير الشديد
 فقد احسنت جداً بتدبير المال اللازم لاستمرار مد سكة الحديد بلا انقطاع فان هذا هو
 السبيل الوحيد لترقية موارد الثروة الطبيعية في البلاد حتى تستطيع مع الزمان ان تعطي
 ايرادات تساوي مصروفاتها

(الامضا) الدن غورست

واني . . . الخ